الموسم الثاني
للانصات المركزي

المتحدث: الاتحاد الوطني يدعم الحوار والتوافق لتشكيل حكومة خدمية

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الثلاثاء
2022/06/28
No. : 7671

اشكالات المضمون ومخاوف التنفيذ

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- اجتماع منزل الرئيس مام جلال : ضرورة تسريع الخطى لتشكيل حكومة خدمية
- خفض سقف المطالب الحزبية للاسراع في تشكيل الحكومة الجديدة
- المتحدث: الاتحاد الوطني مع الحوار والتفاهم والتوافق لتشكيل حكومة خدمية
- مؤتمر التحالف التقدمي يشيد بجهود الاتحاد الوطني الكردستاني
- الولايات المتحدة: نقف مع شركائنا في اقليم كردستان
- الكاظمي في الرياض وطهران مشدداً على أهمية "استقرار المنطقة"
- تقريرموسع..المباحثات تقترب من تحديد ملامح حكومة الشراكة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- محمد صالح صدقيان: العراق.. صيفه ُ السياسي ساخن ُ
- فراس إلياس: جولة الكاظمي بحثا عن التوازن بين إيران و السعودية
- د. عدنان الربيعي: انسحاب التحالف الصدري يفتح الباب أمام سيناريوهات جديدة
- دراسة..مشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- عادل الجبوري : سياسات التمدّد التركية وهواجس مئوية "لوزان"!
- تقرير أوروبي: القضاء التركي يفقد استقلاليته أكثر فأكثر
- د.محمد نور الدين: عن الانتخابات الرئاسية التركية

المرصد السوري و الملف الكردي

- هل تتحدى تركيا أمريكا وتغزو شمال سوريا؟
- «حماية الشعب» الكردية: المناطق الخاضعة لتركيا ملاذ آمن لخلايا «داعش»
- المخطط التركي من بناء المستوطنات في شمال سوريا
- شورش درويش: المناطق المحتلّة بوصفها ملاذات "داعش" الآمنة
- جوناثان سباير: هل هدأت قعقعة السيوف التركية ضدّ كرد سوريا؟

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- فراس أبو هلال: الحراك السياسي في المنطقة..هل "سيخلق" محاور جديدة؟
- سالم حميد : حتمية التقارب لمواجهة الأزمات
- جورج فريدمان: هكذا تغير مفهوم القوى العظمى
- قادة مجموعة السبع يطلقون رسميا الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار

العدد: 7671... 28-06-2022

اجتماع منزل الرئيس مام جلال :

ضرورة تسريع الخطى لتشكيل حكومة وطنية خدمية

اهمية ضمان الحقوق القانونية والدستورية لاقليم كردستان والعراق عامة

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في منزل الرئيس مام جلال ببغداد مساء الاثنين، قادة الاطار التنسيقي نوري المالكي، هادي العامري، قيس الخزعلي ومثنى السامرائي من تحالف عزم وريان الكلداني من حركة بابليون.

وجرى اجتماع مهم لبحث خطوات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، حيث تم تناول آخر المستجدات وأهمية توحيد الجهود بهدف تشكيل الحكومة، وقد شدد المجتمعون على ضرورة تشكيل حكومة قوية قادرة على تخطي التحديات وتجاوز العقبات.

كما تم التأكيد على تسريع الخطى لتشكيل حكومة وطنية خدمية في القريب العاجل، تعمل على بناء مستقبل آمن وبإمكانها تقديم الخدمات على جميع المستويات، فضلا عن ضمان الحقوق القانونية والدستورية لاقليم كردستان والعراق عامة.

*المرصد

خفض سقف المطالب الحزبية للاسراع في تشكيل الحكومة الجديدة

جدد نائب رئيس وزراء اقليم كردستان قوباد طالباني، الاثنين، دعوته للاطراف العراقية بخفض سقف المطالب الحزبية من اجل الاسراع في تشكيل الحكومة القادمة، في حين طالب بزيادة الزمالات الدراسية الروسية للطلبة الكرد.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده نائب رئيس وزراء اقليم كردستان قوباد طالباني في أربيل، مع القنصل العام لجمهورية روسيا في الاقليم، فيما بحث الجانبان سبل تنمية العلاقات الثقافية والعلمية بين روسيا وكردستان.

وتطرق الاجتماع إلى الوضع السياسي في العراق وعقبات تشكيل الحكومة الجديدة، حيث شدد طالباني على ضرورة مشاركة الجهات الكردستانية بخطاب موحد في المفاوضات، داعياً الجهات السياسية العراقية إلى تخفيض سقف مطاليبها الحزبية من أجل حماية استقرار العراق وتوجيه الحوارات نحو حل مشاكل إدارة الحكم والمشاكل بين أربيل وبغداد بشكل نهائي.

وفي جانب آخر من اللقاء ناقش الجانبان كيفية تطوير العلاقات الثقافية والعلمية فيما بين اقليم كردستان ودولة روسيا وضرورة بناء مؤسسة خاصة تعنى بانشاء علاقات علمية فيما بين جامعات كردستان وجامعات روسيا، تضم في عضويتها الطلبة الكرد في الجامعات الروسية كي يلعبوا دورا اكبر في تعزيز العلاقات الثقافية والعلمية بين البلدين.

كما تطرق الجانبان في هذا المضمار إلى سبل زيادة الزمالات الدراسية للطلبة الكرد في جامعات روسيا، فيما أعرب القنصل الروسي عن دعم بلاده لتوفير عدد اكبر من الزمالات الدراسية لطلبة الاقليم.

وأشار الجانبان خلال الاجتماع إلى تأسيس علاقات بين متاحف كردستان وروسيا، حيث أشار القنصل الروسي إلى أنه ينوي زيارة السليمانية ومتاحفها قريباً لتأسيس العلاقات والتضامن فيما بين متحف السليمانية وعدد من متاحف روسيا.

الاتحاد الوطني يمتلك الكوادر المقتدرة والمتمكنة

وزار قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال الاحد ٢٠٢٢/٦/٢٦، مكتب تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني، واستُقبل من قبل سركوت زكي مسؤول مكتب تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني وعدد من اعضاء المكتب.

وخلال الزيارة، أعرب قوباد طالباني عن شكره لمهام ونشاطات المكتب خلال الفترة المنصرمة مشيدا بالتغييرات الايجابية في المهام التنظيمية، فيما تفقد لاحقا أقسام المكتب.

بعد ذلك، حضر المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، اقامة دورة الشهيد آشتي للتدريب وتأهيل الكوادر الاعلامية والذي افتتح لـ ٦٥ من كوادر المنطقة، وفي هذا الصدد اشار قوباد طالباني الى ان الاتحاد الوطني يمتلك عددا كبيرا من الكوادر المقتدرة والمتمكنة من الضروري ان يتم العمل على تفعيل قدراتهم من أجل تقديم الخدمة والدفاع عن سياسة وستراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني وتوحيد الخطاب الاعلامي لهذا الحزب المناضل.

دورة الشهيد آشتي لتدريب وتأهيل الكوادر الاعلامية، ينظم من قبل مكتب تنظيمات الاتحاد الوطني بالتعاون مع مكتب الاعلام وفضائية شعب كردستان ويستمر لمدة شهر، فيما تقام الدورة بشكل أكاديمي ويلقي فيه المحاضرات اساتذة من جامعتي السليمانية والتقنية.

معالجة المشاكل التي تواجه المستثمرين

من جانب آخر، اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، مع عدد من رجال الاعمال والمستثمرين في محافظة السليمانية، فيما ابلغهم انه وخلال الفترة القليلة المقبلة ستتم معالجة مشاكل الروتين والمعوقات التي تواجه المستثمرين.

وخلال الاجتماع الذي عقد يوم الاحد، تابع نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، المشاكل والمعوقات التي تواجه المستثمرين خلال تسلمهم للمشاريع، مؤكدا ان لديه الخطط اللازمة بالعمل مع جميع المديريات لمعالجة المشاكل التي تواجه المستثمرين وتقليل الروتين، خلال فترة قصيرة.

وجدد قوباد طالباني، دعمه للمستثمرين، مؤكدا ان تنمية وتطوير القطاع الخاص هي ستراتيجية حكومة اقليم كردستان لتطوير الجانب الاقتصادي، وانهه ومن سيعملون من الآن على تهيئة ارضية ملائمة للاستثمار كي يتمكن المستثمرون من انجاز مشاريعهم بشكل سلس.

نتواصل مع الجهات العراقية لمنع تكرار الهجمات

هذا وزار قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، برفقة وزيري البيشمركة والموارد الطبيعية وكالة ومسؤولين أمنيين في حكومة اقليم كردستان، ليلة ٢٠٢٢/٦/٢٥ حقل غاز كورمور واجتمع مع مسؤولي شركة دانة غاز.

وجرى خلال الاجتماع الذي حضره وكيل وزارة الموارد الطبيعية، بحث الهجمات الصاروخية التي استهدفت مشروع توسيع حقل كورمور الغازي.

وطمأن قوباد طالباني الجميع بأنهم سيعملون من أجل حماية حياة العاملين في الحقل وأنهم كحكومة إقليم كردستان لن يقفوا عائقا أمام تنقل العاملين وسيكونون على تواصل مع الجهات العراقية ذات الصلة لمنع حدوث مثل تلك الهجمات.

وطمأن الاجتماع مواطني إقليم كردستان بأن الهجمات لن يكون لها تأثير على إنتاج الغاز الطبيعي والغاز السائل وستكون احتياجات المواطنين منه مؤمنة.

وتأتي الزيارة في وقت تعرض مشروع توسيع حقل كورمور الغازي لهجمات صاروخية متكررة خلال الأيام الماضية.

*المرصد-PUKmedia- المسرى

المتحدث الرسمي:

الاتحاد الوطني مع الحوار والتفاهم والتوافق لتشكيل حكومة خدمية

أكد المتحدث الرسمي باسم الاتحاد الوطني الكردستاني الدكتور سوران جمال طاهر، ان الاتحاد الوطني مستمر بحواراته مع القوى والاحزاب السياسية بهدف الخروج من الانسداد السياسي وتشكيل حكومة قوية ذات قاعدة عريضة قادرة تلبي طموحات المواطنين.

واوضح الدكتور سوران جمال طاهر، في لقاء اجرته معه قناة كركوك الفضائية، ان العراق يمر بمرحلة حرجة معقدة، «ونحن في الاتحاد الوطني كنا منذ البداية مع التوافق والتفاهم، ونؤمن بان الحوار هو السبيل الأمثل لمعالجة الخلافات السياسية، ولم نكن نرغب بان يكون الكرد جزءاً من الصراعات بين القوى والاحزاب السياسية العراقية».

ضرورة مشاركة مختلف مكونات العراق

وشدد طاهر على ضرورة احترام مشاركة مختلف مكونات العراق في الحكومة المقبلة، وذلك من اجل ضمان تشكيل حكومة موسعة، تكون عند مستوى طموح وتطلعات المواطنين، تتجه بالبلاد نحو بر الامان والاستقرار.

وحول الاوضاع في اقليم كردستان، قال المتحدث باسم الاتحاد الوطني «ان الاتحاد الوطني ومن منطلق مشاركته ومسؤولياته في حكومة الاقليم تحمل المسؤولية وبذل جهودا

كبيرة وجادة في سبيل تحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين، مطالباً حكومة الاقليم بتكثيف جهودها من اجل معالجة النواقص وتأمين الخدمات الاساسية للمواطنين، في مختلف القطاعات التربوية والصحية وإنعاش الحركة التجارية وتأمين فرص عمل للشباب وتقديم الخدمات العامة.

واشار المتحدث الى ان الحوارات بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي من جهة وبين القوى السياسية ككل من جهة أخرى، ساهمت في خلق اجواء ايجابية، وهناك تقارب بيننا باتجاه معالجة المشاكل والعقبات السياسية والاقتصادية في الاقليم».

الاتحاد لايرغب بتأجيل الانتخابات في كردستان

وحول الحوارات الجارية بين القوى والاحزاب السياسية لاجراء الانتخابات البرلمانية في اقليم كردستان، قال المتحدث باسم الاتحاد الوطني، ان الاتحاد لايرغب بتأجيل الانتخابات، وهو يدعو الى تفعيل عمل مفوضية الانتخابات، وتعديل قانون الانتخابات بالتنسيق مع القوى والاحزاب السياسية، وان يتم فيه اعتماد نظام الدوائر المتعددة، وان تتمكن الاقليات من انتخاب ممثليها دون تدخل او املاءات، فضلا عن ضرورة تنقية سجلات الناخبين واعتماد النظام البايومتري في التصويت، في اطار تعديل قانون الانتخابات.

ضرورة حماية التعايش في مدينة كركوك

وفي معرض رده على سؤال حول الاوضاع في كركوك والمناطق الكردستانية المستقطعة، اعلن الدكتور سوران: ان الاتحاد الوطني الكردستاني يشدد دائماً على ضرورة حماية التعايش وحقوق المكونات في مدينة كركوك، وفي ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني جرت العديد من المناقشات حول هذا الموضوع وصدرت توصيات كثيرة ايضاً، الاتحاد الوطني الوطني يسعى عن طريق برنامج شامل الى خدمة كركوك والمواطنين في المناطق المستقطعة دون تمييز ويعتبر هذا الامر في مقدمة اولوياته، وخاصة ان ابناء تلك المناطق يعانون من الاجحاف والتمييز ونقص الخدمات.

مؤتمر التحالف التقدمي يشيد بجهود الاتحاد الوطني الكردستاني

أشاد التحالف التقدمي في بلاغه الختامي بجهود الاتحاد الوطني الكردستاني في التقريب بين القوى السياسية العراقية لتشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة.كما اشاد البلاغ بجهود ودور قوات البيشمركة في التصدي لتنظيم داعش الارهابي وحماية الامن والاستقرار في اقليم كردستان والعراق والمنطقة بشكل عام.

بمشاركة وفد من الاتحاد الوطني الكردستاني، تستمر، الاحد، اعمال مؤتمر منظمة التحالف التقدمي، في مدينة كوالالمبور في دولة ماليزيا.

والتحالف التقدمي تأسس في العام ٢٠١٣، ويضم ١٤٠ مشاركًا من جميع أنحاء العالم والاتحاد الوطني الكردستاني هو عضو الهيئة التأسيسية للمنظمة والرفيق سعدي احمد بيره هو عضو في بورد رئاسة التحالف، والاتحاد الوطني الكردستاني له تمثيل في ٣ لجان رئيسية تابعة للتحالف. والدكتورة جوان احسان فوزي عضو في بورد النساء والدكتور عزت صابر عضو في البورد الاقتصادي وزانا بيستون عضو في لجنة المتابعة والشؤون اليومية.

«قوات البيشمركه مدافع رئيسي عن الانسانية في مواجهة الارهاب»

من جهة اخرى استقبل انطوني لوك السكرتير العام لحزب العمل الديمقراطي في ماليزيا، وفد الاتحاد الوطني الكردستاني الى مؤتمر منظمة التحالف التقدمي في كوالالمور، والذي ضم عضو المجلس القيادي الدكتور عزت صابر وزانا بيستون عضو مكتب العلاقات الخارجية.

وخلال اللقاء، اكد الجانبان على تمتين العلاقات والعمل المشترك بمجالات مختلفة للعمل الحزبي، كما توافقت الرؤى بشأن التعاون والتنسيق بشكل اكثر بين الحركات الاشتراكية والديمقراطية في قارة آسيا.

من جانبه اعرب حزب العمل الديمقراطي في ماليزيا عن سروره بعضوية الاتحاد الوطني الكردستاني في شبكة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في آسيا مؤكدا، ان انضمام الاتحاد الوطني الكردستاني كحزب مؤثر في الشرق الاوسط وآسيا يمنح قوة كبيرة للاحزب الاشتراكية الديمقراطية، داعيا الى خطة عمل مشتركة، كما بعث الوفد بتحياته الحارة الى الرئيس بافل جلال طالباني وقيادة واعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني.

وفي جانب آخر من اللقاء، تحدث الدكتور عزت صابر، عن الاوضاع في العراق واقليم كردستان، مشيرا الى دور الاتحاد الوطني المهم والايجابي لتشكيل حكومة عراقية جديدة.

وفي ختام اللقاء، ثمن انطوني لوك السكرتير العام لحزب العمل الديمقراطي في ماليزيا، دور الاتحاد الوطني الكردستاني، شاكرا اياه على دوره المؤثر في مواجهة الارهاب واجتثات داعش، مؤكدا، ان قوات بيشمركة كردستان، مدافع رئيسي عن الانسانية بمواجهة الارهاب.

وبمشاركة وفد من الاتحاد الوطني الكردستاني، انطلقت يوم السبت، اعمال مؤتمر منظمة التحالف التقدمي، في مدينة كوالالمبور في دولة ماليزيا.

يذكر ان منظمة التحالف الديمقراطي بدأت السبت اعمال مؤتمرها الاول، وفي السنوات الماضية، نظم التحالف العديد من المؤتمرات في عدد من دول العالم بالتعاون مع الاتحاد الوطني الكردستاني في دول اوروبا وآسيا، كما نظم بالتعاون مع منظمة اولف بالما في مدينة السليمانية مؤتمر المنتدى العربي والذي كان من انجح مؤتمرات التحالف.

PUKmedia

الولايات المتحدة: نقف مع شركائنا في اقليم كردستان

دانت الولايات المتحدة الأحد، الهجمات الصاروخية المتكررة على إقليم كردستان، وقالت إن تلك العمليات تهدف إلى تقويض الاستقرار في العراق.

وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس في بيان، إن بلاده تقف إلى جانب شركائها في إدانة الهجمات الصاروخية المتكررة على إقليم كردستان.

وفيما يأتي نص البيان

الهجمات على إقليم كردستان العراق

تقف الولايات المتحدة إلى جانب شركائنا في إدانة الهجمات المتكررة بالصواريخ وقذائف الهاون على إقليم كردستان العراق، بما في ذلك ثلاث هجمات استهدفت البنية التحتية للنفط والغاز في السليمانية في الأيام الأربعة الماضية.

تهدف هذه الهجمات إلى تقويض الاستقرار الاقتصادي وتحدي السيادة العراقية وزرع بذور الانقسام ونشر الترهيب.

يجب التحقيق في هذه الهجمات ومحاكمة مرتكبيها. ونواصل الوقوف مع الشعب العراقي، بمن في ذلك شركاؤنا في إقليم كردستان، لمعارضة هذا النوع من العنف غير المقبول، وسنواصل البحث عن كل فرصة تمكننا من دعم أمن العراق وازدهاره.

وزارة الخارجية الأمريكية

المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس

٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٢

الكاظمي في الرياض وطهران مشدداً على أهمية «استقرار المنطقة»

المرصد-فريق الرصد والمتابعة

زار رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي السعودية وإيران، القوتين الإقليميتين المتنافستين، للتشديد على أهمية «استقرار المنطقة».وبحث الكاظمي السبت والأحد، مع كبار المسؤولين في البلدين العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها والملفات المهمة والقضايا الإقليمية والدولية، وعبّر المسؤولون في الرياض وطهران للكاظمي عن تقديرهم وإشادتهم بدور العراق في تقريب وجهات النظر وجهوده في إرساء السلام والتهدئة في المنطقة.

فقد إلتقى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، يوم الأحد في جدة، ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان آل سعود، وذلك في زيارته الرسمية إلى المملكة التي وصلها مساء السبت.

وجرى خلال اللقاء التباحث في العلاقات الثنائية بين البلدين، وأهمية تطويرها وبما يحقق مصالح شعبي البلدين الشقيقين، كذلك ناقش الجانبان عدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وجهود ترسيخ السلام والتهدئة في المنطقة.

وشهد اللقاء التأكيد على تدعيم التكامل الإقتصادي، والتعاون البيني بما يعزّز التنمية المستديمة في المنطقة، ويقوّي الجهود الثنائية لمواجهة الأزمات الإقتصادية.

وأكّد الطرفان على الدور البارز للعراق في تقريب وجهات النظر في المنطقة، والدفع بجهود التهدئة والحوارات البنّاءة إلى الأمام.

طهران تشيد بدور العراق في إرساء التهدئة بالمنطقة

هذا والتقى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الأحد، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إبراهيم رئيسي، وذلك في مستهل زيارته الرسمية الى طهران، قادماً من المملكة العربية السعودية.

وذكر المكتب الإعلامي لمجلس الوزراء في بيان، انه «تباحث الجانبان في توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين، وتنمية سبل التعاون في مختلف المجالات، وكذلك ناقشا أهم الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، والتي

تنطوي على قضايا تخصّ أمن البلدين الجارين واستقرار المنطقة».

وجرى خلال اللقاء بحسب البيان «التأكيد على دعم الهدنة في اليمن، وتعزيز جهود إرساء السلام فيها، كذلك التأكيد على أن يكون الحل السلمي للأزمة نابعٌ عن الإرادة الداخلية لليمنيين».

وأشاد الرئيس الإيراني بـ»دور العراق، وجهوده في تقريب وجهات النظر وإرساء التهدئة في المنطقة، ما يعزّز من دوره وحضوره الإقليمي والدولي».

واستقبل الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي بعد وصوله إلى العاصمة الإيرانية طهران. وأُجريت مراسم استقبال رسمية للكاظمي في طهران.

رئيسي : تجمعنا أوسع العلاقات مع العراق وشعبه

وقال رئيس الجمهورية الايرانية آية الله سيد ابراهيم رئيسي، انه «في سياق توسيع العلاقات بين ايران وجيرانها، نحن نعتبر الشعب العراقي بانه الاقرب الى الشعب الايراني؛ كما تجمع بين البلدين اوسع العلاقات مقارنة بدول الجوار الاخرى.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي المشترك بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الاحد، ونقلته وكالة الأنباء الايرانية الرسمية.

وفيما رحّب بالوفد العراقي الزائر، اكد رئيسي بان علاقة الجمهورية الاسلامية الايرانية مع العراق ليست تقليدية وانما متجذرة في تاريخ البلدين.

وعن محاور الاجتماع الثنائي بينه ورئيس الوزراء العراقي، اشار رئيس الجمهورية الى اتفاق الجانبين على اتخاذ خطوات جديدة لاستكمال الطريق السككي بين شلمجة (جنوب غرب ايران) ومحافظة البصرة العراقية، فضلا عن تسهيل التعاون المالي والارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية بين طهران وبغداد. كما اشاد بتعاون السلطات العراقية لتسهيل زيارة الايرانيين للعتبات المقدسة في هذا البلد، من دون تاشيرة وعبر الطرق الجوية والبرية.

واستطرد قائلا : كما تم الاتفاق على توفير المزيد من الظروف بواسطة الحكومة العراقية لتسهيل زيارة الاربعين جوا وبرا بالنسبة للرعايا الايرانيين ومعالجة المشاكل التي واجهت الزوار خلال السنوات الماضية. ولفت في هذا السياق الى انحسار جائحة كورونا والمشاكل الناجمة عنها، لتاخذ ظروف البلدين والمنطقة منحى مختلفا عن السنوات الاخيرة اليوم.

وحول التعاون الاقليمي، قال رئيسي: ان كلا البلدين يؤكدان على تعزيز الاواصر بين دول المنطقة، ونعتقد بان الحوار بين قادة الدول الاقليمية من شأنه ان يحل المشاكل الراهنة، مع تأكيدنا على ان التدخل الاجنبي لا يحل مشاكلنا بل يزيد الامور تعقيدا.

واشار الرئيس الايراني الى التطورات في اليمن؛ مطالبا برفع الحصار عن الشعب اليمني و وضع حد لمعاناته طوال السنوات، وذلك عبر تفعيل الحوار «اليمني اليمني». ومضى يقول: نحن نجزم بانه لا جدوى في استمرار هذه الحرب التي لم تحقق سوى الالم والمعاناة لشعب اليمن؛ مضيفا، ان وقف اطلاق النار من شأنه ان يدفع باتجاه حل الازمة اليمنية واقامة الحوار بين اليمنيين.

وعلى صعيد اخر، تطرق رئيسي الى مخطط التطبيع مع الكيان الصهيوني، مصرحا ان محاولات هذا الكيان لتطبيع علاقاته مع دول المنطقة لن تجلب له الأمن على الاطلاق. وعودة الى العلاقات الايرانية العراقية، فقد اعتبر رئيسي ان

الارتقاء بالاواصر الثنائية سيعود بالمنفعة الى دور البلدين حيال قضايا المنطقة والعالم. واردف: نحن وقفنا الى جانب العراق في الايام العسيرة، وسنبقى جنبا الى جنب، ولايمكن لهذه العلاقات ان تتراجع، بل ستوصل المضي نحو الرقي والازدهار.

وختم بالقول، ان زيارة رئيس الوزراء العراقي لطهران، شكلت معطفا على صعيد توسيع العلاقات بين البلدين.

الكاظمي: استقرار المنطقة ودعم مبدأ الحوار

الى ذلك، اشاد الكاظمي بكرم الضيافة الذي لقيه والوفد المرافق في طهران؛ معلنا انه استعرض مع اية الله رئيسي خلال الاجتماع، السبل الكفيلة بتطوير العلاقات بين ايران والعراق.

واكد رئيس الوزراء العراقي خلال المؤتمر الصحفي مع رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية، على اهمية العلاقات مع ايران بالنسبة لبلاده ومردودها الايجابي على الشعبين والمصالح المشتركة.

كما اشار الى اتفاقه مع رئيسي حول تطوير التعاون التجاري بين بغداد وطهران.

ولفت ايضا الى الاتفاق حول تسهيل زيارة الرعايا الايرانيين للعتبات المقدسة في العراق، ووضع جدول زمني لتوفير ظروف مشاركة الايرانيين في مراسم الاربعين الحسينية؛ مبينا ان السلطات العراقية قررت منذ اسابيع على منح تاشيرات الدخول للزوار الايرانيين في المعابر البرية المشتركة.

واكد الكاظمي، أن الحكومة العراقية ستكرس طاقاتها لخدمة الزوار الايرانيين خلال مراسم الاربعين القادمة. كما اشار الى مباحثاته مع الرئيس الايراني حول استقرار المنطقة والقضايا الاقليمية المصيرية؛ وتأكيد الجانبين على وقف اطلاق النار في اليمن، ودعم مبدأ الحوار الذي يصب في انهاء الحرب داخل هذا البلد.

نائب الرئيس الايراني: ضرورة تنفيذ الاتفاقات بين طهران وبغداد سريعا

على صعيد متصل، أكد النائب الاول لرئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية محمد مخبر على ضرورة تنفيذ الاتفاقات بين طهران وبغداد سريعا وقال ان الجمهورية الاسلامية الايرانية تسعى دائما لتوسيع وتعميق العلاقات مع العراق.

وقال مخبر في تصريح مساء الأحد، خلال اجتماعه في طهران مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، إن العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الايرانية والعراق لا تقتصر على الجوار، وهي عميقة جدا، مضيفا: ان الاستقلال والازدهار والاستقرار والأمن في العراق تحظى بالاهمية للمسؤولين والشعب الإيراني.

كما شدد النائب الأول لرئيس الجمهورية على أن الأعداء يخشون التقارب والتناغم بين حكومتي وشعبي إيران والعراق، قائلاً: على إيران والعراق أن يتوخيا الحذر من التحريضات واثارة الخلافات من قبل اعداء الشعبين، ولكن من المؤكد ان التضامن التاريخي والديني العميق جدا بين شعبي البلدين على مر التاريخ، يشكل عقبة وسدا كبيرا امام مؤامرات المناهضين للشعبين.

وأكد مخبر أن التعاون بين الحكومتين في المجالات الأكاديمية والنقل والاستخراج من الحقول النفطية المشتركة والطاقة والخدمات الفنية والهندسية والطبية والصحية قد اصبحت ممهدة في فترة الحكومة الثالثة عشرة وقال: ان تطوير طرق المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والبرية والبحرية مهم جدا للتنمية الاقتصادية للبلدين.

كما أشاد بجهود رئيس الوزراء والحكومة العراقية لإلغاء التأشيرات الجوية والبرية بين البلدين، وشدد على أن «هذا العمل المهم للحكومة العراقية بامكانه أن يؤدي إلى توسيع العلاقات وزيادة السفر بين شعبي البلدين».

وأشار النائب الأول لرئيس الجمهورية إلى أهمية حل مشكلة الغبار وضرورة النظر في حلول مختلفة لهذه القضية في البلدين وقال: حل مشكلة الغبار من وجهة نظر اقتصادية وبيئية يعد من أهم الاهتمامات بين الدولتين ولحلها يمكن

تنفيذ خطة وطنية كبيرة ومشتركة لزراعة الأشجار في البؤر الحرجة التي ينطلق منها الغبار.

وفي إشارة إلى العديد من القواسم التاريخية والدينية والثقافية المشتركة بين إيران والعراق، قال رئيس الوزراء العراقي: «هناك مجالات وخطط كبيرة للتعاون بين البلدين، وبناءً على ذلك، فإن الحكومة العراقية عازمة على تنفيذ الاتفاقيات في أقرب وقت ممكن «.

ونوه الكاظمي إلى جهود الحكومة العراقية لتسهيل إصدار التأشيرات للزوار الإيرانيين والعراقيين، وقال: «بجهود مسؤولي البلدين، سيتم قريبا ازالة المعوقات والمشاكل القائمة في طريق الزيارة إلى العتبات المقدسة خاصة في ايام الأربعينية ويمكن للإيرانيين السفر الى أماكن الزيارة بسهولة ومن طرق مختلفة».

وفي هذا الاجتماع، استعرض الجانبان احدث اوضاع التعاون المتفق عليه سابقًا في مختلف المجالات الاقتصادية، وتبادلا وجهات النظر حول إزالة العقبات وتسريع هذه الإجراءات.

ايران لا تريد سوى الخير للمنطقة

الى ذلك أكد وزير الخارجية الايراني حسين أمير عبداللهيان بان الجمهورية الاسلامية الايرانية لا تريد سوى الخير للمنطقة، واشاد بجهود العراق لتعزيز عنصر الحوار بالمنطقة، مثمنا دوره البناء في المعادلات الاقليمية.

جاء ذلك في تصريح لوزير الخارجية الايراني حسين امير عبداللهيان لدى اجتماعه مساء الاحد، برئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الذي يزور طهران حاليا.

وناقش الجانبان في الاجتماع الذي حضره ايضا وزير الخارجية العراقي «فؤاد حسين» والسفير الايراني لدى بغداد محمد كاظم آل صادق، التطورات بالمنطقة والملفات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين.

واكد أمير عبداللهيان دعم ايران لاستمرار الهدنة في اليمن وضرورة انهاء الحصار المفروض على شعب هذا البلد، مشددا على أن الجمهورية الاسلامية تؤمن بأن طريق الحل لمشاكل المنطقة يكون من داخل المنطقة نفسها.

وثمن جهود العراق لتعزيز عنصر الحوار ودوره (العراق) البناء في المعادلات الاقليمية والحوار بين ايران والسعودية، مؤكدا أن طهران لا تريد سوى الخير للمنطقة وتدعم اعادة فتح سفارتي البلدين في عاصمتيهما.

من جهة ثانية أشار أمير عبداللهيان الى القواسم المشتركة بين ايران ومصر معتبرا أن تعزيز العلاقات الثنائية بين طهران والقاهرة يصب بمصلحة المنطقة والعالم الاسلامي.

بدوره أكد رئيس الوزراء العراقي على مكانة ودور الجمهورية الاسلامية الايرانية في تطورات المنطقة وعلاقاتها الوثيقة مع العراق، مشددا على أن بلاده جادة في تنمية العلاقات الثنائية وستواصل دورها الباعث على الثقة في المنطقة.

واكد الكاظمي أيضا على ضرورة التطوير الشامل للعلاقات ومعالجة المعوقات المحتملة، وقال ان العراق سيواصل جهوده الرامية الى ترسيخ الحوار والتعاون الاقليمي.

العلاقات الايرانية السعودية في صلب المباحثات

ولم يتطرق المؤتمر الصحفي المشترك بين الكاظمي ورئيسي، للعلاقات الإيرانية- السعودية، لكن مصادر مواكبة قالت: إن «هذا الملف كان في صلب المباحثات التي أجراها الكاظمي في طهران».

وذكرت المصادر لصحيفة «الصباح»، أن «الكاظمي بحث في الرياض وطهران إمكانية عقد لقاء بين وزيري خارجية البلدين إيران والسعودية في بغداد»، لكن هذه المصادر رأت أن «السعودية تنظر إلى تقدم في المفاوضات اليمنية والجهود التي تبذلها طهران من أجل تعزيز الهدنة في اليمن للتوصل لحل للأزمة اليمنية؛ قبل اللقاء على مستوى وزراء الخارجية».

وبشأن مضامين زيارة رئيس الوزراء إلى العاصمة الإيرانية طهران، رأى الدبلوماسي الإيراني السابق هادي أفقهي، أن «الكاظمي توج الحوارات السعودية الإيرانية الخمسة في بغداد، برسالة مهمة نقلها من الرياض إلى طهران مفادها إعادة العلاقات بشكل رسمي بين الدولتين والمضي بفتح سفارتي البلدين، وانتهاء الوساطة العراقية».

وعدّ أفقهي، أن «الجانب الإيراني استبشر خيراً بجهود الكاظمي بشأن إعادة العلاقات بين البلدين، إذ إن العراق سيستفيد كثيراً من إعادة العلاقات بين طهران والرياض، وبالتالي سيكون هناك محور إيجابي بالمنطقة يتمثل بإعادة العلاقات بين السعودية وإيران برعاية عراقية بعد خمس جولات من الحوار في بغداد».

«العراق مع أي حراك يهدف الى التكامل في المنطقة»

وفي هذا السياق يقول السياسي العراقي المستقل عزت الشابندر لصحيفة «الشرق الأوسط» إن «العراق يقف مع أي حراك عربي وإسلامي يهدف إلى التكامل والانسجام سياسياً واقتصادياً بين دول المنطقة»، مضيفاً أن «العراق يدعم أيضاً الجهود الخاصة بمحاربة الإرهاب من جذوره الفكرية والعقائدية». وبين أنه «لا يمكن لأي طرف أن ينوب عن العراق والعراقيين لأنهم أعرف بمصالح بلدهم».

أما الدكتور حسين علاوي مستشار رئيس الوزراء العراقي قال لـ«الشرق الأوسط» أن زيارة الكاظمي إلى السعودية وإيران تأتي في ضوء نهج حكومة الكاظمي في السياسة الخارجية لخفض التصعيد بالمنطقة وبناء معادلة الاستقرار والوئام الإقليمي.

وأضاف علاوي أن «العمل على مخرجات الحوار السعودي - الإيراني كان هدفاً ستراتيجياً للعراق منذ بدء الحوارات بين البلدين خلال شهر أبريل (نيسان) ٢٠٢١ والوصول إلى خمس جولات للحوار أنتج مساراً جديداً بالعلاقات السعودية - الإيرانية، ووصل إلى نقل الحوارات من الإدارة والتمثيل الأمني إلى التمثيل السياسي المرتقب على مستوى وزراء الخارجية بين البلدين، وهذا إنجاز إقليمي يحسب للعراق وطاولة الحوار التي عزمت بغداد على المضي بها رغم صعوبتها لكن قدرة الكاظمي على بناء جسور الثقة حققت المزيد من التقدم في تفكيك الاختلاف والمضي بالحوار».

وأوضح علاوي: «لذلك نحن الآن على أعتاب تحول مهم في العلاقات السعودية - الإيرانية ينعكس إيجاباً على الأمن القومي العراقي وهو المضي بترتيبات عودة العلاقات الطبيعية الدبلوماسية السعودية - الإيرانية خلال المراحل المقبلة، وبالتالي النظر إلى الاستقرار والوئام الإقليمي هو أولوية أساسية للعراق من أجل التنمية والإعمار والاقتصاد للعراق ودول المنطقة في الخليج والشرق الأوسط».

في السياق نفسه، يرى رئيس مركز التفكير السياسي في العراق الدكتور إحسان الشمري في حديثه لـ«الشرق الأوسط» أن «زيارة الكاظمي تأتي في إطار استكمال التوازن الفاعل الذي مضى به كستراتيجية بعكس الحكومات السابقة التي اعتمدت التوازن، لكنه لم يكن فاعلاً، بل كان ذا ارتدادات سلبية جداً على العراق بالتحديد»، مبيناً أن «الكاظمي يحاول من خلال هذه الزيارة إلى تثبيت جزء أساسي من سياسته الخارجية وهو استكمال الحوار بين السعودية وإيران، لكن على أعلى المستويات، حيث كانت تحققت حوارات سابقة على مستوى أقل لكن الكاظمي يحاول أن يمضي باتجاه تقارب أو طاولة مفاوضات تجمع مسؤولين رفيعي المستوى بين البلدين». وأوضح الشمري أن «الكاظمي يحاول طرح رؤيا متقاربة بين الطرفين قد تطرح خلال القمة المقبلة في السعودية».

أما أستاذ الإعلام في كلية أهل البيت، الدكتور غالب الدعمي يرى من جانبه في حديثه لـ«الشرق الأوسط» أن الكاظمي هو الوحيد الذي حقق مقبولية دولية وكان يهدف إلى جعل العراق مرتكزاً مهماً بين دول المنطقة، حيث يملك علاقات طيبة مع الجميع، مشيراً إلى أن «هناك مؤشرات بعدم تشكيل الحكومة الحالية بسرعة أو ربما إعادة الانتخابات وهو ما يعني بقاء الكاظمي مدة أطول لكي يدير ملف العلاقات الإقليمية والدولية بشكل أفضل مستقبلاً».

المباحثات تقترب من تحديد ملامح حكومة الشراكة

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

كشفت قيادات في الإطار التنسيقي عن أن الأيام والساعات القليلة المقبلة ستشهد تحديد ملامح حكومة الشراكة، بينما ذكر أعضاء بمجلس النواب ومراقبون للشأن السياسي أن مباحثات تشكيل الحكومة المرتقبة دخلت إلى مرحلة النضج عبر خطوات مدروسة بين الإطار من جهة وتحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة أخرى.

وتوقع تحالف الفتح المنضوي في الإطار التنسيقي، الأحد، التوصل لاتفاق بين القوى السياسية بشأن تشكيل الحكومة، وانفراجة سياسية بعد عطلة عيد الأضحى.

وقالت النائبة عن تحالف الفتح زينب الموسوي في تصريح لصحيفة (الصباح)، إن «شكل التحالفات السياسية الجديد أخذ منعطفاً غير السابق، حيث هناك تفاهمات أولية بين الإطار التنسيقي والكتل الأخرى ذات المقاعد الأكثر»، وتوقعت أنه «ستكون هناك انفراجة سياسية ما بعد عطلة عيد الأضحى والذهاب بتشكيل حكومة أغلبية وطنية كون التحالف الشيعي الآن هو الكتلة الأكبر عدداً في مجلس النواب، خصوصاً بعد تأدية النواب البدلاء عن نواب التيار الصدري المستقيلين اليمين الدستورية». وأضافت، «لابد من بدء عملية سياسية تلبي طموح الشعب العراقي وعدم التأخر أكثر في الانسداد السياسي كونه يعطل المشهد العام للبلاد، بالإضافة إلى أن العراق بحاجة لحكومة جديدة من أجل ضبط أمور الدولة وإقرار القوانين ومنها الموازنة العامة».

وقال النائب عن كتلة الفتح النيابية المنضوية في الإطار التنسيقي، رفيق الصالحي في حديث لـ«الصباح»: إن «الوضع السياسي الحالي وبرغم استقراره من ناحية التحالفات؛ إلا أن قوى الإطار تضع مصلحة العراق فوق كل اعتبار». وأضاف، أن «رؤية الإطار التنسيقي لا تتمحور في اتجاه واحد وإنما تعمل مع جميع كتل العملية السياسية للوصول إلى

تشكيل حكومة توافقية تضم كل مكونات الشعب العراقي، مع مراعاة الكتلة الأكبر لأنها تمثل المكون الأكبر في العراق».

وبين أن «جميع القوى السياسية تسعى باتجاه الإسراع في تشكيل الحكومة وتذليل جميع المعوقات وتقريب وجهات النظر باتجاه تشكيل حكومة توافقية تجمع كل أطياف الشعب العراقي».

عضو بالحكمة: بوادر تنازلات من الإطار والسيادة والديمقراطي

بدوره رأى عضو تيار الحكمة رحيم العبودي، أن هنالك مؤشرات وبوادر بشأن تنازلات من جانب الاطار التنسيقي وتحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني، بخصوص التوصل الى تفاهمات لتشكيل الحكومة المقبلة، مشيراً الى أنه في حال عدم توصل الاطراف الكردية الى مرشح تسوية لمنصب رئيس الجمهورية سيتم حينها اللجوء لسيناريو ٢٠١٨، ويأتي الطرفان بمرشحهم، والبرلمان يقرر من هو الاصلح لتولي المنصب.

وبشأن الحديث عن وجود انفراجة سياسية عقب عيد الاضحى، لتشكيل الحكومة التي طال امدها، قال العبودي لشبكة روداو الإعلامية، ان «هناك مؤشرات وبوادر بهذا الخصوص، لكن الارضية ليست صلبة لغاية الان، فهناك قبول وتنازلات للطرفين الاطار التنسيقي، وتحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتفاق ليس بعيداً عقب عطلة العيد».

ويرى عضو تيار الحكمة، أن «امور تشكيل الحكومة ماضية وليس فيها تأخير، إذا ما كانت هناك رؤية محبوكة، ووجود طاولة حقيقية للحوار».

«كانت لدى قوى الدولة مبادرة بأن يكون هنالك قرار سياسي تجاه الحكومة، وهي فترة محددة، انتقالية نعبر بها الى بر الامان، حكومة فيها موازنة او تفاصيل تحضّر الى انتخابات، لكن هذا الكلام ليس قراراً سياسياً»، حسب عضو تيار الحكمة رحيم العبودي، الذي لفت الى ان «القرار السياسي هو حينما تكون هناك رؤية موحدة، بالذهاب الى خطة (أ) او (ب). هذا هو مسار العملية السياسية الان».

أما بشأن عدم توصل الاطراف الكردية الى مرشح تسوية لمنصب رئيس الجمهورية، قال العبودي انه «سيتم حينها اللجوء لسيناريو ٢٠١٨، ويأتي الطرفان بمرشحهم، ليقرر البرلمان من هو الاصلح».

الديمقراطي يكشف «تفاصيل اجتماعه مع الإطار التنسيقي والسيادة

وكشف الحزب الديمقراطي الكردستاني عن تفاصيل اجتماعه مع الاطار التنسيقي وتحالف السيادة، وفيما اكد أنه تم الاتفاق مبدئيا على ثلاث قضايا مهمة تخص العلاقة ما بين بغداد واربيل

وقال النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، ماجد شنكالي، في حديث لـ"الزوراء": ان وفدا من الحزب الديمقراطي الكردستاني اجتمع مع الاطار التنسيقي وتحالف السيادة وتم التوصل لاتفاقات مبدئية حول القضايا المهمة، وابرزها تشريع قانون النفط والغاز وتأمين مستحقات البيشمركة ووضع حد للهجمات المتكررة على اقليم كردستان، فضلا عن تفعيل المادة ١٤٠ بشأن المناطق المتنازع عليها. وأضاف: انه تم تقديم ضمانات من قبل الاطار على تشريع قانون النفط والغاز خلال الدورة البرلمانية الحالية، بالاضافة الى انه وعد بسد الطريق امام الهجمات التي يتعرض لها الاقليم.واشار الى: ان حضور نواب الديمقراطي الكردستاني الى جلسة الخميس الماضي جاءت بناءً على اتفاق حصل بين الحزب والاطار التنسيقي وتحالف السيادة.

تحالف عزم: الحديث حول تشكيل الحكومة المقبلة سابق لأوانه

من جانبه، قال المتحدث باسم تحالف عزم، النائب محمد نوري عبد ربه، في حديث لـ"الزوراء": ان الكتل السياسية مازالت تعقد اجتماعاتها لغاية اللحظة وهي بطور التوصل لتفاهمات ولم تتطرق الى تشكيل الحكومة المقبلة. لافتا الى: ان تحالف عزم لديه استحقاق انتخابي سواء شُكلت الحكومة من قبل الإطار أو غيرها. نافياً توجههم إلى المعارضة في كل الأحوال.

واضاف: ان الحديث حول تشكيل الحكومة المقبلة سابق لأوانه.وتابع: ما زالنا مع نظرية أن يكون هناك توافق سياسي في تشكيل الحكومة المقبلة على اعتبار أنه منذ ٢٠٠٦ لحد الآن كان التوافق يلعب دوراً كبيراً، واليوم توقف التوافق على تشكيل الحكومة ووصلنا إلى الانسداد السياسي، لذلك نحن مع رأي الديمقراطي بأن يكونوا ضمن تشكيل الحكومة المقبلة على اعتبار أن لدينا مصالح مشتركة تجمعنا في الكثير من مفاصل العمل سواء السياسية أو الجغرافية.

«بعض الأطراف تسعى لتحقيق مصالحها بعيدا عن مصالح الشعب»

وأكد عضو تحالف الفتح علي الفتلاوي، ان " انهاء الانسداد السياسي مرهون بتلبية الكتل السياسية لطموحات وتطلعات المواطن، بعيداً عن النظر الى المصالح الشخصية والتأكيد على مصلحة الشعب."

ولفت الفتلاوي في حديث صحفي، الى أن " الاطار التنسيقي منفتح على جميع القوى السياسية من اجل تشكيل الحكومة والخروج من الازمة السياسية، موضحا ان بعض الأطراف تسعى لتحقيق مصالحها بعيدا عن مصالح الشعب."

وتابع الفتلاوي ان "الاطار يتحرك ويسعى لضمان عدم تكرار أخطاء الحكومات السابقة عبر الاستفادة منها لتجاوز أي خطأ قد يتكرر في المستقبل، حيث ان العراق لايتحمل تكرار التجارب التي مرت عليه نتيجة السياسات الخاطئة للحكومات السابقة".

حيدر العبادي يطرح نظرية لـ«ضمان نجاح الحُكم في العراق»

ودعا رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي الاثنين، إلى تدعيم نظرية «لا غالب ولا مغلوب»، خلال المرحلة السياسية المقبلة في العراق.

وكتب العبادي تدوينة تابعها «ناس»، بعد منتصف ليلة الأحد على الاثنين (٢٧ حزيران ٢٠٢٢)، جاء فيها «أكرر: لضمان نجاح الحكم، لابد من الإلتزام بمبادئ اللا غالب واللا مغلوب، الكل رابح، التنازلات المتبادلة، انتقالية المرحلة المقبلة، الإدارة الجماعية».

وأضاف العبادي «إن سادت ثقافة التغالب والاقصاء والتحاصص والصفقات السياسية، فسيتكرر الفشل ويترسخ الانهدام وتضيع فرصة إنقاذ النظام وخدمة الشعب».

«الحكومة توافقية مع مراعاة الكتلة الأكبر»

وقد تحدّث الإطار التنسيقي، الإثنين، عن حراك تشكيل الحكومة المرتقبة، فيما أشار إلى أن «الأمر أصبح قريباً».

وقال القيادي في الإطار عائد الهلالي وفقاً لما نقلته صحيفة (الصباح)، إن «تشكيل الحكومة الجديدة، أصبح قريباً جداً»، وبين أن «الحوار والتفاوض بين القوى السياسية بشأن عملية تشكيل الحكومة الجديدة، سوف ينطلق خلال اليومين المقبلين، وهذا الحوار والتفاوض سوف تشارك فيه كل القوى السياسية من دون تهميش وإقصاء أي طرف سياسي».

من جانبه، قــال النائب عـن كتلة الفتح النيابية المنضوية في الإطــار التنسيقي، رفيق الصالحي وفق الصحيفة، إن «الوضع السياسي الحالي وبرغم استقراره من ناحية التحالفات؛ إلا أن قوى الإطار تضع مصلحة العراق فوق كل اعتبار».

وأضــاف، أن «رؤيــة الإطــار التنسيقي لا تتمحور في اتجاه واحـد وإنما تعمل مع جميع كتل العملية السياسية للوصول إلى تشكيل حكومة توافقية تضم كل مكونات الشعب العراقي، مع مراعاة الكتلة الأكبر لأنها تمثل المكون الأكبر في العراق».

وبـين أن «جميع القوى السياسية تسعى باتجاه الإسراع في تشكيل الحكومة وتذليل جميع المعوقات وتقريب وجهات النظر باتجاه تشكيل حكومة توافقية تجمع كل أطياف الشعب العراقي».

عضو بالنصر: لدينا تباين في الرؤى مع الإطار التنسيقي

وأكد حسن البهادلي عضو تحالف النصر بقيادة رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي، ان لدى التحالف تباينا في الرؤى مع الإطار التنسيقي حول تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، مضيفا ان الإطار يدرس المبادرات الموجهة له بشأن المرحلة المقبلة.

وقال البهادلي لشبكة روداو الإعلامية، ان لدى تحالف النصر تباين واختلاف بوجهات النظر مع الأطراف السياسية الأخرى داخل الإطار التنسيقي، حول تشكيل الحكومة المقبلة، مبينا انه «قررنا عدم المشاركة في الحكومة المقبلة، لكن سيكون لنا دور في مفاوضات تشكيل الحكومة والتقريب بين آراء البإطار التنسيقي و الأطراف الأخرى».

ولفت البهادلي الى ان الإطار التنسيقي يقوم بمناقشة المبادرات المطروحة عليه وسيرّد عليها في الايام القليلة المقبلة، حيث «سيكون للإطار موقف مختلف».

وأوضح البهادلي انه «في حال انشاء الحكومة العراقية خارج مبادرتنا، ستكون حكومة قصيرة الأمد، غير مثمرة، وناشئة على التناقضات».

«زمن حكومة التوافقات والتنازلات ولى الى غير رجعة»

من جانبه أكد الأمين العام لكتائب الإمام علي، شبل الزيدي، الأحد، أن زمن حكومات التنازلات والتوافقات ولى الى غير رجعة.

وقال الزيدي في تغريدة عبر تويتر، إن «الوضع الحالي يستوجب تشكيل حكومة قوية متماسكة بقيادة حكيمة وطنية صلبة تتحمل أعباء هذه الحقبة».

الساعدي: نواب مستقلّون سيقدمون استقالاتهم من مجلس النواب العراقي

من جانبه قال عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية النائب المستقل علي الساعدي، الأحد، إن عدداً من النواب المستقلّين سيتقدمون بطلبات استقالاتهم من البرلمان جراء التطورات السياسية الأخيرة.

وذكر الساعدي في تدوينة، أن «هناك دراسة لعدد من النواب المستقلين لغرض تقديم استقالاتهم بسبب ما طرأ من إحداث سياسية متسارعة ولرغبة الكتل السياسية بإنتاج حكومة توافقية بمشاركة الجميع وتهميشاً لدور المعارضة وهذا سينتج حكومة تشبه سابقاتها ستمنى بالفشل الذريع ويخالف تعهداتهم بإصلاح الوضع السياسي والاجتماعي وإعطاء دور للمعارضة النيابية وسنلجأ الى ترتيب قواعدنا الشعبية تمهيداً للمرحلة المقبلة».

عضو بدولة القانون: مشاركة التيار الصدري ليست شرطاً لنجاح الحكومة

ورأى عضو ائتلاف دولة القانون، كاظم الحيدري، أنه ليس من الصواب أن يُعاد انتخاب الكاظمي مرة أخرى لمنصب رئيس الوزراء، منوهاً إلى أن نجاح الحكومة المقبلة إذا كانت قادرة على تلبية متطلبات الشارع العراقي ليس مرهوناً بمشاركة التيار الصدري فيها.

وقال الحيدري، الاثنين (٢٧ حزيران ٢٠٢٢)، لشبكة روداو الإعلامية، إن «انسحاب التيار الصدري غير كثيراً من خارطة البرلمان العراقي، وبالنتيجة سوف ينعكس على تشكيل الحكومة بشكل واضح»، مضيفاً أن «دولة القانون باعتبارها الكتلة الأكبر في الإطار التنسيقي يتبنى مشروع التصدي لتشكيل الحكومة العراقية، بعد أن مضى الكثير من الوقت منذ إعلان نتائج الانتخابات، ولا زلنا في ظل حكومة تصريف الأعمال، كما أن هناك تحديات على المستوى الأمني والاقتصادي». وأكد ضرورة تشكيل الحكومة بأسرع وقت، متابعاً «الأمر متعلق بحسم البيت الكردي لرئاسة الجمهورية، لنمضي فيما بعد إلى اختيار رئيس الوزراء، لا سيما وأن الاطار يدفع باتجاه التوافق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني لتشكيل الحكومة».

وفي السياق نوه إلى ضرورة حسم ملف النفط والغاز: «فهي قضائية بحتة، وأتصور ليس صعباً التوصل إلى حل بوجود إرادة حقيقية من الطرفين وبصيغة قانونية، لأننا لا نستطيع حل الموضوع سياسياً»، مشدداً على أن «السلطة التشريعية مستقلة في العراق، ولا يمكن التدخل في عملها أو وصفها كأنما هي طرف سياسي».

عضو ائتلاف دولة القانون أكد أن «هناك أطراف في الإطار التنسيقي تشعر بانسجام مع التيار الصدري في عدم الاشتراك في تشكيل الحكومة العراقية، لكن هم في كل الأحوال يشعرون بالمسؤولية تجاه تشكيل الحكومة في هذه الفترة، ولا يمتنعون عن الحضور في جلسات البرلمان والتصويت لصالح الحكومة التي ستشكل في الفترة القادمة».

وحول المفاوضات التي تجري داخل الإطار التنسيقي نوه الحيدري إلى أنها «حول البرنامج الحكومي والأهداف ووضع خارطة طريق لتنفيذ برنامجها، وفيما بعد انتخاب الشخص الأنسب لهذه المرحلة».

عن احتمالية تولي، رئيس ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي لمنصب رئاسة الوزراء، قال: «بالرغم من أن المالكي يمتلك مقومات شغل المنصب، لكن من وجهة نظري الشخصية استبعد أن يرشح نفسه للمنصب في هذه المرحلة».

في الوقت نفسه رأى الحيدري أنه «ليس من الصواب أن يُعاد انتخاب الكاظمي لرئاسة الوزراء، لاسيما هناك الكثير من الملاحظات السلبية حول أدائه خلال هذه الفترة».

عن مدى نجاح الحكومة المقبلة بدون التيار الصدري قال عضو ائتلاف دولة القانون إن: «الحكومة التي ستكون قادرة على حل مشكلة البطالة والفلاح العراقي، وتقديم الخدمات حينها لن تواجه أي مشكلة حقيقية، لكن الحكومة إن فشلت فليست القضية كون التيار خارج الحكومة، لأن الشارع هو الذي يحكم وهناك غليان في الشارع والناس محقة في اعتراضاتها، لذلك الحكومة القادمة لو أدركت هذه الأمور، ووجدت حلولاً حقيقية لهذه المشاكل ستكون ناجحة بغض النظر إن كان التيار في الحكومة أم لا».

حركة امتداد: حكومة التوافق مصيرها السقوط

هذا وأكدت حركة امتداد ان اي حكومة تقوم على اساس التوافق لن تلبي طموحات الشعب وفي حين ايدت خيار حل البرلمان مع ضرورة اجراء تعديلات دستورية قبل ذلك اشارت الى امكانية اجراء انتخابات جديدة.

وقال القيادي في حركة امتداد، مسعد الراجحي، في حديث لـ"الزوراء" انه "اذا تم تشكيل حكومة بعد انسحاب التيار الصدري او انسحاب اي تكتل اخر فطالما كانت مبنية على اسس التوافق فهي حكومة فاشلة ولن تلبي طموحات

الجماهير اطلاقا وحتما سيكون موعدها السقوط". واضاف "موقفنا واضح من ان اي حكومة تتشكل من غير توازنات انتخابية اي وجود اغلبية حاكمة واقلية في المعارضة لن تلبي رغبات المجتمع العراقي بل ستكون هناك حكومة مصالح شخصية ومغانم وتكون هذه الوزارة للكتلة الفلانية وتكون تلك الهيئة للحزب الفلاني".

واكد "نحن مع خيار حل البرلمان بعد ان تعذرت المحكمة الاتحادية عن ايجاد عقوبة في البداية للنائب المتغيب وبسبب الخلل البائن في النظام الداخلي للمجلس الذي لم يجعل النواب ملتزمين باداء المهام الدستورية اولا ومصالح الشعب ثانيا كالموازنة وغيرها وبالتالي هذا الاجراء وهذه التفاعلات التي اوصلت البلد الى هذا الحال".

ولفت الى انه "قبل حل البرلمان يجب ان تكون هناك تعديلات دستورية حتى لا نعود الى التفسير ويجب ان يكون هناك تعديل للبنود الدستورية التي تخص موضوع الثلثين وموضوع عدد اعضاء مجلس النواب ويمكن ان يكون نسبة التمثيل النيابي على السكان اكثر من ١٠٠ الف وفي تلك الحالات اذا كان هناك تعديل لاجراءات مفصلية مهمة لن تعود الاشكالية فيما بعد داخل المجلس".

واضاف "بعد حل المجلس ممكن ان نذهب الى انتخابات اخرى وفق قانون الانتخابات ٩ لسنة ٢٠٢٠ الذي يعطي الاحقية الصحيحة والمباشرة للنائب المحتك بالجماهير لانه القانون الفعلي الذي يوضح ما مدى سعة كل حزب وانتشاره داخل الساحة العراقية "مستدركا" ويبقى الفاعل الاول هو نسبة المشاركة بالانتخابات".

ترجيح كفة الاتفاق بين القوى السياسية قبل حلول عيد الاضحى

رجح مراقب ومحلل سياسي يوم الاحد، توصل الاطراف السياسية الى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة قبل حلول عيد الاضحى.

وكان النواب البدلاء قد تم التصويت لهم خلال الجلسة الاستثنائية لمجلس النواب الخميس ٢٣/٦/٢٠٢٢، اليمين الدستورية بعد اتمام النصاب القانوني، بحضور ٢٦٦ نائبا وبرئاسة رئيس المجلس محمد الحلبوسي.

وادى ٦٤ نائبا اليمين الدستورية فيما تخلف ٩ نواب عن حضور الجلسة، ثم رفع رئيس المجلس الجلسة الاستثنائية الى اشعار آخر.

وقال المحلل السياسي واثق الجابري لـPUKmedia: ان التلميحات تشير الى تقارب بين القوى السياسية بعد التصويت على النواب البدلاء للمستقيلين، موضحا، ان الاطراف تتجه نحو انجاح الحكومة وهي تنتظر اتفاق كردي كردي.

واضاف: ان بوادر اتفاق القوى السياسية تبدو قبل عيد الاضحى المبارك، باستكمال الاجتماعات واللقاءات، لافتا الى ان رئاسة مجلس قد يدعو الى جلسة استثنائية تحت الضغط السياسي وضغط الشارع خلال الفصل التشريعي لاختيار رئيس جمهورية.

قادمون يطرح مبادرة ويجمع ٢٠ نائباً مستقلاً في البرلمان العراقي

الى ذلك، أعلن رئيس حزب قادمون حسين الرماحي الذي يمتلك عضوين في مجلس النواب، عن مبادرة لجمع نواب مستقلين، مؤكدا جمعه لـ٢٠ نائبا مستقلاً.

وقال الرماحي لشبكة روداو الإعلامية، ان»قادمون هو مشروع كبير دخل الى الانتخابات بعدد كبير من الناخبين»، مضيفا ان حزبه «واجه تحديات وعواقب كبيرة».

وحصل الحزب على تمثيل من قبل بعض المستقلين عقب انسحاب اعضاء التيار الصدري، وفقا للرماحي الذي اكد ان مشروع قادمون «لا يختلف عليه اثنان بانه مشروع وطني مستقل بعيد عن التوجهات الخارجية».

رئيس حزب قادمون قال ان الايام المقبلة «سيلتحق بعض الاخوة المستقلين» لحزبه، مضيفا: «خلال اسبوع او اثنين سنصرح بعدد المتحالفين مع مشروع قادمون».

ولدى حزب قادمون عضوان في مجلس النواب، وفقا للرماحي الذي اشار الى ان العدد سيصل الى «اكثر بكثير» في الايام المقبلة دون الافصاح عن العدد. ويتبنى حزب قادمون مبادرة لجمع اكبر عدد من النواب المستقلين في مجلس النواب العراقي، وفقا لرئيسه الذي اوضح ان هناك «تفاهمات، وسيصل العدد الى اكثر من ٢٠ عضوا».

واعتقد حسين الرماحي ان «المستقلين امل العملية السياسية، ولا يمكن الرهان على المستقلين عبر التشكيك بهم»، متابعا ان «الاطار التنسيقي توجه للمستقلين في تشكيل الحكومة، ايضا التيار الصدري قبل انسحابه توجه اليهم».

«المشهد السياسي مازل معقدا»

من جانبه، بين المحلل السياسي، غالب الدعمي، في حديث لصحيفة «الصباح»، أن «المشهد السياسي ما زال يمر بأجواء غائمة، والمفاوضات مستمرة وهناك حوارات ساخنة بين أطراف الإطار التنسيقي لاختيار رئيس الوزراء ولم يتم الاتفاق عليه بعد، وهناك قلق في حال اختيار شخصية معينة من الإطار قد لا تكون لها مقبولية خارجية وإقليمية وتعرض البلد لمآس كبيرة، وربما لن تنجح في إدارة البلد، وهذا سيؤثر جماهيرياً على الإطار والحكومة، وبالتالي يمكن لأي خلل في الحكومة المقبلة أن يسقطها»، موضحاً أن «تأخر اختيار رئيس الوزراء بين مكونات الإطار نابع من هذا القلق».

وأضاف، أن «الإطار التنسيقي اتفق وتحالف مع السيادة والديمقراطي، وستشكل الحكومة وفق هذا التحالف وينتظرون اختيار رئيس الوزراء لعقد الجلسة المقبلة»، مشيراً إلى أن «الاتفاق الذي حصل بين هذه الأطراف جرى مقابل تنفيذ مطالب السيادة والديمقراطي»، بحسب قوله. وأوضح أن «تحالف الإطار مع السيادة والديمقراطي اتفاق على المبادئ والأطر العامة لشكل التحالف، وقد وافق الإطار التنسيقي على مطالب الطرفين»، مبيناً أنه «لا توجد في الوقت الحالي أية خطوة من التيار الصدري إزاء العملية السياسية، وليست للتيار نية التظاهر وعرقلة بناء الدولة وتشكيل الحكومة ومسيرة الدولة، وإذا نجحت الحكومة المقبلة فسيكون معها وإذا فشلت فسيكون معارضاً لها».

بينما رأى المحلل السياسي، جاسم الغرابي، أنه «في ظل المشهد السياسي المعقد والأزمة التي تولدت بعد انسحاب التيار الصدري؛ أصبح المشهد أكثر تعقيداً، والأكثر تعقيداً في الوضع الحالي أيضاً هو عدم اتفاق الأحزاب الكردية على شخصية محددة رئيساً للجمهورية».

وأضاف الغرابي في حديث لـ«الصباح»، أن «المادة ٦١ من الدستور تشير إلى أن رئيس الجمهورية يكلف الكتلة الأكبر عدداً في داخل البرلمان لإيجاد رئيس وزراء، وحتى الآن لم تتوصل الأقطاب الكردية إلى نتائج مقنعة وحلول لذلك الموضوع الذي يختلف اختلافا جذريا عما هو في المشهد السياسي الشيعي». وبين أنه «بشأن تحالف السيادة والإطار والديمقراطي، فهو ليس بجديد؛ لأن رئيس البرلمان محمد الحلبوسي قال في تصريح من عمّان إن (الانسداد السياسي سينتهي) وإنهم يريدون الحكومة التوافقية لأن فيها مصالحهم ومصالح قواعدهم الشعبية، وباعتقادي أن كل حكومة ستشكل من دون موافقة التيار الصدري سيكون مصيرها الفشل، إذا علمنا أن السيد الصدر لن ينزل إلى الشارع بتظاهرات وإنما سينزل متسلحاً بأمور قانونية ودستورية لمقاطعة العملية السياسية والتظاهر السلمي».

في غضون ذلك، قال القيادي في الإطار التنسيقي عائد الهلالي: إن «تشكيل الحكومة الجديدة، أصبح قريباً جداً»، وبين أن «الحوار والتفاوض بين القوى السياسية بشأن عملية تشكيل الحكومة الجديدة، سوف ينطلق خلال اليومين المقبلين، وهذا الحوار والتفاوض سوف تشارك فيه كل القوى السياسية من دون تهميش وإقصاء أي طرف سياسي».

محمد صالح صدقيان:

العراق.. صيفُهُ السياسي ساخنٌ

تتحدث أوساط عراقية عديدة عن «صيف سياسي عراقي ساخن» تبدّت معالمه مع استقالة نواب الكتلة الصدرية من البرلمان وانسحاب زعيمه السيد مقتدى الصدر من الحياة السياسية، وذلك بعد رفض المجتمعين تحت مظلة «التيار التنسيقي» الذهاب للمعارضة البرلمانية حتى يتسنى للصدر تشكيل حكومة بالتوافق مع الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني وتجمع «تقدم» السني بزعامة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي.

لا أحد يعطي أسباباً واضحة لخطوة السيد مقتدى الصدر المفاجئة؛ لكن ثمة تكهنات متضاربة تحدثت عن رغبته في إحـراج منافسيه ووضعهم في زاوية

حرجة؛ فيما ذهب آخرون إلى أنه أراد إنقاذ العملية السياسية وافساح المجال أمام خصومه السياسيين لتشكيل الحكومة بعد أن أعطى الضوء الأخضر لحليفيه البرزاني والحلبوسي أن يكونا في حل من أمرهما بعد أن أبلغهما نيته الانسحاب من عملية تشكيل الحكومة ومن المسرح السياسي وإغلاق مكاتب التيار الصدري في جميع المحافظات؟

للإنسداد السياسي في العراق أسباب عديدة أبرزها الخلافات التي تعصف بالثنائي الشيعي "التيار الصدري" و"الاطار التنسيقي" حول تشكيل الحكومة وانتخاب المرشح لتسنم منصب رئاسة الوزراء؛ لكن التطورات في العراق تؤشر بشكل واضح إلى أن المكونين السني والكردي يعانيان كما يعاني المكون الشيعي.

السنة في المنطقة الغربية يعيشون حراكاً محتدماً بين شخصياتهم وحركاتهم وتحالفاتهم البرلمانية والانتخابية فيما بات انقسام الكرد واضحاً بين أربيل عاصمة الإقليم الكردي بزعامة مسعود برزاني والسليمانية بزعامة بافل طالباني على منصب رئاسة الجمهورية.

واستناداً إلى ذلك، فان جميع المكونات تعاني من المشكلة ذاتها وهي المنافسة الحادة وعدم الاتفاق على إدارة البلد انطلاقاً من المصالح التي يتبناها كل فريق من الفرقاء.

المشهد على هذه الصورة لا يحمل جديداً لأن الخارطة السياسية كانت هكذا منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣؛ لكن الصورة أصبحت الآن أكثر وضوحاً بعدما كانت تفتقد إلى عناصر الوضوح.

الجديد في هذا المشهد هي الخلافات الحادة مع عدم امكانية التوصل إلى قواسم مشتركة بين جميع الأطياف في جميع المكونات العراقية.

ومن السذاجة بمكان الإعتقاد أن مجلس النواب سينجح في استبدال نواب آخرين محل النواب المستقيلين من التيار الصدري والذهاب إلى تشكيل حكومة جديدة حتى وإن كان المرشح لرئاسة الحكومة يحظى بمقبولية التيار الصدري.

هذا السيناريو حتى وان تحقق فإنه لن يستطيع السير على السجادة الحمراء المؤدية إلى مقر رئاسة الوزراء ولن يستطيع الصمود لأسباب متعددة قد تكون واضحة للمهتمين بالشأن العراقي.

> **نحن أمام مشهد داخلي عراقي بالغ التعقيد**

أما الذهاب لاجراء انتخابات نيابية جديدة وهو السيناريو الآخر، فهو لا يمثل الحل السحري لتحقيق التفاهم السياسي بين الأطراف المتنافسة على رئاسة الحكومة وتركيبتها بعد انتخاب الرئاسات الثلاث؛ ولا اعتقد بوجود خيار ثالث الا البقاء في الحالة الراهنة بوجود حكومة تصريف اعمال لا حول ولا قوة لها، فيما تتسارع التطورات المحيطة بالعراق وترتسم معها معالم مرحلة إقليمية جديدة.

نحن أمام مشهد داخلي عراقي بالغ التعقيد إلى الحد الذي ترتفع معه مناسيب درجة الحرارة في صيف العراق ويجعله أكثر سخونة في ظل تطورات إقليمية ودولية تؤثر بشكل مباشر على الوضع السياسي والأمني الداخلي. لا نختلف إذا قلنا أن أي بلد في المنطقة يتأثر بالتطورات الإقليمية شئنا أم أبينا؛ أكان ذلك ملائماً لمذاقنا أم لا.

المهم أن المنظومة الأمنية والسياسية في الاقليم واحدة تؤثر وتتأثر.. والعراق البلد الأكثر استعداداً لمثل هذه المؤثرات لأسباب تتعلق بالتغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣ وتداعياته الأمنية والعسكرية والسياسية التي جعلته أضعف الحلقات الأمنية والسياسية في الإقليم. العراق معني بالقمة الاقليمية المفترض عقدها في الرياض الشهر القادم خصوصاً وأن الدعوة موجهة إليه لحضور هذه القمة إلى جانب الأردن ومصر إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي برعاية سامية من الرئيس الامريكي جو بايدن لمناقشة الأمن الإقليمي و"الأمن الإسرائيلي" تحديداً كما عبّر عنه الرئيس بايدن بشكل واضح عندما سُئل عن هدفه من الذهاب إلى السعودية.

لا أملك تصوراً واضحاً بشأن آلية تعاطي العراق مع مثل هذا الهدف وانعكاس نتائج اجتماع الرياض على الأمن الوطني العراقي لكن الخشية أن يكون هدف المشاركة مُوجهاً بالدرجة الأولى ضد إيران وأن يتم الإعلان عن "الناتو العربي" أو اتخاذ القرار بتشكيله او التفاهم على صيغة أخرى لكنها تصب في خانة الهدف ذاته الذي عبّر عنه الرئيس بايدن؛ عندها ما هو الدور الذي سيُكلف به العراق؟

هل سيكون خارج هذه المنظومة؟

أم سيكون في داخلها؟

وعلى أي مستوى؟

وإذا كان داخلها فما هو دوره؟

وهل ستُوكل إليه مهمة الحفاظ على "البوابة الشرقية" كما كانت في عهد النظام السابق باعتباره يملك أكبر قوة بشرية تستطيع أن تُفعّل قرارات اجتماع الرياض؟

ولماذا إختار رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي هذا التوقيت للقيام بزيارتين متتاليتين إلى كل من السعودية وإيران؟

لا أعتقد أن الإجابة على هذه الأسئلة تكون سهلة في مثل هذه الظروف التي يعيشها العراق بل إن أجوبة هذه الأسئلة هي التي تؤثر على المشهد العراقي لتجعله ساخناً ومستعصياً على الحل في ظل غياب تصور وطني واضح من قبل جميع الأطراف السياسية؛ خصوصاً في ظل وجود طموحات لمشاريع سياسية لبعض المكونات تتقاطع مع بعضها البعض إن كانت في الشمال أو الغرب أو الوسط أو الجنوب.

> **"الخروج من هذا المأزق بحاجة الى قاعدة عريضة من التفاهم والحوار وفهم مشترك للتعايش"**

إن الخروج من هذا المأزق بحاجة الى قاعدة عريضة من التفاهم والحوار من اجل الوصول الى فهم مشترك للتعايش السلمي لأن خلاف ذلك سيدخل العراق في مشكلة اجتماعية ناهيك عن مشاكله السياسية والامنية المتراكمة.

قاعدة التفاهم والحوار هي الخيار الأفضل الذي يمكنه أن يشكل حجر الأساس للخروج من الانسداد السياسي؛ كما انه يستطيع ان يكون القاعدة الصلبة لمواجهة تحديات نتائج قمة الرياض التي ستنعكس بشكل أو بآخر على الوضع الأمني والسياسي العراقي.

اضافة إلى أنه يستطيع أن يُخفّض درجة حرارة ملفات العراق الساخنة.

*محمد صالح صدقيان أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية

*١٨٠بوست، المركز الايراني العربي للحوار

فراس إلياس:

جولة الكاظمي بحثًا عن التوازن بين الرغبات الإيرانية والمخاوف السعودية

تأتي الجولة الإقليمية التي يقوم بها رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، والتي تشمل السعودية وإيران، في ضوء حراك إقليمي متصاعد بدأت تشهده منطقة الشرق الأوسط قبل الزيارة المرتقبة للرئيس الأمريكي جو بايدن لفترة ١٣-١٦ يوليو/ تموز المقبل.

وما لا شكّ فيه أن الكاظمي يدرك جيدًا أهمية الحفاظ على حالة الوفاق السعودي الإيراني، بعد ٥ جولات حوارية احتضنتها العاصمة بغداد في الفترة الماضية، وألاّ يكون هناك أي انعكاسات سلبية لأي مقررات قد تخرج عنها قمة الرياض المرتقبة، خصوصًا أن الكاظمي يحاول اليوم النأي بالعراق عن أي استحقاقات مستقبلية في ضوء الأزمة السياسية التي يعيشها العراق اليوم.

إذ يواجه الكاظمي اليوم تحديات كبيرة من قبل قوى الإطار التنسيقي الشيعي، التي أصبحت تمتلك أغلبية برلمانية مريحة، بعد استحواذها على أغلب مقاعد نواب الكتلة الصدرية المنسحبة من البرلمان، فقبل زيارته للسعودية اجتمعت قوى الإطـار مع الكاظمي محذّرة إياه من أي التزامات سياسية يمكن أن يقدم عليها في حال مشاركته في القمة المرتقبة.

كما لوّحت بإمكانية محاسبته برلمانيًّا فيما لو أقدمَ على أي خطوة دون التشاور معها، محذّرة إياه بأن حكومته لا تمتلك الصفة الدستورية الكاملة للدخول في أي التزامات أو اتفاقات دولية دون الرجوع لمجلس النواب، وعلى ما يبدو لا تريد قوى الإطار خسارة الدعم الإيراني في المرحلة المقبلة، وتحديدًا

> **يريد الكاظمي ترسيخ قناعة مهمة لدى المسؤولين السعوديين والإيرانيين حول التوازن**

بعد تصاعد الخلافات بين أقطاب قوى الإطار حول شكل الحكومة المقبلة ومن يرأسها.

فخلال جولته الإقليمية الحالية، يحاول الكاظمي الحصول على حصانة إقليمية وتقديم نفسه لدول الإقليم، تحديدًا السعودية وإيران، بأنه الشخصية الأبرز للحفاظ على التوازنات في العراق، فبعد انسحاب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر من العملية السياسية، وتعثُّر المفاوضات بين قوى الإطار والكتلة الكردية والسنّية، لم يعد هناك من ضامن لاستمرار التوافق السعودي الإيراني في العراق، دون أن تكون هناك شخصية يمكن التعويل عليها.

يريد الكاظمي ترسيخ قناعة مهمة لدى المسؤولين السعوديين والإيرانيين، بأن عملية التوازن بين الرغبات الإيرانية والمخاوف السعودية لا يمكن لأي رئيس وزراء مقبل القيام بها دونه، فرغم الترشيحات التي بدأت تظهر تباعًا من داخل غرف قوى الإطار، حول اسم رئيس الوزراء المقبل، ليست هناك شخصية قادرة على الحصول على الدعم العربي والإقليمي، تحديدًا الأردن ومصر وتركيا والسعودية والإمارات، أكثر من الكاظمي.

ويسعى الكاظمي من خلال هذه الخطوة إقناع إيران أيضًا بالضغط على قوى الإطار التخلي عن ترشيحاتهم، والتفكير بموضوع التجديد له مرة أخرى، رغم رفض أغلب قوى الإطار لهذه الفكرة.

وفي هذا الإطار أيضًا يبرز الدور الإيراني والسعودي على مستوى الكتل الأخرى، وتحديدًا الكتلة الكردية والسنّية التي دخلت مؤخرًا في محادثات مع قوى الإطـار لتشكيل الحكومة المقبلة، إذ يبرز الدور السعودي في إمكانية إقناع الكتلتَين بالتجديد للكاظمي، مستثمرةً في ذلك علاقاتها الجيدة مع تركيا والإمارات اللتين نجحتا في دفعهما للتموضع مع التيار الصدري مشكّلين تحالفًا ثلاثيًا، إلا أنه لم يُكتب له الاستمرار بعد انسحاب الصدر مؤخرًا.

حراك إقليمي ودولي متسارع

شهدت المنطقة في الأيـام الماضية حراكًا متسارعًا يأتي بالتوافق مع زيارة الكاظمي لكل من السعودية وإيران، فقبل زيارة الكاظمي كانت هناك جولة إقليمية قام بها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، شملت مصر والأردن وتركيا، إلى جانب زيارة رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد للأردن.

وقبل زيارة الكاظمي بساعات إلى طهران، زارَ منسق السياسات الأوروبية، جوزيف بوريل، إيران،

> يدرك الكاظمي ان الحفاظ على سياسة الحياد هو أفضل ما تتمناه الدول العربية

والتقى مع الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي في إيران الجنرال علي شمخاني، وتمَّ الاتفاق على موعد جديد لاستئناف المحادثات النووية بين إيران والقوى الكبرى في فيينا، بعد أن توقّفت في مارس/ آذار الماضي بسبب الإصرار الإيراني على عدم السماح لمفتّشي الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بالوصول لأشرطة التسجيلات الخاصة بالمفاعلات النووية.

وفيما يتعلق بالسياق العراقي، يدرك الكاظمي أن زيارة بايدن المرتقبة للمنطقة ستحمل رؤية أمريكية للتعامل مع إيـران، في حال فشلت المحادثات النووية مرة أخرى، كما أن تصريحات ملك الأردن عبد الله الثاني في مقابلة له مع قناة «سي إن بي سي» الأمريكية يوم السبت الماضي، تدعم ولادة تحالف عسكري في الشرق الأوسط على غرار حلف الشمال الأطلسي، والسعي الإسرائيلي لدفع مسار التطبيع مع دول الخليج على شكل مظلة أمنية تشمل الجميع للوقوف بوجه التهديدات الإيرانية، تجعل الكاظمي يفكّر مليًّا بأنه الحلقة الأضعف في المعادلة الإقليمية الحالية، خصوصًا أن العراق سيكون ساحة مرشحة لأي ردّ فعل إيراني على الترتيبات الإقليمية الجديدة.

إن خشية الكاظمي الرئيسية نابعة من الجانب الإيراني، فهو في زيارته الحالية لطهران يحاول على ما يبدو أن يشرح للجانب الإيراني الضرورات العراقية وراء الاشتراك في قمة الرياض المرتقبة، كما أنه يحاول إفهام الجانب الإيراني أن العراق لن يكون مع أي محور بالضدّ من المحور الآخر.

حيث يدرك الكاظمي أن الحفاظ على سياسة الحياد هو أفضل ما تتمنّاه الدول العربية، تحديدًا السعودية التي على ما يبدو بدأت تعوّل على زيارة بايدن المرتقبة، في إعطائها دعمًا سياسيًّا وعسكريًّا بالضدّ من إيـران، والمراهنة على نجاح الجانب الإسرائيلي في نقل المعركة إلى الداخل الإيراني، واستنزاف إيران عسكريًّا واستخباراتيًّا، والتموضع التركي الجديد معها لموازنة الدور الإيراني في العراق وسوريا، دون أن تُجبَر على الانخراط المباشر في تصعيد مع إيران في أي ساحة ومنها العراق، وكذلك توفِّر فرصة لإنجاح مهمة الكاظمي في الحصول على ولاية ثانية بدعم ورضا إيرانيَّين واضحَين.

*دكتوراه في العلوم السياسية، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في العراق
*وكالة نون بوست

د. عدنان الربيعي:

انسحاب التحالف الصدري يفتح الباب أمام سيناريوهات جديدة

*مركز STRATEGIECS

فاجأ التيار الصدري بقراره الانسحاب من البرلمان، الجميع في العراق من نخب وسياسيين وجماهير، بعد مرور ٨ أشهر من الانسداد السياسي وفشل مشروع الأغلبية النيابية التي نادى بها الصدريون وحلفاءهم.

فلم يكن مألوفاً في العراق أن تنسحب الكتلة الأكبر في الانتخابات النيابية، إذ يملك التيار الصدري ٧٣ مقعداً، ما يقارب ٢٢٪ من البرلمان؛ وعليه فتح هذا الانسحاب الباب أمام عدة سيناريوهات تحمل في طياتها الكثير من التأويلات التي يكتنفها الغموض، وكانت إحدى هذه التأويلات بأن الانسحاب هو خطوة أولى في الدعوة لانتخابات مبكرة، خصوصا مع وجود حلف للصدريين مع «تحالف السيادة» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (يمثلون أكثر من نصف أعضاء البرلمان)، وعليه يستطيع الحلف التقدم نحو استقالات أخرى، أو تحويل سيناريو التعطيل فيشكل الحلف ذاته ثلثاً معطلاً في البرلمان لحكومة يقودها الإطار التنسيقي.

وعليه، تعكف هذه الورقة على قراءة المشهد العراقي ما بعد استقالة نواب التيار الصدري، والوقوف على أسبابها وحيثياتها، ومحاولة توقع الخطوات القادمة التي يُحضر لها التيار الصدري.

الهروب للأمام من تشكيل الحكومة

لم يكن الانسداد السياسي الذي تعيشه البلاد هو السبب الوحيد وراء طلب زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، من نوابه تقديم استقالاتهم لرئيس مجلس النواب في الحادي عشر من يونيو ٢٠٢٢، فهناك العديد من المُشكلات

في العراق، التي تُثقل كاهل أي حكومة قادمة، وبسببها يتعذر على أطراف أزمة تشكيل الحكومة التفرد بحكومة تواجه مطالب شعبية بإصلاح المشكلات الراهنة، والتي لم تكن تشكل تحدياً يواجه الصدر وحلفائه فقط، فالإطار التنسيقي تحرج من المباشرة بتشكيل الحكومة بعد انسحاب الصدريين، وهذا ما أفرزته مواقف بعض القيادات داخل الإطار التي أكدت على ضرورة عدم السير في تشكيل الحكومة من دون الصدريين، ومن هذه المُشكلات:

١. انقطاع التيار الكهربائي بالتزامن مع موجات الحر الشديد، مع عدم إمكانية حلها في الوقت القريب.

٢. المشكلات البيئية التي أصابت العالم وكان العراق أحد المتضررين بها، كموجات الأتربة والتصحر المرافق لقلة مياه الأمطار، وانخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات لمشاكل متعلقة بالمنبع (تركيا، وإيران) وعدم وجود اتفاقات مكتملة بهذا الملف.

٣. عودة الاحتجاجات المطلبية في عدة محافظات، والخاصة بعدد من الفئات كأصحاب الشهادات العليا، والمحاضرين، وأصحاب العقود، والعاطلين عن العمل، وأيضا لا يمكن حل مشكلتهم بالوقت القريب.

٤. القضايا الدولية التي ترتبط بشكل أو بآخر بالعراق، وأهمها الأزمة الأوكرانية، والمفاوضات الخاصة بالملف النووي الإيراني.

٥. أزمة الغذاء وسلاسل التوريد المرافقة للحرب الأوكرانية.

كل تلك المشاكل والتحديات تجعل من تبني تشكيل الحكومة في الوقت الحالي، أمراً في غاية الخطورة، خصوصا وأن الحكومة المقبلة تأتي بعد المطالبات الجماهيرية (تشرين ٢٠١٩-٢٠٢٠) بانتخابات مبكرة تتبنى فكرتي الإصلاح ومعالجة المشكلات.

معطيات انسحاب التيار الصدري

إن المعطيات سابقة الذكر، تنطبق على الإطار التنسيقي كما هي بالنسبة لتحالف الصدر، فحتى مع انسحاب نواب التيار الصدري من البرلمان العراقي، من غير المُرجح أن يُقدم الإطار على تشكيل حكومة في ظل الأزمات السابقة، وقد يتطلب ذلك مضي ثلاثة أشهر على الأقل، تتجاوز فيها البلاد موجات الحر الشديد وسط انعدام في الخدمات المُرافقة الأخرى.

وعليه، تبدو دعوة الصدر لنوابه بالاستقالة، مُحضرة منذ مدة طويلة، وأعد لها بالاعتماد على معطيات ثلاثة تفرضها حيثيات الساحة السياسية، منها:

أولاً:

يبقي الصدريون على حكومة تصريف الأعمال التي يرأسها مصطفى الكاظمي، والتي يعدون الطرف الأقوى فيها، ودائماً ما وُصفت الحكومة من قبل المقربين من الإطار التنسيقي بكونها حكومة صدرية، ودلالتهم في ذلك، تبعية أمين عام مجلس الوزراء للتيار الصدري، وهو المنصب الذي يمتلك اليد الطولى في القرارات الهامة للبلاد، فضلا عن عدد من المناصب المهمة، ما يعني أن الصدريين جزء مؤثر في الحكومة الحالية، التي تتيح لهم ممارسة السلطة بمعزل عن فشلهم في تشكيل حكومة أغلبية، مع العلم أن إقرار قانون الدعم الطارئ -سيتم التطرق إليه لاحقاً- يُتيح للحكومة الحالية التمويل اللازم لممارسة عملها بأريحية كاملة.

ثانياً:

يُراهن التيار الصدري باستقالة أعضاءه من البرلمان، على القاعدة الجماهيرية التي يحظى بها، إذ يُعتبر من القوى القادرة على تحريك الشارع في العراق، حيث يمتثل جمهور التيار الصدري بمفهوم الطاعة، الذي يفتقده مؤيدو نظرائه من الأحزاب والقوى الأخرى.

ثالثاً:

لا يُلغي انسحاب نواب التيار الصدري من البرلمان، قُدرتهم على التأثير في عمله، فبعد أن كان الإطار التنسيقي يؤدي دور الثلث المُعطل لتشكيل الحكومة، بحكم قرار المحكمة الاتحادية بوجوب حضور ثلثي أعضاء البرلمان للتصويت على اختيار رئيس الجمهورية، أصبح الصدريون من خلال حلفائهم (السيادة والديمقراطي الكردستاني) في المجلس يُشكلون الثلث المُعطل.

مسارات الصدر ما بعد الانسحاب

برز حديث أكثر جدية عن المعارضة السياسية داخل البرلمان؛ بُعيد المرحلة البرلمانية السادسة في العراق (٢٠٢١)، نظراً لوجود عدد لا يستهان به من المستقلين والأحزاب المعارضة للنهج السياسي القائم على المحاصصة.

ويُعرف أن التيار الصدري هو الطرف الأقوى في العملية السياسية، عندما يُمارسها بنمط المُعارضة الشعبية، إذ شاركوا في العديد من الاحتجاجات التي شهدها العراق بالأعوام السابقة، واللافت قُدرتهم على ممارسة المعارضة الشعبية حتى وهم جزء من البرلمان والحكومة، والسؤال هنا يتعلق في الكيفية التي سيُمارسون بها المُعارضة بعد أن تنازلوا عن تمثيلهم في البرلمان، وفشلوا في تشكيل حكومتهم المنشودة؟

يُمكن القول إن الصدر يستطيع التعويض عن فقدانه الأكثرية في مجلس النواب، بالاحتكام إلى الشارع، بعد فشل تشكيل الحكومة، وهي الطريقة الثانية التي تُمكنه من كسب دعم وتأييد الرأي العام، وتوجيهه وفق الآلية التي يراها مُناسبة، عبر مسارين محتملين:

المسار الأول: إرباك الأطراف في أزمة تشكيل الحكومة

تعمد الصدر اللجوء إلى هذا الطريق، بهدف إرباك خصومه السياسيين وتأخير إعلان مواقفهم من استقالة نوابه، حيث اقتصرت تصريحاتهم على الخطاب الدبلوماسي الحريص على عدم استباق حيثيات الأحداث، خشية منهم على ما يبدو من لجوء الصدر إلى الطريق الثاني المُتمثل بالحراك الجماهيري، الأمر الذي إن حدث يصبح من الصعب امتصاصه بأي مُبادرات لتشكيل الحكومة.

وباللجوء إلى هذه الخطة، يُنهي الصدريون، أي بادرة للتوافق على تشكيل للحكومة، بعد أن استعصى عليهم تشكيل حكومة أغلبية، وتفرض في الوقت ذاته قيوداً على الإطار التنسيقي وحلفائهم، تحول دون مُضيهم في تشكيل الحكومة بطريقة سلسة، في ظل تخوفهم من تحرك جماهيري غاضب، يقود العملية السياسية إلى مسارات لا يُمكن توقعها أو السيطرة عليها.

المسار الثاني: رسم مسار مستقبلي للاحتجاج

يُمكن للتيار الصدري أن يُمارس المعارضة، خارج مجلس النواب ضمن ما أطلق عليه البعض «حرق المراحل»، فهو يسعى لتأسيس نهج جديد من المُعارضة المقبولة شعبياً وسياسياً، والتي لا يُمكن ربطها بالتخريب، أو إلصاق الأجندة

الخارجية بها، بما يُنشئ ثقافة سياسية جديدة، تختلف في مفاهيمها عن تلك التي راجت في عهد النظام السابق (ما قبل ٢٠٠٣).

ويُمكن استنتاج أن التيار الصدري يسعى لتحقيق أهدافه وطموحاته عبر العمل الاحتجاجي، وقد مكنه إقرار قانوني تجريم التطبيع مع إسرائيل والذي تم إقراره دون انتظار تشكيل الحكومة، وكذلك قانون الأمن الغذائي الطارئ والذي يوفر الغذاء والرواتب للحكومة حتى إكمال السنة الحالية، ليأتي قرار الاستقالة بعد إقرار القانون الأخير بيومين، من تحقيق ذلك، ومن خلال ما يلي:

١. إقرار قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية:

يُفترض أن يعالج أي توقف محتمل للمسار السياسي جراء التوجه لطريق الاحتجاجات، وتفادي تأثير ذلك على الوضع الاقتصادي، من خلال إمداد القانون للحكومة بالأموال اللازمة لها لإدارة شؤون الدولة، والذي حددت نفقاته بـ٢٥ تريليون دينار عراقي (حوالي ١٧ مليار دولار)، بالرغم من كل الملابسات التي رافقته بدءً من الطعن فيه من قبل المحكمة الاتحادية وكذلك التشكيك فيه من قبل الأطراف السياسية الأخرى التي اعتبرته باباً جديداً للفساد.

٢. إقرار قانون تجريم التطبيع:

يقطع الطريق أمام خصوم الصدر، لإلصاق تُهم وذرائع بالاحتجاجات التي يبدو أنه يتجه لتحضيرها.

مواجهة مخاطر إفشال التشكيل (توصيات)

يتطلب حل أزمة تشكيل الحكومة في العراق، وما رافقها من تداعيات ترتبت على استقالة النواب الصدريين، المضي قدماً في عدد من الإجراءات التي من شأنها تخفيف حدة سيناريوهاتها المحتملة، منها:

١. التأخير في تشكيل الحكومة لما بعد اتفاق جديد مع الصدريين يضمن موقفهم الحيادي إزاء المشاريع الحكومية القادمة.

٢. التعهد وفق اتفاق سياسي مع التيار الصدري، بإعطاء أي حكومة مُشكلة الفرصة لمدة لا تقل عن عام واحد، ليتم بعدها قياس إنجازاتها وإخفاقاتها.

٣. العمل على منح جهة مستقلة في مجلس النواب، الحق في تشكيل الحكومة، وإن كان لهذا الطرح سلبياته، إلا أنه يأتي ضمن المساعي للحد من الاحتقان السياسي الذي فرضه استقالة النواب الصدريين.

٤. من ضمن المهام الواجب الاتفاق حولها، أن تعكف الحكومة المُشكلة على التحضير لانتخابات نيابية مُبكرة، يُشارك بها الجميع، وبقانون انتخابي مرضي لهم.

حتى وإن كانت الحلول أعلاه لا تمثل منعطفا تقدميا نحو إصلاح العمل السياسي، إلا أنها قادرة على التخفيف من حدة المضاعفات التي قد تحدث مستقبلاً جراء انسحاب الصدريين، حيث أن عدم التعامل معها بجدية كاملة يهدد بتعريض العمل السياسي لمخاطر كبيرة، وهو ما يبدو أن الإطار التنسيقي قد وعيه بوضوح بعد إعلانه بأن فراغ الصدريين في العمل السياسي لا يمكن أن يملئ إلا بوجودهم.

مشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية

اشكالات المضمون ومخاوف التنفيذ

*مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

عقد مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية حلقته الشهرية التي حملت عنوان» مشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية... اشكالات المضمون ومخاوف التنفيذ»، وذلك في يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/٥/١٤ الساعة الرابعة والنصف في مقر مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام.

توطئة:

« ادت الانتخابات النيابية المبكرة في تشرين الاول ٢٠٢١، وتأخر تشكيل الحكومة لأكثر من ستة أشهر نتيجة اتساع فجوة الخلافات بين الكتل والأحزاب السياسية، الى تجميد قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٢ لحين تشكيل حكومة جديدة او الغائه بالكامل كما حدث عام ٢٠١٤ وعام ٢٠٢٠، إذا ما استمر الانسداد السياسي في استمرار عمل حكومة تصريف الاعمال.

ونتيجة للظروف الاقتصادية الاستثنائية التي يشهدها العالم، والوفرة النفطية المتحققة جراء ارتفاع اسعار النفط والايرادات في العراق، أقرت حكومة تصريف الاعمال «مشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية» وأرسل إلى مجلس النواب لإقراره بغية تحقيق جملة من الاهداف اهمها تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف الفقر واستمرار تقديم

الخدمات والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين.

مع ذلك، يعاني مشروع القانون من العديد من الثغرات القانونية والاقتصادية، ويتناقض مع بعض مواد قانون الادارة المالية رقم ٦ لعام ٢٠١٩، ويخشى ان يؤسس اقرار هذا القانون لعرف مالي جديد في ادارة الثروة النفطية كبديل عن الموازنة العامة وما تتضمنه من قواعد وقوانين تؤمن الرقابة على تخصيص وصرف الايرادات المالية الاتحادية.

المضامين الاساسية لمشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية

١- تتولى وزارة المالية إنشاء حساب باسم (دعم الأمن الغذائي والتنمية والتحوط المالي وتخفيف الفقر)

٢- يمول الحساب من الأموال الموجودة في حسابات وزارة المالية والزائدة عن اجمالي النفقات وبما لا يزيد عن (٢٥) ترليون دينار

٣- عند الحاجة يعزز الحساب بالقروض الداخلية والخارجية وبما لا يزيد عن (١٠) ترليون دينار باقتراح من وزير المالية وبموافقة مجلس الوزراء.

٤- تقبل المنح والاعانات والمساعدات والهبات المالية والعينية لتعزيز الحساب.

٥- يتم تخصيص المبالغ الموجودة في الحساب وفقا للنسب الاتية:

- (٣٥٪) لتحقيق الامن الغذائي وتخفيف حد الفقر ويشمل ذلك البطاقة التموينية ودفع مستحقات الفلاحين.
- (٣٥٪) لتمويل المشاريع المتلكئة بسبب عدم التمويل. والمشاريع الخدمية التي لا تزيد كلفها عن (٢٠) مليار دينار عراقي.
- (١٠٪) لتعزيز السيولة الوقائية للخزينة العامة.
- (١٠٪) تسديد المديونية الخارجية وديون استيراد الغاز
- (٥٪) تسديد كلف استيراد الغاز وشراء الطاقة.
- (٥٪) مصروفات طارئة باقتراح وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء.

٦- يجري الصرف من الحساب استثناءا من احكام المادة (١٣) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩.

ملاحظات حول مشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية

١- سهولة الطعن بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية في المحكمة الاتحادية، نظرا لعدم جواز تشريع القوانين من قبل حكومة تصريف الاعمال الى حين انتخاب حكومة جديدة بصلاحيات كاملة، كما لا يستطيع البرلمان تقديم مقترحات قوانين فيها جنبة مالية بحسب قرار المحكمة الاتحادية.

٢- يرى بعض النواب وجود خرق قانوني يتمثل بعدم السماح لمجلس النواب بتشريع القوانين أو تمريرها ما لم ترسل إلى مجلس شورى الدولة لتدقيقها، وهذا القانون لم يرسل إلى المجلس حتى الآن، ما يمثل خرقا كبيرا، وهناك أخطاء رئيسة فيه يجب أخذها بنظر الاعتبار.

٣- لا توجد موجبات ملحة لإقرار القانون المذكور نظرا لعدم خطورة الامن الغذائي بالشكل الذي تم تصويره سياسيا واعلاميا لتمرير القانون. كما ان الصرف جاري ومؤمن بنسبة (١٢/١) من المصروفات الفعلية للنفقات الجارية مما يُمكن الحكومة من تامين احتياجات البلد من القمح وبعض المواد الغذائية لسنوات قادمة بشكل مريح.

٤- تنص المادة (٢) من قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية على انشاء حساب بمقدار (٢٥ ترليون دينار)

ومنح صلاحية الاقتراض الحكومي بمقدار (١٠ ترليون دينار) لدعم الحساب. وبذلك يكون اجمالي رصيد الحساب قرابة (٣٥ ترليون دينار). ووفقا للمادة (٣/اولا) من القانون تخصص نسبة (٣٥٪) من الحساب المزمع انشاءه لتمويل البطاقة التموينية وشراء محصولي الحنطة والشلب من الفلاحين. أي أكثر من (١٠ ترليون دينار)، وهو مبلغ يعادل (٥) اضعاف تخصيصات البطاقة التموينية ومستحقات الفلاحين في الموازنات السابقة.

٥- تشير المادة (٢/ثالثا) الى امكانية تمويل حساب دعم الامن الغذائي والتنمية والتحوط المالي وتخفيف الفقر عن طريق القروض الداخلية والخارجية وبما لا يزيد عن (١٠) ترليون دينار باقتراح من وزير المالية وموافقة مجلس النواب. في حين يفترض ان توجه الوفرة المالية المتحققة نتيجة تحسن الاسعار والايرادات النفطية في تسديد الدين العام الداخلي المقارب لـ (٧٠) ترليون دينار والدين العام الخارجي المقارب لـ (٢٦) مليار دولار، خصوصا مع استمرار تحسن الايرادات النفطية بما يفوق مصروفات الحكومة وفق قاعدة (١٢/١) من إجمالي المصروفات الفعلية للنفقات المالية للسنة السابقة.

٦- تفصح حسابات وزارة المالية النهائية للمصروفات الفعلية عن صرف قرابة (١٢) ترليون دينار فقط من التخصيصات الاستثمارية البالغة (٢٩) ترليون دينار في موازنة ٢٠٢١. مما يعني ضعف قدرة المحافظات والمؤسسات الحكومية على تنفيذ الخطط والمشاريع الاستثمارية رغم توفر التخصيصات المالية اللازمة خلال العام ٢٠٢١. في حين يخصص مشروع الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية نسبة (٣٥٪) من رصيد الحساب المزمع اقراره، أي ما يقارب (١٠ ترليون دينار) لدعم المشروعات المتلكئة، وهو مبلغ ضخم لا حاجة له في ظل استمرار عمل المشروعات الحكومية وفقا المادة (١٣/ ثانيا) من قانون الادارة المالية رقم (٦) لعام ٢٠١٩ والموضح في الفقرة اللاحقة.

٧- لا داعي لتشريع قانون بديل للموازنة الاتحادية نظرا لما تنظمه المادة (١٣) من قانون الادارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ من عمليات صرف في حال تأخر اقرار الموازنة والتي تشير الى اتخاذ الاجراءات الاتية:

اولا:

الصرف بنسبة (١٢/١) فما دون من إجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة بعد استبعاد المصروفات غير المتكررة، على أساس شهري ولحين المصادقة على الموازنة العامة الاتحادية.

ثانياً:

الصرف من إجمالي التخصيص السنوي للمشاريع الاستثمارية المستمرة والمدرجة تخصيصاتها خلال السنة المالية السابقة واللاحقةً حسب الذرعات المنجزة او التجهيز الفعلي للمشروع.

ثالثاً:

في حال عدم اقرار مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة مالية معينة تُعد البيانات المالية النهائية للسنة السابقة اساسا للبيانات المالية لهذه السنة وتقدم الى مجلس النواب لغرض اقرارها.

٨- يعرقل هذا القانون فرص استغلال الفائض المالي المتوقع في انشاء صندوق سيادي متعدد الاهداف (استقرار، استثمار، اجيال، اطفاء ديون). بدلا من ذلك، يراد تبديد الفائض المتوقع تحققه نتيجة تحسن الايرادات النفطية ضمن قنوات صرف جديدة خارج اطر الرقابة والتدقيق التي ينظمها قانون الموازنة وقانون الادارة المالية رقم (٦) لعام ٢٠١٩، مما يزيد من مخاطر الهدر والفساد للمال العام، خاصة في ظل اضطراب عمل مجلس النواب والحكومة ودخول البلد في

فراغ دستوري ومستقبل مجهول.

٩- يرجح ان يكون اقرار قانون الامن الغذائي والتنمية بديلا مقصودا لمشروع الموازنة الاتحادية ٢٠٢٢، مما يعطل المصالح الاقتصادية والمالية للدولة والجمهور ويبطء من حركة البناء والاعمار وتنفيذ الخطط الاستثمارية الكبرى.

الاسئلة النقاشية:

س١// هل يمثل قانون «الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية» ضرورة ملحة كما تم تصويره من قبل الحكومة وبعض الاطراف السياسية؟

س٢//ما فرص تحقيق قانون «الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية» لأهدافه المتعددة والمتنوعة في ظل المعطيات السياسية والاقتصادية الراهنة؟

المداخلات:

الدكتور علاء الحسيني/ تدريسي في جامعة كربلاء.

لا يخلو هذا المشروع من حاجة ماسه لأغراض مالية واقتصادية وتنظيمية لكنه من الناحية الدستورية والتشريعية يعاني من إشكالية.

حيث دخلت الحكومة رسمياً بوصفها حكومة تصريف أعمال في يوم ٢٠٢٢/١٠/٧ حين انحل مجلس النواب الماضي وتم تشكيل مجلس النواب الجديد ولم يتم تشكيل حكومة جديدة لذلك الحكومة الحالية هي حكومة تصريف أعمال.

اشار النظام الداخلي رقم ٢ لسنة ٢٠١٩ لمسألة تصريف الأعمال اليومية، أي تقوم الحكومة بتسيير الأعمال اليومية التي لا تقبل التأخير على ألا يترتب على ذلك لا إبرام معاهدات ولا إقرار قرارات لها جانب مالي وإنفاق نفقات سيادية وما شاكل ذلك.

لقانون بهذه الصيغة قد جاء من الحكومة وهي حكومة تصريف أعمال وبالتالي فالقانون محل إشكال وبالتالي من الممكن أن توجه له سهام الطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا وقد يؤدي ذلك إلى نقضه.

فكر البرلمان في أكثر من بديل واحد منها تخويل الحكومة بإرسال مشروع قانون الموازنة الاتحادية بتخويل من البرلمان لتجاوز النظام الداخلي لمجلس الوزراء لكن كل المؤشرات القانونية تشير بأنه لا يمكن تجاوز هذه الفقرة لان هذه الفقرة فقرة دستورية، لا يمكن تجاوزها. نعم هي وردت في التنظيم في النظام الداخلي ولكن النص ورد في المادة ٦١ وكذلك المادة ٦٨ من ان الحكومة في هذه الاحوال تتحول إلى حكومة تصريف أعمال وبالتالي لا يمكن أن نتعامل معها ونأخذ منها مشاريع القوانين المالية.

فكروا ايضاً بالذهاب إلى رئيس الجمهورية، أي يأتي المقترح من رئاسة الجمهورية باعتبار أنه لا توجد لدينا تصريف أعمال يومية بالنسبة لرئاسة الجمهورية وبالتالي من الممكن أن تقترح ارسال مشروع قانون الموازنة ولكنه ايضاً تم الاصطدام بنفس العقبة وهي المادة ٦٢ من الدستور تشير إلى ان قانون الموازنة يأتي من الحكومة حصراً ويذهب إلى البرلمان لغاية اقراره من البرلمان.

لذلك كان هناك نوع من الضيق في حقيقة الأمر، لا الامور السياسية قادرة على الحلحلة حتى يتم تشكيل حكومة جديدة وترسل مشروع قانون الموازنة ولا الجانب القانوني يسعف في هذا الأمر (أي أن يسمح لحكومة تصريف الأعمال أو مقترح من رئاسة الجمهورية) بإرسال مشروع قانون الموازنة.

لذلك ذهبوا إلى اعتبار هذا المشروع طارئ كواقع حال، أي جاء من الحكومة وتم مناقشته مرتين في مجلس

النواب وهو على وشك أن يتم التصويت عليه لغرض اقراره، ولو تم اقراره سيذهب إلى التنفيذ ما لم يتم الطعن به أمام المحكمة الاتحادية العليا. فهذا القانون هو مشروع لغاية الآن ومشكوك في أمر دستوريته بشكل كبير جداً وتحوطه كثير من المشاكل الفنية والقانونية.

الدكتور خالد العرداوي/ مدير مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية:

طالما إن هناك طعن في دستورية هذا المشروع، أعتقد؛ ان هذا المشروع هو مسلك غير صحيح من صاحب القرار العراقي التنفيذي او التشريعي، وهذا ما يؤثر على بناء الدولة مؤسساتياً بشكل سليم.

الضرورة الملحة هو قانون الموازنة وليس قانون استثنائي لإدارة مالية الدولة، وإذا ما لاحظنا تخصيصات هذا المشروع سنجد ان هناك امكانية لتضمين هذه التخصيصات في قانون الموازنة وما الداعي لأفرادها في قانون مستقل؟!

المفروض من صاحب القرار التنفيذي أو التشريعي أن يستثمر الوفرة المالية بطريقة جيدة تخدم الاقتصاد الوطني بعيداً عن تبديدها بقوانين استثنائية للإنفاق، خصوصاً اذا ما علمنا إن هذه الوفرة ناجمة عن ظرف استثنائي (ارتفاع اسعار النفط على خلفية الازمة الروسية-الاوكرانية) وهذا الظرف الاستثنائي لا يمكن أن يستمر إلى ما لانهاية، أي ممكن أن ينتهي ويزول هذا الظرف الاستثنائي وترجع اسعار النفط إلى وضعها الطبيعي، لذلك لا داعي لإقرار هذا القانون.

الدكتور اسعد كاظم شبيب/ تدريسي في جامعة الكوفة:

علينا ان نعرف أولا ان هناك ازمة ضربت القوة الشرائية للمواطن العراقي جراء الارتفاع العالمي لأسعار المواد، وكذلك تخفيض سعر الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، ومن المعلوم أيضا ان العراق دولة ريعية تعتمد على أكثر من ٩٠٪ على الاستيراد بالعملة الصعبة، من هنا وبعد تضرر شرائح عديدة وفي ضل عدم الاستقرار السياسي وجدت الحاجة لتشريع قانون الامن الغذائي لذا فهو قانون مرحلة اذا ما شرع يعالج الوضع الاقتصادي والغذائي لشرائح الهشة والطبقات الفقيرة.

أتصور هذا القانون فيه العديد من المواد الإيجابية كما ورد فيها بعض المواد التي من الممكن ان تكون عبئ على الجانب المالي مثل مسالة الاقتراض الخارجي.

الدكتور محمد مسلم الحسيني/ باحث وأكاديمي عراقي:

بالنظر للظروف الاستثنائية الخاصة التي يمر بها البلد بسبب الشلل السياسي والفشل في إنجاب حكومة وطنية كما افرزتها نتائج الانتخابات وامتدادا للحالة الاستثنائية العامة التي يمر بها العالم بأسره والمتخلصة بالحرب الروسية الأوكرانية وما تبعها من معضلات تجارية وارتفاعات بأسعار الطاقة وشحة في بعض المواد الغذائية الضرورية، مضافا لها تبعات ومضاعفات وباء كورونا الذي ضرب العالم وأثر فيه اقتصاديا وصحيا ونفسيا.

كل هذه الأمور وغيرها خلقت هشاشة في الوضع العام وحالة قلق مستمر وعدم استقرار نفسي واجتماعي وسياسي واقتصادي. ربما للعراق حصة الأسد في حالة عدم الاستقرار هذه نظرا لوضعه السياسي المتأزم الذي يزيد الطين بله.

تأخر انطلاق قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٢ جمد وتوقف لعدم وجود حكومة منتخبة فعالة تلبي متطلبات المرحلة بسبب عدم توافق الكتل السياسية على تشكيل حكومة أغلبية أو توافقية تتطلبها المرحلة. هذا الانسداد السياسي يحتم إجراءات استثنائية غير مرغوب فيها لكنها ضرورية من أجل تلبية حاجات المجتمع الضرورية والواجبة. اهم هذه الإجراءات هو تقديم حكومة تصريف الأعمال مشروعا لقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية. هذا

القانون سيسمح لحكومة تصريف الأعمال بتوزيع وصرف الاستحقاقات المالية اللازمة لمؤسسات الدولة ووزاراتها التي تمس بشكل مباشر احتياجات المواطن الملحة مثل وزارات الصحة والتجارة والكهرباء وغيرها من المؤسسات الحيوية الفاعلة في احتياجات المواطنين الماسة.

هذا القانون الطارئ سيكون بديلا مؤقتا للموازنة هذا العام لحين تشكيل حكومة مستقرة منتخبة. هذا القانون الطارئ يجب أن يتحلى بصفات وقيم وشروط أهمها

اولا:

هذا القانون الصادر عن حكومة تصريف أعمال يجب أن يكون تحت إشراف لجان متخصصة منبثقة من البرلمان وخارجه تراقب وتحلل وتدرس تصرفات الحكومة بهذا الشأن فلا إفراط ولا تفريط ولا تجاوز للحدود المرسومة.

ثانيا:

التوزيع المنصف والعادل للثروة المخصصة لهذا الغرض بين مواطني المجتمع العراقي دون تفريق وامتيازات خاصة إذ لابد من الحياد التام أمام هذه المهام الحساسة.

ثالثا:

سحب صلاحية طلب القروض المالية الخارجية والداخلية خلال هذه الفترة المؤقتة تجنبا لتعرض المال العام للفساد والهدر وفي ظروف ترتفع فيه أسعار الصادرات النفطية.

رابعا:

أن يكون هذا القانون مؤقتا لا يتجاوز العمل فيه فترة محددة وإلا توقع خلال هذه الفترة اتفاقيات طويلة الأمد مهما كان نوعها.

السيد علي الطالقاني/كاتب وصحفي:

من المعروف هناك منظمة تسمى منظمة الفاو جزء من اعمالها أنها تهتم بقضايا الجوع والقضاء على الجوع وترسم خطط مع الحكومات.

فالحكومة العراقية اليوم أن لم تكن قادرة على تحقيق الامن الغذائي فالمنظمات الدولية اليوم تبادر بمبادرات من شانها تحقيق هذا الهدف ومن بين هذه المنظمات منظمة ال un التي تحتاج الدعم الشعبي لدعم هذه المبادرات وغيرها.

يعتمد العراق على الاموال النفطية خصوصاً مع امتلاكه لوزارة زراعة ووزارة صناعة وهو يفتقد للأمن الغذائي!

كما تم تشكيل مجلس اقتصادي وكانت صلاحياته فوق صلاحية الوزارات ولا بد من إعطاء الوزارات صلاحياتها الكافية لممارسة أعمالها وتحقيق اهدافها، حيث تمتلك هذه الوزارات بيانات واحصاءات من شأنها ان تسهم في التخطيط لتحقيق الأمن الغذائي ولكن الالتفاف على هذه الوزارات من خلال زيادة الهيئات والقوانين والروتين جعلها غير قادرة على تحقيق الامن الغذائي سيما وان العراق معروف عنه أنه بلد زراعي وليس صناعي.

باختصار، ان العمل على تحقيق الأمن الغذائي هو التخطيط المسبق للأزمات من أجل تلافي وقوعها خصوصاً وإن

العراق عاش مدة طويلة في حالة الطوارئ من ١٩٨٠ وحتى اليوم، استمرار المجاعة من العقوبات الاقتصادية إلى اليوم، ويتبع ذلك التخطيط تنفيذ المشاريع مع تقليل القوانين المعرقلة ويكون ذلك التنفيذ من قبل وزارة الزراعة عندها سنحقق الامن الغذائي.

السيد أحمد جويد/ مدير مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات:

موضوع الأمن الغذائي له تاريخ قديم تناوله القران الكريم في سورة يوسف من خلال ذكر الاحتفاظ بالحنطة المتحققة في سنوات الوفرة لتأمين سنوات القحط، ويمكن هناك تجارب في دول العالم كالصين وغيرها.

قضية الأمن الغذائي تتعلق بشكل أكبر بأزمات المياه والتغيرات المناخية، شحة المياه، انخفاض هطول الامطار في سنوات معينة، حيث يكون تأثيرها مباشر على المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير والرز وغيرها.

حين كان العراق يتمتع بالاستقرار استطاع تحقيق الامن الغذائي واسناده باستثمارات زراعية خارج العراق كما هو الحال بالنسبة للدول الخليجية كالسعودية والامارات حيث تمتلك اراضي خصبة في السودان لضمان استدامة الأمن الغذائي.

التخطيط الجيد هو استثمار الوفرة المالية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستثمارات الزراعية في الاراضي الخصبة سواء داخل أو خارج البلد.

وفي ظل انعدام الثقة بالنظام السياسية والحكومات والاحزاب أصبحت هكذا قوانين هي بوابة للفساد وهدر المال العام خصوصاً مع ضعف مؤسسات المسائلة والمراقبة لمسيرة الاموال العامة.

كذلك ضعف البنية التحتية في العراق، إذ إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب توفر بنية تحتية جيدة قادرة على خزن المحاصيل الزراعية لمدة طويلة، والمناشئ التي يتم الاستيراد منها لابد أن تكون جيدة والتي يشوبها الفساد ايضاً.

بدايةً يُفترض أن تكون هناك حكومة مستقرة تكون مسؤولة أمام البرلمان مع وجود مؤسسات رقابية فاعلة وبعدها يتم تشريع مثل هكذا قوانين.

السيد محمد الصافي/ باحث في مركز الامام الشيرازي:

تعود مشكلة الأمن الغذائي إلى الادارة، إذ كانت الادارة سيئة، حيث كانت الحكومة تمتلك موارده جيدة في سنوات سابقة ٢٠٠٨-٢٠١٢ وتم فتح باب القروض ولكنها لم تترجم على ارض الواقع.

ان فشل القطاع الزراعي والصناعي مع عدم وجود ايادي ماهرة في الوقت الحاضر كلها دلالة على ان تلك المشاريع هي مشاريع سياسية أكثر مما هي مشاريع تنموية وهذا يرجع لسوء الادارة.

ان الطبقة السياسة الحالية لا تهتم لمسألة الحكومة الحالية؛ إذ قد تبقى وقد تذهب وذلك حسب المصالح السياسة بعيداً عن مصالح الشعب، وإلا لو كانت هذه الطبقة حريصة مصالح الشعب لعملت على إدراج فقرات قانون الأمن الغذائي في قانون الموازنة ويتم مناقشة مشروع قانون الموازنة وإقراره.

مشروع قانون الامن الغذائي ليس له علاقة بالأمن الغذائي، وذلك بفعل وجود مصالح سياسية لدى أطراف الطبقة السياسية يسعون لتحقيقها من خلال هذا القانون.

السيد حيدر الجراح/ باحث في مركز الامام الشيرازي:

أكدت الورقة على كلمة «خرق» أكثر من مرة، علماً أن الحكومة خرقت القوانين والدستور باستمرار منذ ٢٠٠٥ ولحد الآن، وبإمكان المتخصصين في القانون تقديم قائمة من الخروقات، حيث نعيش حالة الخرق والاستثنائية والطوارئ

باستمرار في حياتنا.

لا نمتلك قضاء بمعنى القضاء المستقل الذي يكون بعيد عن تأثيرات السياسة، ولو أرد البرلمانيين اقرار هذا القانون سيقرون ولا تستطيع المحكمة الاتحادية الوقوف أمامه لان المحكمة الاتحادية مجيرة لخدمتهم وخدمة الطبقة السياسية.

السيد حيدر آل حيدر الاجودي/ باحث في مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية:

قانون الأمن الغذائي ظاهره تحقيق الامن الغذائي وتحسين المعيشة ولكن باطنه ماذا؟ ماذا يحمل في طياته؟ خصوصاً مع خرق السياق الاداري لاعتبار انه لم يُعرض على مجلس شورى الدولة وهذا خلاف للقانون.

ذكر القانون مسألة دعم الفلاحين علماً إنها مذكورة في كل الموازنات السابقة، فلماذا تم ادراجها في قانون مستقل؟! مع العلم أن دعم الفلاحين في السنة السابقة تم تسديديها قبل أسبوع!

لماذا الخزن؟ لماذا التأخير في الخزن؟ إن التأخير سينعكس سلباً على الموطنين خصوصاً وإن هذه المحاصيل ذات نوعية غير جيدة فحتى لو تم خزنها لم يستفاد منها المواطنون.

قضية الايرادات التي تأتي من خلال هذا القانون إلى مَن ستذهب؟ ومن الذي سيتحكم بها؟ ومن المخول بالتصرف في هذه الاموال؟!

لماذا لا يتم استثمار الاراضي الزراعية خصوصاً وان العراق يمتلك اراضي خصبة صالحة للزراعة؟!

الشيخ مرتضى معاش/ رئيس مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام:

مشروع قانون الامن الغذائي مشروع فاسد لأجل مصالح فئوية ضيقة بعيدة عن مصلحة الشعب.

قبل الأمن الغذائي لا بد من التركيز على الأمن البيئي لأنه قضية اساسية في حياتنا.

إن الزراعة ستدمر العراق بحكم شحة المياه من جانب وان الزراعة تستهلك المياه من جانب ثانٍ، وان استهلاك المياه تدمير البيئة والخضار والخضرة في العراق.

ان زراعة المحاصيل الزراعية(الحنطة) تحتاج لكميات كبيرة ونظراً لشحة المياه السطحية تم اعتماد المياه الجوفية في صحراء كربلاء، وهذا ما يعني انخفاض المياه الجوفية وزيادة الجفاف والتصحر وزيادة العواصف الترابية.

ان الاساس في عملية البيئة الخضراء هو زراعة الاشجار، التشجير السليم؛ صديق البيئة كالنخيل مثلاً، حتى يتم الحفاظ على التربة إضافة إلى ميزة الاشجار في الحفاظ على المياه وتمنع الهدر فيها.

هناك هوس كبير في العراق في تجريف البساتين وتقليص الاشجار، ان الأمن البيئي يؤدي إلى الامن الزراعي والأمن الزراعي يؤدي إلى الأمن الغذائي.

الأمن المائي مهم جداً، لا تقتصر شحة المياه في العراق على الدول المجاورة (ايران، تركيا)، إذ نعاني من هدر كبير في المياه، حيث لا توجد أدارة لاستثمار المياه بشكل جيد مع الحفاظ على البيئة وتقليص التصحر الناجم عن التجريف وليس عدم هطول الامطار.

النقطة الأخرى، لابد من التركيز على الجانب الانتاجي لا الاستهلاكي، إذ يفترض توجيه الاستثمار نحو المجالات المربوطة بالتنمية التي توليد فرص العمل لا بالمجالات الاستهلاك، كالاستثمار في التعليم في الصحة في البنية التحتية كالنقل والكهرباء والحماية من الفساد كل هذه تؤدي إلى توفير الأمن سواء كان أمن بيئي أو أمن غذائي أو أمن تعليمي أو أمن صحي.

عادل الجبوري

سياسات التمدّد التركية وهواجس مئوية «لوزان»!

بعد نهاية الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤-١٩١٨) ببضعة أعوام، وتحديداً في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣، تم إبرام معاهدة لوزان بين الدول الأوروبية التي كان معظمها خاضعاً لسلطة الإمبراطورية العثمانية وسطوتها ونفوذها من جانب، والدولة التركية الجديدة وريثة الإمبراطورية المنحلة من جانب آخر.

وقد كانت تلك المعاهدة تصديقاً وتأكيداً وتثبيتاً لسلسلة هزائم وانكسارات وانتكاسات سياسية وعسكرية أتت على كيان عالمي امتد إلى أكثر من ٦ قرون (١٢٩٩-١٩٢٢)، إذ كبّلت المعاهدة تركيا بالتزامات مفتوحة الأمد، بعد أن حجمتها وسلبت منها الجزء الأكبر مما حققته من مكاسب وإنجازات طيلة القرون الستة.

ومع اقتراب حلول الذكرى المئوية – لم يبق أمامها سوى ١٣ شهراً – راحت الكثير من القراءات والتحليلات الاستشرافية تذهب إلى أن أنقرة متجهة إلى خلط الأوراق وقلب الموازين، مستفيدة من ظروف وأوضاع إقليمية دولية مناسبة، فضلاً عن إمكانيات وقدرات يعتقد أصحاب القرار فيها أنها تمثل فرصة جيدة لهم لاستعادة أمجاد الإمبراطورية، ولا سيما مع الحديث القائل إنَّ عمر معاهدة لوزان هو ١٠٠ عام. وبعدها، يصبح بإمكان أي طرف فيها أن يكون في حلّ من الالتزامات التي رتبتها عليه، علماً أن المعاهدة بموادها الـ١٤٣ تخلو من أي نص أو إشارة إلى عمر محدد لها.

بشكل عام، وفي ضوء العديد من التجارب والوقائع التاريخية، وبعد مرور الزمن، وحين يستعيد طرف ما كان خاسراً ومرغماً على إبرام معاهدة معينة عواملَ قوة جديدة، فإنه يعمد بطريقة أو بأخرى إلى التنصل من التزاماته السابقة وفرض أمر واقع يقدّر أن الأطراف الأخرى لن تقوى على مواجهته بأكثر من الكلام. ويبدو أن تركيا بنظامها السياسي الحالي وطموحاته ومطامعه التوسعية سائرة بهذا التوجه والاتجاه.

ومن الطبيعي أن فرض الأمر الواقع يمكن أن يتحقق في المواقع الرخوة والهشة والميادين القلقة والمضطربة. وبالنسبة إلى تركيا الطامحة الطامعة، فإنَّ دولاً مثل العراق وسوريا تعدّ من أفضل المواقع والميادين الصالحة للتمدد والتوسع التركي.

وإذا كانت أنقرة قد نجحت قبل أكثر من ٢٠ عاماً في إرغام دمشق على التخلي عن زعيم حزب العمال الكردستاني التركي المعارض (PKK)، وطرده في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تمهيداً لاعتقاله، وهذا ما حصل بالفعل بعد فترة وجيزة، وتحديداً في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، حين تمكن جهاز الاستخبارات التركي (mit)، بالتعاون مع جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد)، وأجهزة مخابراتية أخرى في الإمساك به واقتياده من كينيا إلى تركيا، وإذا كانت قد أدت دوراً كبيراً في تأزيم الأمور والعمل على إطاحة نظام الحكم السوري بدءاً من ربيع عام ٢٠١١، وحصلت على مواطئ قدم مهمة في الجغرافيا السورية، فإنها -أي أنقرة- وجدت منذ أكثر من ٣٥ عاماً في حزب العمال مبرراً ومسوغاً قوياً للوجود في شمال العراق، عبر اتفاقيات أُبرمت مع نظام حزب البعث المنحل، الذي كان منشغلاً حينذاك بالحرب على إيران.

> **تركيا تعزز وجودها بإنشاء قواعد في إقليم كردستان**

ومع استمرار التداعيات الكارثية في العراق، المرتبطة بغزو دولة الكويت صيف عام ١٩٩٠، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ومن ثم بعد ١٢ عاماً، إطاحة نظام صدام، ووقوع العراق تحت وطأة الإرادات الدولية والإقليمية المختلفة والمتقاطعة، كانت تركيا تعزز وجودها وحضورها الميداني، الذي وصل إلى حد إنشاء قواعد ومعسكرات ثابتة في عدة مدن عراقية من إقليم كردستان في شمال البلاد، ناهيك بالمقرات والأوكار الاستخباراتية. كل ذلك كان تحت ذريعة ملاحقة عناصر حزب العمال وتعقبهم وحماية الأمن القومي التركي.

ومع مرور الوقت، راحت أنقرة تفصح أكثر فأكثر عن مطامعها التوسعية. على سبيل المثال لا الحصر، ادعى الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في خطاب له عام ٢٠١٦ أن الموصل وكركوك العراقيتين وحلب السورية هي مدن تركية في الأصل، ولا بد من ضمها إلى الأراضي

التركية.

وفي السياق نفسه، ما زالت بعض وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث والأوساط السياسية التركية تروج لخرائط تاريخية قديمة تظهر الموصل وكركوك وحلب وبعض الجزر اليونانية في بحر إيجه ضمن حدود الدولة التركية، إلى جانب دعوات أطلقها إردوغان بضرورة تعديل معاهدة لوزان، بما يفضي إلى استعادة بلاده حقوقها المسلوبة في الماضي.

ومن الملاحظ أن تزايد الحديث خلال الأعوام الماضية عن حقوق تركيا المسلوبة ووجوب تعديل معاهدة لوزان، وحماية الأمن القومي التركي، ترافق مع الترويج والتسويق لمفهوم أو مصطلح «الوطن الأزرق»، الذي يعني بشكل أو بآخر أن حدود تركيا تمتد إلى أعماق البحر الأسود وبحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط، أو بحسب تعريف بعض الباحثين والساسة الأتراك، يقصد به «الهيمنة على المنطقة الاقتصادية الخالصة، والمياه الإقليمية المجاورة، والجرف القاري، أي شرق المتوسط، والبحر الأسود، وبحر إيجه، ما يسمح لها -أي لتركيا- باستخدام كل الموارد البحرية بحرية أكبر»، ويقال إن أول من استخدم ذلك المصطلح هو اللواء التركي المتقاعد، الذي كان يشغل منصب رئيس الوحدة المسؤولة عن خطط تركيا البحرية وسياساتها عام ٢٠٠٦، جيم غوردنيز.

ليس هذا فحسب، فقد ترافق كل ذلك مع انخراط تركي واضح جداً في الكثير من القضايا والملفات والأزمات، ليس في الجوار أو المحيط الجغرافي فحسب، إنما امتد إلى مسافات أبعد بكثير في شمال أفريقيا وجنوبها، وفي مناطق مختلفة من آسيا، وخصوصاً بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق الناطقة باللغة التركية.

ولم تترك أنقرة أسلوباً إلا واستخدمته، فهي في الوقت الذي تنهمك في إنشاء قواعد عسكرية، كما هو الحال في العراق وسوريا، تحرص على دعم أحزاب وشخصيات سياسية ونخب وفئات مجتمعية من لون طائفي وقومي معين، فضلاً عن إنشاء منظمات مجتمع مدني وجامعات ومؤسسات تعمل تحت غطاء خيري إنساني. وأكثر من ذلك، الدخول على خط الأزمات والتناحر السياسي بين الفرقاء، واحتضان شخصيات سياسية متهمة أو مدانة بدعم الجماعات الإرهابية والتورط بارتكاب جرائم جنائية.

> **فرض الأمر الواقع يمكن أن يتحقق في المواقع الرخوة والهشة والميادين القلقة**

ولا شكّ في أنَّ مجمل تلك الأساليب لم تفرز نتائج إيجابية، بل على العكس من ذلك تماماً، تسببت بقدر كبير من التعقيد والتأزم والإرباك، ووفرت المزيد من المبررات والذرائع لحزب العمال بتوسيع نطاق وجوده في الساحة العراقية، حتى بات أيضاً رقماً في معادلات الميدان، وطرفاً في الصراعات والاصطفافات الكردية الداخلية، إلى الحدّ الذي أصبح العراقيون عاجزين عن فك عقدة الصراع بين تركيا وحزب العمال، إذ إن كل طرف من الطرفين يدعي أن وجوده وتمدده هو بسبب استهداف الطرف الآخر له، ومن أجل الدفاع عن نفسه فقط لا غير.

ولكن واقع الحال يؤكد خلاف ذلك، كما أنَّ الحكومة التركية غالباً ما تقول إن عملياتها العسكرية في الأراضي العراقية تجري بالتنسيق مع حكومة بغداد، وهذا ما قاله بوضوح قبل فترة وجيزة الرئيس التركي إردوغان، الذي قدم شكره لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة

إقليم كردستان المحلية، إلا أن الحكومة العراقية تنفي باستمرار وجود أي تنسيق من حكومة أنقرة معها، وكذلك فعلت وزارة البشمركة الكردية، التي أكدت في بيان لها بخصوص العمليات الأخيرة عدم مشاركة أي قوات كردية فيها.

وتقول أنقرة أيضاً إنَّ عملياتها العسكرية داخل العراق تتم وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز ممارسة حق الدفاع عن النفس، إلا أن بغداد أكدت على لسان المتحدث الرسمي باسم الخارجية أحمد الصحاف، «أن الجانب التركي يتذرع بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على الدفاع عن النفس. هذه المادة بذاتها لا يمكن الاستناد إليها، لأنها لا تجيز انتهاك سيادة الدول المستقلة، والوزارة تعتبر العمليات العسكرية في الأراضي العراقية انتهاكاً سافراً لسيادة العراق وتهديداً لوحدة أراضيه، لما تخلفه العمليات من رعب وأذى للآمنين من المواطنين العراقيين».

هذه التفاعلات جاءت مؤخراً على خلفية قصف تركي طال مناطق في مدينة دهوك وقضاء سنجار، تسبب بمقتل وإصابة عدد من المدنيين العراقيين، فضلاً عن هجمات بطائرات مسيّرة قيل إنها استهدفت عناصر من حزب العمال الكردستاني في مدينة السليمانية.

وما يساعد أنقرة على القيام بما تخطط له وتريده، من سياسات توسعية، هو طبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية، التي تغض النظر عن الكثير من تجاوزات أنقرة، بحكم المصالح المتشابكة والملفات المتداخلة بينهما، إلى جانب التعاون والتنسيق الاستخباراتي والأمني العالي المستوى مع «إسرائيل»، وخصوصاً في المناطق التي يسعى الطرفان إلى الحضور فيها، كما هو الحال بالنسبة إلى إقليم كردستان وشرق سوريا.

ولم تعد أنقرة بنظامها ذي الصبغة الإسلامية تجد حرجاً في التحرك بصورة علنية لتعزيز علاقاتها مع «تل أبيب» وتقويتها، رغم الجو السياسي والشعبي العام المناوئ والمناهض لها في المنطقة. وما يساعد على التعاون والتنسيق بين أنقرة و«تل أبيب» في العراق، هو أن هناك أطرافاً سياسية عراقية تمتلك علاقات عميقة مع «إسرائيل» وتربطها علاقة قوية بها، ما يؤهّلها لأداء دور في تهيئة الأرضيات والبيئة المناسبة لكلّ من أنقرة و«تل أبيب»، لتكريس وجودهما وترسيخه، وتمرير أجنداتهما الأمنية والسياسية.

> **الحقيقة المهمة :إمكانية القضاء على «PKK» مهمة شبه مستحيلة**

ولعل الحقيقة المهمة التي قد لا يختلف عليها المتابعون والمطلعون على تفاصيل الأمور وجزئياتها، هي أن إمكانية قضاء تركيا على حزب «PKK» تبدو مهمة شبه مستحيلة، ما لم تكن مستحيلة أبداً، حتى لو ألقت القبض على كل قيادات الحزب، وليس على أوجلان وحده.

يدرك صنّاع القرار السياسي وكبار رجال العسكر والأمن في أنقرة ذلك جيداً، إلا أن الـ«PKK» أضحى مع مرور الوقت يمثل ذريعة وغطاء جيداً لتركيا من أجل الاقتراب أكثر فأكثر من كركوك والموصل، ولا سيما أن حلول مئوية «لوزان» بات على الأبواب.

*كاتب وصحافي عراقي
*الميادين.نت

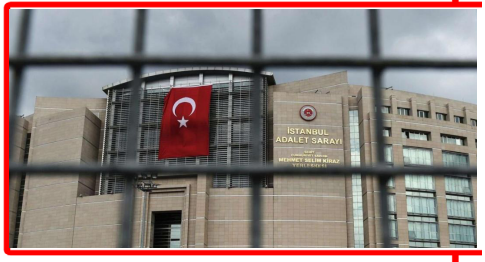

تقرير أوروبي: القضاء التركي يفقد استقلاليته أكثر فأكثر

قال تقرير أوروبي يقيس تقدم تركيا في الإصلاحات إن القضاء التركي أقل استقلالية الآن مما كان عليه في عام ٢٠١٦.التقرير الصادر عن مجموعة دول مجلس أوروبا ضد الفساد GRECO أفاد أن تركيا لم تتخذ سوى القليل من الإجراءات للحد من فساد السياسيين.وأكد التقرير استمرار عدم استقلال القضاء، وعدم إحراز تقدم في منع الفساد بين أعضاء البرلمان.وجاء في التقرير: "خلصت مجموعة دول مجلس أوروبا ضد الفساد إلى أن المستوى المنخفض للغاية من الامتثال للتوصيات الذي أبدته تركيا كان "غير مرضٍ على مستوى العالم".

ورصد التقرير الأخير التقدم الذي أحرزته تركيا نحو تنفيذ سلسلة من توصيات GRECO المنشورة في عام ٢٠١٦ بشأن منع الفساد فيما يتعلق بأعضاء البرلمان والقضاة والمدعين العامين، مؤكدًا عدم كفاية استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية، وعدم إحراز تقدم نحو منع الفساد من قبل أعضاء البرلمان.

وقد أوصت مجموعة دول مجلس أوروبا ضد الفساد باتخاذ تدابير حازمة "لتعزيز استقلالية المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، واتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بالتهديدات المحتملة والتي قد تؤثر على استقلال القضاء عن السلطات التنفيذية والنفوذ السياسي".وذلك مع الأخذ بالاعتبار تحول تركيا من النظام البرلماني إلى نظام الحكم الرئاسي في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في عام ٢٠١٦، الأمر الذي ساعد حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان على إحداث تغييرات كبيرة في القضاء، ومنها فصل قرابة أربعة آلاف قاض ومدعي عام، وكانت النتيجة المباشرة لذلك هي وجود قضاء مسيس وتحت السيطرة التامة للسلطة التنفيذية والمتمثلة في حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية بعد التحالف الذي أجراه الرئيس رجب طيب أردوغان مع رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي.

ووفق التقرير "تظل الأسباب الأساسية لتوصيات مجموعة دول مجلس أوروبا ضد الفساد هي التغييرات الهيكلية الأساسية التي أضعفت استقلال القضاء وأدت أيضًا إلى أن يبدو القضاء التركي أقل استقلالية عن السلطات التنفيذية والسياسية مما كان عليه وقت اعتماد تقرير التقييم".

وقد دعت مجموعة دول مجلس أوروبا ضد الفساد الحكومة التركية إلى زيادة الشفافية والالتزام بالمعايير الأخلاقية، وإجراء التحقيقات اللازمة ضد النواب فيما يتعلق بقضايا الفساد.

وقد جاءت في التقرير أيضا توصيات "باتخاذ تدابير محددة من أجل ضمان التعامل مع إجراءات رفع الحصانة البرلمانية باعتبارها مسائل ذات أولوية ولا تعيق التحقيقات الجنائية فيما يتعلق بأعضاء البرلمان المشتبه في ارتكابهم جرائم فساد".

وقد أفاد التقرير أن الحكومة التركية منذ تقرير ٢٠١٦ نفذت فقط ثلاث توصيات من بين ٢٢ توصية، ليوضح الحالة التي تدنى لها القضاء التركي خلال السنوات الاخيرة، حيث أصبح مجرد أداة سياسية للبطش بالمعارضين لسياسة الحكومة الحالية أو من يجرؤ على انتقاد الرئيس التركي أردوغان، لا سيما بعد تصريحاته الأخيرة التي قال فيها "من ينتقدني فهو ينتقد تركيا" ليضع نفسه في مكانة الدولة.

*زمان عربي

د.محمد نور الدين:

عن الانتخابات الرئاسية التركية

بعد سنة بالتمام والكمال يتوجه الناخبون في تركيا لانتخاب رئيس جديد للجمهورية بالتزامن أيضاً مع انتخابات تشريعية تجري كل خمس سنوات.

وكان الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان قد انتخب عام ٢٠١٨ ولمدة خمس سنوات، بعدما كان انتخب رئيساً في عام ٢٠١٤ ولمدة خمس سنوات، تنتهي في عام ٢٠١٩. لكن التعديلات الدستورية في عام ٢٠١٧ أفضت إلى انتخابات رئاسية ونيابية مبكرة معطية رئيس الجمهورية صلاحيات شبه مطلقة. في الأسبوع الماضي أعلن أردوغـان أنه سيكون مرشح «تحالف الجمهور» لانتخابات الرئاسة. ومنذ الآن بدأ النقاش حول أحقية أردوغان في الترشح للرئاسة من جديد. ذلك أن التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٧ تقول إن الرئيس يمكن أن يترشح مرتين متتاليتين فقط. وهنا أردوغان كان قد ترشح وفاز عام ٢٠١٤. ومن ثم ترشح وفاز عام ٢٠١٨. وبالتالي لا يحق له الترشح للمرة الثالثة. لكن أردوغـان يرى أن العد لعدد ولايات ترشحه يبدأ مع التعديل الدستوري عام ٢٠١٧ وبالتالي يعتبر ترشيحه الآن «للمرة الثانية» وليس الثالثة وله بالتالي الحق في ذلك.

الأرجـح بنسبة شبه مؤكدة أن توافق المحكمة الدستورية على ترشح أردوغان للمرة الثانية خصوصاً أن زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كيليتشدار أوغلو لم يبد اعتراضاً على ترشح أردوغان.

هنا تبدأ معركة الانتخابات الرئاسية والنيابية. المعركة بين الأحزاب على دخول البرلمان لها أهمية كبيرة، لكنها ليست حاسمة. فتعديل ٢٠١٧ انتزع من البرلمان صلاحيته الأساسية وأعطاها إلى رئيس الجمهورية الذي بات بحكم الحاكم شبه المطلق. لذا فإن الأنظار تنصب على المعركة الرئاسية.

تنقسم الساحة السياسية إلى ثلاث مجموعات مؤثرة:

*الأولى هي «تحالف الجمهور» بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية أي تحالف الإسلاميين والقوميين المتشددين.

*الثانية هي «تحالف الأمة» الذي يجمع «حزب الشعب الجمهوري» و«الحزب الجيد» أي تحالف العلمانيين والقوميين غير المتشددين. وفي فبراير/ شباط الماضي، انضم إلى «تحالف الأمة» أربعة أحزاب هي: حزب الديمقراطية، والتقدم وحزب المستقبل، وحزب السعادة، والحزب الديمقراطي. والأحزاب الثلاثة الأولى إسلامية والرابع علماني. وأصبح يطلق على هذا التحالف «لقاء الستة» الذي بات تجمعاً علمانياً – إسلامياً– قومياً.

*أما المجموعة الثالثة، فهي «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي الذي يعكس المزاج العام للكرد في تركيا من أولئك الذين يؤيدون حزب العمال الكردستاني المحظور، إضافة إلى قوى يسارية مختلفة.

«بطل» الساحة السياسية في هذه المرحلة هو استطلاعات الرأي. وتكاد تجمع الاستطلاعات على الصورة التالية:

«تحالف الجمهور» سينال ٣٨ في المئة (٣٠ لحزب العدالة والتنمية وثمانية لحزب الحركة القومية).

«لقاء الستة» سينال نحو ٤٦ في المئة (٢٥ لحزب الشعب الجمهوري و١٥ للحزب الجيد وستة في المئة لمجموع أصوات الأحزاب الأربعة الصغيرة الأخرى).

وتعطي استطلاعات الرأي ما يقارب العشرة في المئة ل«حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي.

وتبقى نسبة تقارب الخمسة أو أكثر قليلاً لأحزاب صغيرة جداً لا يعرف بدقة لأي مرشح ستصب أصوات قاعدتها.

إذا كان الرئيس رجب طيب أردوغان هو مرشح «تحالف الجمهور» فإن مرشح «لقاء الستة» لم يتحدد بعد. ومرشح «لقاء الستة» سيكون مرشحاً مشتركاً حول برنامج مشترك يعيد النظام البرلماني ويلغي النظام الرئاسي.

ولا يعرف إن كان هذا المرشح سيكون أحد رؤساء أحزاب «اللقاء الستة» أم من خارجها. وأعلن اللقاء أنه لن يسمي المرشح المشترك إلا بعد التأكد من تاريخ إجراء الانتخابات لأنه يتخوف من لعبة إجراء انتخابات نيابية مبكرة.

أما مرشح «حزب الشعوب الديمقراطي» فربما يكون رئيسه السابق المسجون منذ عام ٢٠١٧ صلاح الدين ديميرطاش وربما يكون شخصاً آخر.

سيكون للمعارضة فرصة كبيرة لنجاح مرشحها إذا اتفقت على مرشح واحد

في خريطة الاستطلاعات أعلاه سيكون للمعارضة فرصة كبيرة لنجاح مرشحها إذا اتفقت على مرشح واحد، وإذا التزمت قواعدها به. لكن إذا قرر «حزب الشعوب الديمقراطي» الانسحاب من المعركة وتأييد مرشح «لقاء الستة» فسيكون انتصارها مؤكداً. أما إذا منح الحزب الكردي أصواته لأردوغان وهذا مستبعد مبدئياً، أو بقي على الحياد، فإن الأوراق ستختلط مجدداً وتبقى النتيجة رهن الفرز النهائي.

صحيفة«الخليج»الاماراتية

هل تتحدى تركيا أمريكا وتغزو شمال سوريا؟

تساءل جوناثان سبير في مقال بصحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية هل ستغزو تركيا شمال سوريا؟

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أطلق في خطاب ألقاه في ٩ يونيو (حزيران) خلال تدريبات للجيش التركي، آخر تلميحاته إلى عملية عسكرية تركية في شمال سوريا.

ومتحدثاً إلى زوار خلال تدريبات الجيش في محافظة أزمير، قال أردوغان إن الجيش التركي «يحقق تدريجياً هدفنا في حماية الحدود مع سوريا بعمق أمني يصل إلى ٣٠ كيلومتراً. هذه السياسة الأمنية الشرعية لتركيا لا تبعد فقط التنظيمات الإرهابية عن حدودنا، وإنما تساهم في السلام والإستقرار لجيراننا».

٣ عمليات عسكرية

وكان أردوغان أعلن أول الأمر عزمه على تنفيذ عملية عسكرية إضافية في شمال سوريا في ٢٣ مايو (أيار). وسبق لسوريا أن نفذت في خمسة أعوام ثلاث عمليات عسكرية هي «درع الفرات» و«غصن الزيتون» و «نبع السلام» خلال أعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي.

ولفت الكاتب إلى أن «التنظيمات الإرهابية» التي يتحدث عنها أردوغان هي «وحدات حماية الشعب» الكردي و«قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) المدعومة من الولايات المتحدة. وتقول تركيا إن هاتين المجوعتين هما فرعان لـ«حزب العمال الكردستاني»، الذي ينخرط في قتال ضد تركيا منذ ١٩٨٤، الأمر الذي تنفيه الجماعتان.

ووجهت العمليات العسكرية الثلاث الأولى ضد مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية و«قوات حماية الشعب» الكردية، ومن ثم دفع القوات الكردية بعيداً عن الحدود مع تركيا.

منبج وتل رفعت

هذا المشروع بقي بعيداً عن الاكتمال. ويبدو الزعيم التركي كأنه يشير إلى المرحلة التالية. وقد افترض أن عملية كهذه يمكن أن تتضمن ضربة ضد منطقتي منبج وتل رفعت. والمنطقة الأولى تسيطر عليها «قوات سوريا الديموقراطية» والثانية تضم منذ ٢٠١٨، بالإضافة إلى «قوات سوريا الديمقراطية»، وجوداً للقوات الروسية والجيش السوري النظامي.

وبالنسبة إلى التوقيت، فإن تركيا تواجه الآن مشاكل اقتصادية بينما سيخوض أردوغان الإنتخابات الرئاسية العام المقبل. وهناك ٣/٥ ملايين لاجئ سوري على الأراضي التركية، يسعى الرئيس التركي إلى إعادة توطينهم. ويجب أن يُنظر إلى العملية العسكرية التركية بهذا المنظور، إذ إن عملية سريعة يمكن أن تؤدي إلى دعم شعبي وتمثل إنجازاً بالنسبة إلى الشعب التركي.

وبدا أن حلفاء تركيا وخصومها على حد سواء يأخذون هذه المؤشرات على محمل الجد. وشكلت فصائل المعارضة السورية ذات التوجهات الإسلامية المؤيدة لتركيا مجالس لإدارة منبج وتل رفعت بعد غزوهما.

وأبلغت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى بربارا ليف لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ «إننا نبذل جهوداً لا حدود لها مع الحكومة التركية للتراجع عن هذه المغامرة السيئة. إن الحكومة التركية على علم جيد بآرائنا».

ولا تزال الولايات المتحدة على شراكة مع قوات سوريا الديمقراطية. وتوجد هذه الشراكة في سياق الحملة المستمرة ضد تنظيم «داعش». وعلى رغم أن الحملة ضد داعش قد تراجعت، فإن العلاقة الأمريكية مع «قوات سوريا الديمقراطية» تخدم أهدافاً أخرى.

نزاع مجمّد

وعلى مدى سنوات تشهد سوريا نزاعاً مجمداً وتقسيماً بحكم الأمر الواقع. وهناك ثلاثة جيوب. والأكبر منها يشكل ٦٠٪ من البلاد ويخضع لسيطرة الرئيس بشار الأسد مع هيمنة الأمر الواقع لإيران وروسيا. وثاني أكبر جيب يتألف من شرق الفرات وبنسبة ٣٠٪ وتحكمه «قوات سوريا الديمقرطية» وحلفاءها بالإشتراك مع الولايات المتحدة. والجيب الثالث تحكمه تركيا بالتعاون مع فصائل سنية وجهادية.

ويرى الكاتب أن الشراكة بين الولايات المتحدة و»قوات سوريا الديمقراطية»، تمنح أمريكا مكاناً في أي عملية ديبلوماسية حول سوريا في المستقبل. كما أنها تشكل حاجزاً كبيراً أمام التقدم الإيراني شرقاً وغرباً. ولهذين السببين تعمل واشنطن على الحفاظ على شراكتها مع «قوات سوريا الديموقراطية» وتعارض الجهود التركية.

موقف متناقض

وبشكل مثير للفضول، فإن الموقف الروسي كان أكثر تناقضاً. إذ إن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف متحدثاً في أنقرة في ٨ يونيو الجاري خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو أبدى «تفهماً للهواجس الأمنية» التركية في شمال سوريا.

وتبدي إيران قلقاً على خاصاً من أي توغل تركي نظراً إلى قرب بلدتي نبل والزهراء الشيعيتين من تل رفعت، التي ستكون هدفاً للعملية التركية.

ويبقى في نهاية المطاف معرفة ما إذا كانت أنقرة مستعدة لتحدي رغبات الولايات المتحدة، والبدء في شن الهجوم الذي تهدد به.

«حماية الشعب» الكردية:

المناطق الخاضعة لتركيا ملاذ آمن لخلايا «داعش»

القامشلي: كمال شيخو:قال نوري محمود المتحدث الرسمي لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية أبرز مكونات «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، بأن أنشطة تنظيم «داعش» ارتفعت مؤخراً، رابطا إياها بالتهديدات التركية بضرب مناطق سيطرة الوحدات والقوات.

وتابع بأنه نفذت قبل يومين عملية أمنية نوعية في بلدة بريف دير الزور الشرقي، أسفرت عن إلقاء القبض على قيادي محلي بالتنظيم، كان يتزعم خلية تتولى نقل الانتحاريين إضافة لتزويدهم بالأسلحة والمعدات اللازمة لتنفيذ تفجيرات انتحارية بريف مدينتي الحسكة ودير الزور. معتبرا أن التهديدات التركية الأخيرة «عرقلت عمليات ملاحقة خلايا داعش»، لافتا إلى أن حملة القضاء على خلايا التنظيم باتت في المرتبة الثانية بالنسبة للقوات، لوجود خطر أكبر هو تهديدات الجانب التركي، مشددا على أنها تتأهب لتصدي هذا الغزو.

وتحدث عن الملاذات الآمنة التي وصفها بأنها «جبهات خلفية يتنفس منها عناصر التنظيم» تأتي من المناطق التي تسيطر عليها القوات التركية وفصائل سورية مسلحة موالية، ليزيد: «المناطق الخاضعة للاحتلال التركي شمالي سوريا والصحراء الممتدة بين دير الزور وتدمر والسويداء شرقي البلاد، جيوب تتغذى منها خلايا داعش».

وكانت قوات «قسد» قد ألقت القبض بداية الشهر الحالي، على ٤ مطلوبين في خلية موالية لـ«داعش»، بينهم قيادي بارز في قرية (غريبة) بريف بلدة مركدة جنوب الحسكة. ونفذت عملية مماثلة في قرية العطالة

بريف الشدادي جنوب الحسكة في ١٢ من الشهر، قتل فيها قيادي كان المسؤول عن نقل الأموال وتوزيعها على خلايا موالية وعائلاتهم، والترويج لرسائل التنظيم العقائدية على وسائل التواصل والحسابات التابعة له.

وأوضح نوري محمود، بأن قادة التنظيم والمجموعات الموالية، تتحرك وتتسلل إلى المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد» شرقي الفرات، وتتلقى التعليمات من مراكز القيادة في المناطق الخاضعة لتركيا، وأن التنظيم لم يختف ومستمر في نشاطه، لافتا إلى أنه قضي عليه جغرافياً في معركة الباغوز بداية ٢٠١٩، «ولا نستبعد ظهور خلاياه في أي منطقة مثلما حصل في سجن الصناعة بداية العام الحالي»، مشددا على أن جهود ملاحقة التنظيم تتطلب جهودا دولية كبيرة، «نحذر يومياً من مخاطر بقاء (داعش) في المحتجزات والمخيمات ونطلب القضاء عليه فكرياً وجغرافياً».

وكانت قوى الأمن الداخلي في مخيم الهول شرقي محافظة الحسكة، قد عثرت (السبت)، على جثة امرأة سورية مقطوعة الرأس في القسم الرابع من المخيم، وسجلت إدارة المخيم والسلطات الأمنية، ٥ جرائم قتل خلال الأسبوع الماضي، لترتفع الحصيلة إلى ٢٩ جريمة منذ بداية العام الجاري، طالت ٩ نازحين سوريين و٢٠ جريمة استهدفت لاجئين عراقيين، وأغلب الضحايا كانوا من النساء. يعلق المسؤول الكردي على تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية في المخيم، بالقول: «يوجد أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ ألف من عائلات مسلحي (داعش) في مخيمات الهول وروج، يعيشون بنفس الذهنية المتطرفة مع أطفالهم»، داعيا المجتمع الدولي، إلى تحمل مسؤولياته، محذرا من أن «كل طفل يكبر ضمن مخيم الهول، يتربى على آيديولوجية «داعش»، وضمن السجون يوجد العديد من أمراء وقياديي التنظيم».

وناشد الناطق الرسمي للوحدات الكردية، العالم، أن «يدرك خطورة التهديدات التركية على مناطقنا التي تزيد من نشاط التنظيم»، لافتا إلى أن محاكمة المحتجزين أمر ضروري، لكن «المحاكم المحلية لا تستطيع محاكمة عناصر «داعش»، بل المحاكم الدولية الخاصة، كون المحتجزين مارسوا الإرهاب في دول العالم أجمع».

> **الملاذات الآمنة :جبهات خلفية يتنفس منها عناصر التنظيم**

يذكر أن مسؤولي الإدارة الذاتية، طالبوا بمعالجة مشكلة الأجانب المحتجزين في المخيمات شمال شرقي سوريا، وقدموا ٥ حلول رئيسية، تتضمن «استعادة الدول والحكومات الغربية والعربية لرعاياها ومحاكمتهم على أراضيها»، ومساعدة أجهزة الإدارة الأمنية في «تقسيم قطاعات مخيم الهول بالحسكة الذي شهد تصاعداً في عمليات جرائم القتل وحالات الهروب»، والإسراع ببناء وإنشاء «مراكز تأهيل نفسية»، وتبادل «المعلومات الاستخباراتية لإبعاد خطر التنظيم عن المنطقة»، «كذلك إنشاء محكمة خاصةً بقرار دولي لمقاضاة هؤلاء على الأراضي الخاضعة لنفوذ الإدارة الذاتية وقواتها العسكرية».

*صحيفة «الشرق الاوسط »

المخطط التركي من بناء المستوطنات في شمال سوريا

وكالة هاوار نيوز

كل الدلالات تشير إلى أن دولة الاحتلال التركي تعمل على قضم الشمال السوري المحتل وضمها إلى أراضيها، من خلال الإسراع في عملية إنشاء المستوطنات وفرض صبغتها على المنطقة.

كما ان بلغ عدد المستوطنات التي أنشأتها تركيا في عفرين المحتلة منذ مطلع عام ٢٠٢٢، أكثر من ٧ مستوطنات،وفي ناحية (شيه) على الحدود السورية التركية أنشأ الاحتلال التركي مستوطنتين،

وفي ناحية(جندريسه) أنشأ الاحتلال التركي مستوطنتين في قرية (محمدية) وذلك على ضفاف نهر عفرين،

وفي قرية (أغجلة) أنشأ الاحتلال التركي مستوطنة، وأخرى في قرية (خرزا).

وسّع الاحتلال التركي المستوطنات التي أنشأها سابقاً في مقاطعة عفرين المحتلة، بالإضافة لبناء المستوطنات في المناطق المحتلة بدءاً من مدينة (جرابلس) وحتى مدينة(إدلب) شمال سوريا.

وبخصوص ذلك، دخل وزير داخلية دولة الاحتلال التركي "سليمان صويلو"، الأراضي السورية عدة مرات خلال العام الجاري، وأشرف على سير عملية بناء المستوطنات في سوريا، وخاصة في مناطق (إدلب، وعفرين وسري كانيه).

كما عقد "صويلو: اجتماعاً في العاصمة "أنقرة" للتعريف بمشروع ١٠٠، حدة استيطانية في سوريا، مشيراً إلى أن عدد الوحدات الاستيطانية في سوريا وصلت إلى نحو ٦٠ ألف منزل، في ٢٥٩ نقطة، وإن عدد الأسر التي تم توطينها في المستوطنات وصلت إلى ٥١ ألف، و٤٢٧ أسرة، حتى الآن. وفي مطلع شهر حزيران هدّد رئيس دولة احتلال التركي

"أردوغان" مرة أخرى شمال وشرق سوريا، بعدوان على مناطق (تل رفعت في الشهباء ومنبج) غرب نهر الفرات، تحت ذريعة حماية "أمنه القومي" وإنشاء "منطقة آمنة" بعمق ٣٠ كم، داخل الأراضي السورية.

الوحدات الاستيطانية في مدينة (إدلب)

وحسب المعلومات فإن عدد الوحدات الاستيطانية في مدينة (إدلب) بلغ ٤٥ ألف و٩٠٣، وحوالي ١٤ ألف في المناطق من (جرابلس) وحتى (عفرين) المحتلة.

ويهدف الاحتلال التركي من خلال إنشاء "منطقة آمنة" في سوريا، إلى إعادة حدود "الميثاق الملي" من البحر المتوسط غرباً إلى(الموصل) شرقاً، وذلك لإحياء أطماع العثمانية البائدة.

وفي عام ٢٠١٣ أسست دولة الاحتلال التركي جمعية باسم "جمعية العطاء" تكفلت ببناء جمعيات استيطانية في الشمال السوري وصولاً إلى مناطق في محافظة إدلب.

في عام ٢٠١٤ قامت دولة الاحتلال التركي ببناء المستوطنات لتوطين أسر من معظم المناطق السورية، وبدائه من قرية (حمد العمار) والتي تقع على الحدود السورية التركية في محافظة (إدلب)، وضمت ١٠٠ وحدة سكنية عام ٢٠١٥.

وفي عام ٢٠١٦ قامت جمعية "العطاء" بإنشاء ٥٢٠ وحدة سكنية في بلدة (أطمة) شمال محافظة (إدلب)، وتجمع عطاء السكني الاستيطاني الثاني ضم ٧٤٨ وحدة سكنية عام ٢٠١٧.

وأيضاً لم تسلم مدينة (الباب) في ريف (حلب) الشرقي ومدينة (سري كانيه) من التجمعات الاستيطانية، حيث ضمت ٢٥٠ وحدة سكنية في مدينة (الباب)، بالإضافة إلى ٢٠٠ وحدة سكنية في مدينة (سري كانيه).

وفي مدينة (جرابلس) بريف حلب الشرقي تم خلال المرحلة الأولى بناء ٢٦٠ وحدة سكنية.

والمرحلة الثانية من المشروع وتعرف "بالتجمّع السكني الاقتصادي" يضم ٥٤٠ وحدة سكنية.

أما المرحلة الثالثة ضمت ٨٠٠ وحدة سكنية، كانت بحضور نائب والي محافظة غازي عنتاب (ديلوك) التركية، ومدراء الصحة والتعليم الأتراك ومسؤولين في جهات ومنظمات محلية.

الوحدات الاستيطانية في (جرابلس)

ويقع المشروع الاستيطاني في قرية (العمارنة) بريف مدينة (جرابلس) على الطريق الرئيس، يصله بجميع القرى والبلدات التابعة لمدينة (جرابلس).

وبحسب المجالس المحلية التابعة للاحتلال التركي، فإن عدد الوحدات الاستيطانية في (جرابلس) خلال عام ٢٠٢١ وصل إلى ٣٥٠٠ وحدة سكنية، وإنشاء مجمع استيطاني في مدينة (إعزاز) من ٤٠٠ وحدة سكنية، بالإضافة إلى ٢٨٢ وحدة أخرى في (جرابلس).

لجأت دولة الاحتلال التركي للجمعيات الإخوانية القطرية والكويتية والأوروبية لبناء المجمعات الاستيطانية في قرى مقاطعة عفرين المحتلة وذلك تحت مسميات إنسانية، منها "جمعية العيش بكرامة ـ الأيادي البيضاء ـ الخوذ البيضاء ـ الجمعية التعاونية".

وكانت أولى خطواتها في الـ ١٥ من تشرين الثاني لعام ٢٠١٨، إنشاء مجمع استيطاني باسم "القرية الشامية" نسبة لمرتزقة الجبهة الشامية، وذلك شرق مدينة عفرين المحتلة، على السفوح الجبلية غرب بلدة (مريمين) غرب مدينة عفرين.

وتكفلت جمعية "البيان" القطرية بإنشاء مجمع استيطاني في قرية (آفرازة) بناحية (ماباتا) في ريف عفرين المحتلة، في الساحة التي كانت تقام عليها احتفاليات عيد نوروز.

وفي قرية (حاج حسنو)، أعلن المنتدى السوري الذي يرأسه "غسان هيتو" الرئيس الأسبق لـ "حكومة الائتلاف المؤقتة" التابعة للمرتزقة، أن مؤسسة ما تسمى "الإحسان للإغاثة والتنمية" ويرأسها "براء الصمودي"، قد بدأت في الـ ٢ من نيسان من العام الجاري بتنفيذ مشروع بناء ٢٤٧ وحدة سكنية على موقع جبلي يعرف باسم "جياي شوتي" بالقرب من "جبل قازقلي" بمحيط قرية "كفر صفرة" بناحية "جندريسه".

وفي ناحية شيه وراجو، عمل الاحتلال التركي على إنشاء ثلاثة مجمعات استيطانية على طول الشريط الحدودي الممتد من قرية جقلا وسهل قرية شاديا في ناحية راجو، بدعم وتمويل من قبل مرتزقة "السلطان سليمان شاه" (العمشات).

مجمع استيطاني لتوطين أسر المرتزقة

كما أنشأ بين قرية جقلا وقرمتلق مجمعاً استيطانياً لتوطين ٣٠٠ أسرة من أسر المرتزقة الذين قاتلوا في ليبيا.

وفي قرية بافليون الإيزيدية بناحية شرا، بدأ الاحتلال التركي في الـ ١٢ من تشرين الثاني لعام ٢٠٢٠ بالعمل على إنشاء مجمع استيطاني يضم ٧٠ وحدة سكنية باسم "مخيم التعاون"، بتمويل من جمعيات قطرية وكويتية إخوانية.

وفي مركز مدينة عفرين المحتلة، أقدمت سلطات الاحتلال التركي على الاستيلاء على محاضر السكان الأصليين في حي الأشرفية وذلك لإنشاء مخيم لأسر المرتزقة فيها.

بالإضافة إلى إنشاء شقق سكنية على ضفاف نهر عفرين في مركز المدينة في الـ ٤ من كانون الثاني لعام ٢٠٢١ بدعم وتمويل من قبل "منظمات إغاثية".

وفي ناحية شيراوا أقدمت جمعية ما تسمى "العيش بكرامة لأهالي فلسطين ٤٨" على إنشاء مجمع استيطاني يضم ٩٩ وحدة سكنية تحت اسم "بسمة"، في قرية شاديريه الإيزيدية لتوطين الأسر الفلسطينية الذين جلبتهم تركيا من مخيمات الفلسطينيين في سوريا منها مخيم اليرموك.

وفي قرية خالتا التابعة لناحية شيراوا، عملت تركيا مؤخراً على إنشاء مجمع سكني يضم ٣٠٠ وحدة سكنية تحت اسم "كويت الرحمة" بدعم وتمويل من قبل جمعيات إخوانية كويتية.

توطين الأسر التركمانية الموالية لحزب العدالة

كما عمد الاحتلال التركي على توطين الأسر التركمانية الموالية لحزب العدالة والتنمية على طول الشريط الحدودي الممتد من ناحية شرا وحتى بلبلة، ومن ناحية جندريسه وحتى ناحية راجو، وإنشاء عشرات المجمعات الاستيطانية.

حيث تم بناء مستوطنات في (قرية محمدية ودير بلوط في ناحية جندريسه، بالإضافة إلى إنشاء وحدات استيطانية فوق تل ناحية جندريسه الأثري وقرب قرية يلانقوز وقرية جلمة وديوان تحتاني وقولكه وإيسكا) وتشرف عليها جمعية "آفاد" التركية. حيث تقدم جميع الدعم المالي والإغاثي للمستوطنين.

وفي ناحية راجو عمل الاحتلال على إنشاء مستوطنة في قرية ميدان أكبس والتي تقع على الشريط الحدودي مع تركيا.

أما في ناحية بلبله، فعمد الاحتلال إلى إنشاء ٧ مستوطنات في الناحية لتوطين الأسر التي جلبتهم تركيا من معظم المناطق، وقد جلبت تركيا في العام المنصرم برعاية روسية ٣٠ أسرة من قرية أم بطنة في محافظة القنيطرة.

أكثر من ٧٥٠٠ أسرة فلسطينية

وحسب منظمة حقوق الإنسان عفرين- سوريا، فإن أكثر من ٧٥٠٠ أسرة فلسطينية لجأت إلى المناطق المحتلة في الشمال السوري، وأكثر من ٥٠٠ أسرة إلى عفرين المحتلة.

وحسب مصادر خاصة في عفرين المحتلة، فإن منظمة الهلال الأحمر التركي بالتعاون مع والي هاتاي، تعمل على إنشاء مئات الوحدات السكنية في ناحية جندريسه.

وفي إطار التغيير الديمغرافي يعمل الاحتلال التركي على محو وطمس ثقافة القرى الإيزيدية في مقاطعة عفرين المحتلة، وفصل مدينة عفرين عن باقي المناطق السورية الأخرى.

الجمعيات الممولة لعملية إنشاء المستوطنات في المناطق المحتلة

أما المنظمات القطرية الإخوانية والكويتية والفلسطينية فهي: "جمعية العيش بكرامة الفلسطينية ـ جمعية الإحسان للإغاثة والتنمية ـ الأيادي البيضاء ـ الخوذ البيضاء ـ الجمعية التعاونية ـ خير الشام ـ جمعية البيان ـ عرب فلسطين ٤٨، عددها ٩٣٥٢ وحدة استيطانية".

وقال الناطق الرسمي باسم منظمة حقوق الإنسان عفرين ـ سوريا "إبراهيم شيخو"، في تصريح لوكالة (هاوار)، إن دولة الاحتلال التركي تعمل على تقليص نسبة الكرد في مقاطعة عفرين المحتلة، بعد أن تقلصت إلى نسبة ٢٣٪ بعد احتلال المقاطعة في ١٨ آذار من العام ٢٠١٨.

وصرح شيخو أن عملية إنشاء المستوطنات تجري على قدم وساق في مقاطعة عفرين المحتلة وجميع المناطق المحتلة، مبيناً أنه "مع مطلع العام ٢٠٢٢ صعّد الاحتلال التركي من وتيرة إنشاء المستوطنات في مقاطعة عفرين المحتلة، لا سيما في ظل الحديث عن توطين ميلون لاجئ سوري في المناطق المحتلة، وإنشاء ما يسمى بالـ "منطقة الآمنة" بعمق ٣٠ كم داخل الأراضي السورية، بهدف تكريس عملية الاحتلال في المناطق التي تحتلها تركيا".

وأشار شيخو الانتباه إلى حديث رئيس دولة الاحتلال التركي والادعاء بأن هناك عودة "طوعية" إلى سوريا، قائلاً: "كل ما يروّج له المسؤولون الأتراك وفي مقدمتهم أردوغان أن هناك عودة "طوعية" إلى سوريا، عار عن الصحة ولا يوجد شيء من هذا القبيل. الحقيقة هي أن سلطات الاحتلال التركي تجبر السوريين التوقيع على ورقة الترحيل، وكل من لا ينفذ الأمر يعتقل داخل مخيمات مغلقة في مدينة مرعش".

وذكر شيخو إلى الاقتتال بين المجموعات المرتزقة في المناطق المحتلة في الأيام القليلة الماضية، وأوضح "أن مرتزقة "هيئة تحرير الشام" دخلوا مناطق عفرين بضوء أخضر تركي، وذلك بهدف إنشاء "حزام أسود" على طول المناطق المحتلة".

وفي مختتم الحديث، أكد الناطق الرسمي باسم منظمة حقوق الإنسان عفرين ـ سوريا، إبراهيم شيخو، أن زيارة المسؤولين الأتراك إلى سوريا بشكل دوري بين الحين والآخر وما تشهده المنطقة من فوضى وفلتان أمني وإنشاء المستوطنات كلها تدل على قضم مناطق الشمال السوري المحتلة وضمها إلى الأراضي التركية.

شورش درويش:

المناطق المحتلّة بوصفها ملاذات "داعش" الآمنة

فجر الخميس الفائت، ألقت قـوّات التحالف الدولي القبض على واحد من أبرز قياديي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) المتمرّسين في صناعة القنابل والمتفجّرات، وهو هاني أحمد الكردي، قبل ذاك حيّدت قوات التحالف زعيمي التنظيم تباعاً، أبو بكر البغدادي وأبو إبراهيم القرشي، فيما القاسم المشترك بين الشخصيات "الداعشية" هذه هو أنهم لاذوا بمناطق الاحتلال التركي في سوريا، الأمر الذي يضعنا أمام احتمالين، الأوّل أن تكون المخابرات التركية والمتعاونون السوريون معها على درجة من الضعف لا تسمح لها إمكانياتها بالكشف عن المتسرّبين "الدواعش" إلى مناطقها، وهو احتمال على درجة من الضعف نظراً لقوّة جهاز المخابرات التركيّ وإلمامه بدقائق الأمور في المناطق المحتلّة، فضلاً عن أن المتعاونين يوفرون عبر التقارير والوشايات مورداً هاماً لتدفّق المعلومات.

وأما الاحتمال الثاني، هو تحويل مناطق الاحتلال إلى ساحة خلفيّة لقيادات التنظيم وشخصياته المهمّة، إن توظيفاً لهم في مرحلة لاحقة، أو بالاستفادة من مشاغباتهم المباشرة في مضايقة قوات التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية "قسد".

العمليات العسكرية للتحالف الدولي تكشف عن ثلاث مسائل رئيسية

ولا تجد تركيا مشكلة في إدماج من انسلّ من صفوف "داعش" داخل هيئات المعارضة التي تتبعها، كما في حالة ضمّ حسين رعّاد العنصر السابق في صفوف "داعش" وأحد مسؤولي الحسبة في التنظيم، والذي تمّ اختياره عضواً في الائتلاف رفقة ١٢ شخصاً آخرين ضمن مشروع الائتلاف الموسوم بـ"خطة الإصلاح واستكمال مشروع التوسعة"، وبعيداً عن التندّر والسخرية من اسم المشروع "خطة الإصلاح" التي انتهت إلى ضم "داعشيّ"، فإن تنقّل عنصر من التنظيم إلى داخل الائتلاف لم يمر بمرحلة انتقالية أو بمطهَر سياسي، إنما حملت عملية الاحتضان/ التوسعة كل المعاني الفظاظة والجلف، وقد يكون مردّ الأمر، رفع المسؤولين الأتراك منسوب تحدّي الولايات المتحدة من خلال رسالة تفيد بأن أنقرة حرّة في اختيار حلفائها حتى وإن كانوا عناصر في التنظيم طالما أن واشنطن تتحالف مع قوات سوريا الديمقراطية، ولا يهم إثر ذاك وصف السياسة التركية بالتهوّر أو الإضرار بمصالح واشنطن طالما أن رؤية واشنطن وأنقرة متباينتان إلى حد الاختلاف من الأزمة السورية.

الغالب على الظن أن أنقرة لا تتحرّج أيضاً من تكشّف مسألة ضلوعها في تيسير تنقلات عناصر "داعش" بل وحمايتهم من المساءلة القانونية، وقد يكون من المفيد الإشارة إلى حالة واحدة، من بين حالات كثيرة، تشي بطريقة تعاطي السلطات التركية مع عناصر التنظيم، ففي وقت لاحق أطلقت السلطات التركية سراح الجهادي المطلوب أورهان موران الذي كان قد أدين بانضمامه لتنظيم "داعش"، مستغلة بذلك ذريعة تفشّي وباء كورونا وازدحام السجون، ليستفيد ٩٠ ألفاً من الإفراج المؤقّت بينهم عدد كبير من الجهاديين، في حين لم تشمل الإفراجات النزلاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان والمعارضين، وزاد من حدّة الانتقادات أن الإفراجات طاولت زعيم المافيا علاء الدين تشاكجي المقرّب من زعيم الحركة القومية دولت بهجلي، ولعل الوصف الأنسب لسلوك الحكومة التركية هو ما قاله معارضون بأن الرئيس التركي أردوغان يعتمد على سياسة "الباب الدوّار" حيث أن إلقاء القبض على المطلوبين الجهاديين لا يعدو كونه مرحلة تسبق الإفراج عنهم سريعاً ودائماً عبر ذات الباب الذين دخلوا منه إلى السجون. باب النظام القضائي.

وتعكس العلاقة المريبة بين السلطات التركية والجهاديين صورة "الدولة العميقة" واستطالاتها، وقد تذكّر بالأدوار القذرة لحزب الله التركيّ، والذي

> هذا التناقض سبب إضافي في صعوبة دحر "داعش" واستدامة الحرب على الإرهاب

كانت واحدة من غايات تشكيله التصدّي للحركة اليسارية والقوميين الكرد لاسيما حزب العمال الكردستاني، فيما الاستعانة بالجهاديين والجماعات الدينية لمواجهة القوى اليسارية، حيلة قديمة، اختُبرت في مصر وأفغانستان والسودان، سواء بفعل قوى خارجية سعت إلى تقويض القوى اليسارية أو عبر تدخّل الأنظمة وسعيها إلى إقامة توازن رعب بين الجماعتين المتخاصمتين على طول الخط.

وبالعودة إلى عملية إلقاء القبض على هاني أحمد الكردي، في الحميرة شمال حلب، فإن الملاحظ هو تزامنها مع استعدادات تركيا لشنّ عملية عسكرية خامسة داخل الأراضي السورية، وقد تحمل العملية الامريكية توكيداً للمخاوف المتصلة باحتمال أن تلحق عمليات تركيا العسكرية وتوسعّها ضرراً بخطط التحالف الدولي في الاستقرار والتضييق على "إرهابيي داعش"، وبالتالي تصبح العملية أقرب إلى تلميح مكشوف لدور تركيا في التغطية على أنشطة قادة التنظيم وعناصره المؤثّرة، وقد لا يغيب في ذات الاتجاه عمليات إعادة تدوير عناصر التنظيم عبر منحهم فرص عمل ضمن فصائل المعارضة المسلّحة على ما تحمله عناصر التنظيم من مشاعر ثأر ورغبة في الانتقام من قوات سوريا الديمقراطية.

أيّاً يكن من أمر، تكشف العمليات العسكرية للتحالف الدولي في مناطق الاحتلال التركي، وغالباً في شمال غربي سوريا، ثلاث مسائل رئيسية:

الأولى أن تلك المناطق تمثّل بؤرة وملاذاً آمناً لعناصر التنظيم،

والثانية أن لا حلفاء للولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب سوى قوات سوريا الديمقراطية،

فيما ثالث المسائل وأهمها هو أن واشنطن تغضّ الطرف عن كل تلك الأنشطة التركية ولا تجابهها بالملفّات والوقائع وتكتفي بتوجيه رسائل عبر مطاردة عناصر التنظيم داخل مناطق الاحتلال التركي، ولئن كان الصمت الامريكي متأتّياً من الرغبة في الحفاظ على العلاقة مع تركيا والحؤول دون أي تصعيد سياسيّ، إلاّ أنه ينعكس على أداء قوات التحالف، الأمر الذي يضعنا أمام تناقض بين الدور العسكريّ الامريكي على الأرض وبين أداء الخارجية الامريكية المتحفّظ على قول شيء للمسؤولين الأتراك، وقد يكون هذا التناقض سبباً إضافياً في صعوبة دحر تنظيم "داعش" واستدامة الحرب على الإرهاب.

*وكالة نورث برس

جوناثان سباير

هل هدأت قعقعة السيوف التركية ضدّ كرد سوريا؟

*احوال تركية

أعطى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في خطاب ألقاه خلال مناورة عسكرية تركية في ٩ يونيو، أحدث سلسلة من التلميحات التي تشير إلى عملية عسكرية تركية مقبلة محتملة في شمال سوريا.

المنظمات الإرهابية التي يشير إليها أردوغان كسبب لشن هجوم جديد، هي وحدات حماية الشعب الكردية السورية وقوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة. تدعي أنقرة أن هذه الجماعات هي من فروع حزب العمال الكردستاني، الذي شارك في التمرد ضد تركيا منذ عام ١٩٨٤. وتنفي تلك الجماعات هذا الادعاء.

كانت العمليات الثلاث السابقة كلها موجهة ضد منطقة سيطرة قوات سوريا الديمقراطية / وحدات حماية الشعب. كان الهدف منها أولاً كسر أي احتمال لوجود منطقة سيطرة متجاورة تمتد عبر الجزء الأكبر من الحدود الطويلة بين سوريا وتركيا، ومن ثم طرد القوات التي يقودها الكرد من الحدود بأكملها.

لا يزال هذا المشروع غير مكتمل. يبدو أن الزعيم التركي يشير الآن إلى مرحلته التالية. وأشار إلى أن مثل هذه العملية قد تشمل غارة على منطقتي منبج وتل رفعت. وتسيطر قوات سوريا الديمقراطية على المنطقة الأولى ، فيما احتوت الأخيرة منذ ٢٠١٨ ، بالإضافة إلى قوات سوريا الديمقراطية ، وجودًا لقوات النظام الروسي والسوري.

إذن ، هل عملية تركية جديدة وشيكة حقًا؟ ولماذا الآن؟

فيما يتعلق بالتوقيت ، تعاني تركيا حاليًا من مشاكل اقتصادية ، ويواجه أردوغـان انتخابات العام المقبل.

هناك ٣٫٦ مليون لاجئ سوري في سوريا ، يحرص الزعيم التركي على إعادتهم. يجب أن يُنظر إلى آخر قعقعة السيوف التركية من هذا المنظور. يمكن لعملية تنتهي بسرعة أن تعمل على حشد الدعم وتقديم إنجاز للرأي العام التركي.

يبدو أن حلفاء تركيا وأعدائها يأخذون المؤشرات على محمل الجد ، فقد شكلت الجماعات العسكرية الإسلامية المرتبطة بتركيا في شمال سوريا بالفعل مجالس عسكرية تهدف إلى حكم منبج وتل رفعت بعد احتلالها.

في غضون ذلك، قالت باربرا ليف ، مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى ، لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ، «نحن لا ندعم الحكومة التركية في هذا المشروع غير المدروس. أنقرة تدرك جيدًا وجهات نظرنا ».

لا تزال الولايات المتحدة في شراكة مع قوات سوريا الديمقراطية.

اسميا ، هذه الشراكة موجودة من أجل متابعة الحملة المستمرة ضد تنظيم الدولة الإسلامية. في الواقع ، ومع ذلك ، فإن داعش يعتبر اعتبارًا هامشيًا إلى حد ما في هذا الوقت. تخدم علاقة الولايات المتحدة مع قوات سوريا الديمقراطية سلسلة من الأهداف الإضافية.

لعدد من السنوات ، كانت سوريا وطناً لصراع مجمّد وتقسيم بحكم الأمر الواقع. هناك ثلاث جيوب. أكبرها ، التي تتكون من حوالي ٦٠ ٪ من البلاد ، تخضع للحكم الاسمي للرئيس بشار الأسد والسيطرة الفعلية لإيران وروسيا. ثاني أكبر منطقة ، تتكون من شرق الفرات وحوالي ٣٠٪ من أراضي سوريا ، تحكمها قوات سوريا الديمقراطية وحلفاؤها السياسيون ، بالشراكة مع الولايات المتحدة. المنطقة الثالثة تحكمها تركيا بالتعاون مع عدد من الميليشيات الإسلامية والجهادية السنية.

تمنح الشراكة الأمريكية مع قوات سوريا الديمقراطية واشنطن ، بتكلفة قليلة ، مكانًا على طاولة المفاوضات في أي عملية دبلوماسية مستقبلية بشأن سوريا. كما أنها تشكل حاجزًا كبيرًا أمام تقدم إيران من الشرق إلى الغرب. لهذه الأسباب ، تسعى واشنطن إلى الحفاظ على هذه العلاقة وتعارض أي جهود تركية ، بالشراكة مع الحلفاء الإسلاميين والجهاديين المحليين ، لزيادة تآكل منطقة قوات سوريا الديمقراطية وإضعافها.

> **معارضة تركيا لانضمام السويد وفنلندا ورعايتها لتحالف الجهاديين تجعلها شريكا إشكاليا للغرب**

من المثير للاهتمام أن الموقف الروسي بشأن التوغل التركي المحتمل كان أكثر تناقضًا إلى حد كبير. أعرب وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ، متحدثًا في ٨ يونيو في أنقرة في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره التركي ، مولود جاويش أوغلو ، عن «تفهم» «المخاوف الأمنية» لتركيا في شمال سوريا.

احتفظ لافروف بغضبه للولايات المتحدة ، وانتقد صراحة ما أسماه «تغذية» الولايات المتحدة بـ «القوات غير الشرعية» في سوريا. يشير هذا إلى قوات سوريا الديمقراطية / وحدات حماية الشعب. في الوقت نفسه ، أشار لافروف إلى أهمية الإبقاء على محادثات أستانا ، التي تجمع تركيا وإيران معًا لإجراء مناقشات حول سوريا.

من المثير للاهتمام أن الموقف الروسي بشأن التوغل التركي المحتمل كان أكثر تناقضًا إلى حد كبير. أعرب وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ، متحدثًا في ٨

يونيو في أنقرة في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره التركي ، مولود جاويش أوغلو ، عن «تفهم» «المخاوف الأمنية» لتركيا في شمال سوريا.

احتفظ لافروف بغضبه للولايات المتحدة ، وانتقد صراحة ما أسماه «تغذية» الولايات المتحدة بـ «القوات غير الشرعية» في سوريا. يشير هذا إلى قوات سوريا الديمقراطية / وحدات حماية الشعب. في الوقت نفسه ، أشار لافروف إلى أهمية الإبقاء على محادثات أستانا ، التي تجمع تركيا وإيران معًا لإجراء مناقشات حول سوريا.

ومن المعروف أن إيران قلقة بشكل خاص من توغل محتمل ، بسبب قرب قريتين شيعيتين ، نبل والـزهـراء ، من المنطقة القريبة من تل رفعت ، موقع هجوم تركي محتمل. كلاهما يمكن التنبؤ به. لكن الموقف المتناقض لروسيا هو الأكثر إثارة للاهتمام.

ظاهريًا ، تركيا وروسيا على طرفي نقيض في سوريا. أنقرة هي أقدم وأقوى حليف وضامن للتمرد الإسلامي السني في سوريا. في غضون ذلك ، موسكو هي الضامن الرئيسي والمنقذ لنظام الأسد.

ومع ذلك ، فإن الواقع أكثر تعقيدًا من هذا الثنائي البسيط. تدرك روسيا أن لتركيا احتياجات وطموحات في سوريا ، ولا يمكنها تحقيقها إلا برضا موسكو.

كما تعلم موسكو أن أي عملية تركية في سوريا لن تأتي على حساب حلفائها ، نظام الأسد وإيران ، بل على حساب قوات سوريا الديمقراطية ، وهي حليف للولايات المتحدة ومنافس للنظام (الذي يسعى إعادة توحيد سوريا). لذلك ينبغي النظر إلى رد موسكو المتعاطف على «مخاوف أنقرة الأمنية» في ضوء الرغبة الروسية الطويلة الأمد في إبعاد تركيا عن توجهها المؤيد للغرب من خلال تقديم جوائز لتركيا لا تستطيع الولايات المتحدة القيام بها.

معارضة تركيا لانضمام السويد وفنلندا إلى الناتو ، ورعايتها في سوريا لتحالف من الإسلاميين والجهاديين ، بما في ذلك أنصار القاعدة وحماس وطالبان ، تجعلها شريكًا إشكاليًا للغرب ، وبالتالي فهي أداة مناسبة لموسكو لتعطيل الوحدة والتماسك الغربيين. فهل يمكن أن يمتد هذا إلى قبول روسي لعملية تركية إضافية محدودة في سوريا؟

> **تجدر الإشارة إلى أن العملية التركية في عفرين لم تكن ممكنة إلا بإذن ضمني روسي**

وتجدر الإشارة إلى أن العملية التركية في عفرين عام ٢٠١٨ لـم تكن ممكنة إلا بـإذن ضمني روسـي. وقـد تـم توجيه هذه العملية أيضًا ضد وحدات حماية الشعب / قوات سوريا الديمقراطية ، وبالتالي خضعت لنفس المنطق الموضح أعلاه.

سواء حدث التوغل التركي في النهاية أم لا ، فإن الموقف الدبلوماسي حول هذه القضية هو في حد ذاته مفيد. إنه يوضح التطور الروسي في فهم أن أي توغل تركي من هذا القبيل سيؤدي بشكل أساسي إلى احتكاك في معسكر العدو ، وليس في معسكر موسكو - طالما أنه لا يذهب بعيدًا.

يبقى أن نرى ما إذا كانت أنقرة ستكون مستعدة لتحدي رغبات الولايات المتحدة وشن هجوم بدلا عن مجرد التهديد.

فراس أبو هلال:

الحراك السياسي في المنطقة.. هل «سيخلق» محاور جديدة؟

تشهد المنطقة العربية حراكا دبلوماسيا غير مسبوق، يظهر على السطح وكأنه يشكل محاور جديدة تطوي صفحة السنوات السابقة بكل ما فيها من تشظ وخلافات، وتعيد رسم الشرق الأوسط وفق معادلات أنتجتها صراعات تلك السنوات.

لماذا الحراك الجديد في المنطقة؟

ثمة اتجاهان في الحراك الدبلوماسي الذي تعيشه المنطقة؛ الأول: بين دول عربية، بينها من جهة وبين تركيا

من جهة أخرى. والثاني: بين دول عربية وتركيا من جهة، ودولة الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى.

ولتفسير هذه التحركات والمساعي لبناء علاقات إقليمية مختلفة عن السنوات الماضية، يمكن أن نضع عدة أسباب، يبدو أنها خلقت الفرصة لهذا الحراك في الاتجاهين المذكورين آنفا، في الوقت نفسه.

أول الأسباب، هو نهاية الموجة الأولى من الثورات الشعبية العربية، وما خلقته من محاور بناء على الموقف منها. أدركت الدول التي دعمت الثورات والتيارات التي استفادت منها (تركيا وقطر) أن هذه المرحلة انتهت، وأن موجة التغيير لم تنجح في تحقيق أهدافها، وهو ما يعني أن الوقت حان لإعادة صياغة العلاقات وفق هذه النتيجة. من جهة أخرى، فإن دول الثورة المضادة (السعودية، الإمـارات، نظام السيسي)، لم تعد تنظر للقوى الشعبية التي قامت بالثورة و/أو استفادت منها كخطر حقيقي، ومن ثَمّ فإن من الممكن تطبيع العلاقات مع قطر وتركيا اللتين كانت القطيعة معهما تنطلق أساسا من موقفهما من دعم هذه القوى.

> **أدركت الدول التي دعمت الثورات والتيارات أن هذه المرحلة انتهت**

ثاني الأسباب يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة. فمن ناحية، مثّل وصول بايدن للسلطة تبديدا لآمال دول «الثورة المضادة» بالتحكم بالشرق الأوسط دون أي حدود، كما أنه مثل دافعا لمصالحات إقليمية، وسط مخاوف غالبية الأطراف من علاقة متوترة مع إدارته (السعودية، الإمارات، مصر، تركيا).

ومن ناحية أخرى -على صعيد استراتيجي لا يتعلق بإدارة أمريكية بعينها-، فإن الفريقين وصلا على ما يبدو لنتيجة، مفادها أن الولايات المتحدة راع أو «حليف» لا يمكن الاعتماد عليه في الشدة، فقد تخلى عن قطر عند تعرضها للحصار -على الأقل في البدايات-، وترك تركيا تواجه روسيا وحيدة في سوريا، ورفض الدفاع عن السعودية والإمـارات عندما تعرضتا لهجمات مباشرة اتُّهمت إيران وحلفاؤها بتنفيذها، ولم يبذل جهدا واضحا في حل أزمة مصر مع إثيوبيا حول سد النهضة. والحال هذه، فإن الفريقين توجها لبناء علاقات جديدة -لا غالب فيها ولا مغلوب إلى حد ما-، بعد غياب الأمل بسياسة مطلقة اليدين اعتمادا على حليف لا يعتمد عليه!

العلاقة الملتبسة مع الحليف الأمريكي، هي أيضا ما دفع بعض دول المنطقة للتسارع أكثر تجاه دولة الاحتلال الصهيوني، باعتبارها الوكيل الحصري لواشنطن، وبذلك تصبح العلاقة معها ضامنا لدعم أمريكي أكبر عند الحاجة.

ثالث الأسباب، هو اقتصادي. تعاني تركيا من أزمة اقتصادية قبيل أشهر من انتخابات حاسمة للرئيس أردوغان وحزبه، ولذلك فهي تريد إجراء مصالحات قد تساهم بتحسين الوضع الاقتصادي عبر اتفاقات تجارية مع الخليج وترسيم الحدود البحرية الاقتصادية مع مصر، بينما تحتاج الأخيرة استثمارات قطرية تساعد اقتصادها المتهالك، وتريد الدوحة بدورها توسيع مناطق استثمارها. أما الإمارات، فقد وصلت لنتيجة من صراعات السنوات العشر الماضية، هي أنها لا يمكن أن تحسم معاركها التي فتحتها في غالبية الساحات الملتهبة في المنطقة، ولذلك فإن سياسة الانفتاح على الأصدقاء والخصوم قد تكون هي الأنسب للمرحلة القادمة. لا تؤمل السعودية بدورها على نتائج اقتصادية مباشرة من التموضعات الجديدة، ولكنها تريد وصولا هادئا ومقبولا إقليميا ودوليا لمحمد بن سلمان للحكم، وهو ما سيعود بشكل غير مباشر على المملكة بفوائد اقتصادية، وانفتاح دولي على الاستثمار الخارجي فيها، بعد أن تساهم المصالحات الجديدة بطي ملف اغتيال الصحفي السعودي

جمال خاشقجي.

العامل الاقتصادي، هو الذي دفع إدارة بايدن أيضا لتحريك ملف المصالحات، فهي بحاجة لتخفيض أسعار النفط في ظل الحرب الأوكرانية، وهذا لن يحدث بدون زيادة الإنتاج السعودي والإماراتي. بايدن احتاج لمسوغ سياسي للتخلي عن موقفه تجاه محمد بن سلمان خلال حملته الانتخابية والأشهر الماضية من رئاسته، ولم يجد مسوغا أفضل من ترويج تحالف عربي إقليمي مع «إسرائيل» بمواجهة إيران!

محاور إقليمية جديدة؟

رأى مراقبون في الحراك الدبلوماسي النشط في المنطقة بداية لمحاور جديدة، خصوصا في ظل الحديث عن لقاءات أمنية سرية بين دول عربية ودولة الاحتلال. ولكننا نعتقد أن الحراك هو مجرد ردة فعل تكتيكية لا أكثر.

ما يدفع لهذا القول، هو أن غالبية العوامل التي دفعت لهذا الحراك، وذكرت في القسم الأول من المقال، هي عوامل سياسية طارئة.

إن أي تغيير في الإدارة الأمريكية ووصول ترامب أو من يشبهه للرئاسة، قد يعيد تغيير المعادلات في المنطقة، وقد يؤدي لاستعادة بعض الدول لسياساتها المتهورة التي شهدتها المنطقة خلال فترة رئاسة ترامب الأولى.

من جانب آخر، فإن الضغط الاقتصادي على الولايات المتحدة وحاجتها لزيادة إنتاج النفط لن تدوم للأبد، كما أن دور العامل الاقتصادي في صناعة السياسة الخارجية لتركيا قد يتغير مع الوقت، ومن ثَمّ فإن الحراك المبني على العامل الاقتصادي الآني، قد لا يتحول لانعطافة استراتيجية تغير المحاور في المنطقة.

وإضافة للعوامل الاقتصادية والسياسية، فإن «الثقة» بين الأطراف المختلفة في الشرق الأوسط قد انهارت بفعل السياسات الحادة والاستقطابات الكبيرة خلال السنوات العشر الماضية، ومن المعروف أن انهيار الثقة أسهل بكثير من استعادتها، ولذلك فإن من غير المتوقع أن تتعامل الدول المتصالحة حديثا بثقة كبيرة لدرجة تشكيل محاور فيما بينها.

أما «الفيل الذي في الغرفة»، كما يقال، فهو أن الصراع بين الشعوب والأنظمة غير الشرعية لم يحسم بعد، على الرغم من هزيمة الموجة الأولى من الثورات. لا تزال أسباب الثورات قائمة، بل هي أكثر حضورا مما كانت عليه عام ٢٠١١، ولا يمكن الرهان طويلا على أن الشعوب يئست من الثورة وخضعت تماما بفعل الخوف من القمع، ولا يمكن لأحد أن يتوقع متى قد تشتعل الثورات القادمة. هذه الإمكانية تبقي دول «الثورة المضادة» خائفة من أي تغيير قادم، ورغم أنها تدرك ضعف قوى التغيير والديمقراطية، لكنها ستظل تنظر لها باعتبارها خطرا «كامنا»، ولهذا فإنها لن «تورط» نفسها بتحالفات بعيدة المدى مع دول قد تعيد موقفها تجاه قوى التغيير في حال انطلاق موجة جديدة من الثورات.

> **لا يمكن الرهان طويلا على أن الشعوب يئست من الثورة وخضعت تماما**

ما يحدث الآن هو حراك دبلوماسي مدفوع بتغييرات سياسية معظمها غير استراتيجي، بين دول لا تثق بعضها ببعض، لا يزال بعضها يخشى التغيير الديمقراطي وبعضها جاهز لإعادة التموضع في حال نشطت قوى التغيير. ولهذا؛ فإن ما تشهده المنطقة هو استدارات آنية، لا تحالفات مستدامة.

*موسوعة «عربي21»

سالم حميد :

حتمية التقارب لمواجهة الأزمات

يمر العالَمُ بمرحلة تحديات جديدة على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي والصحي والأمني، كل ذلك دفع بعض الـدول لتغيير تحالفاتها أو البحث عن تحالفات جديدة، أو ربما تغيير استراتيجيتها والانطلاق لتأسيس نهج جديد بهدف مجابهة التحديات التي يمر بها الجميع.

ولكي نسمي الأمور بمسمياتها، فنحن نتكلم عن الثلاثية التي تواجه العالم وهي: أزمة الاقتصاد المتمثلة بالتضخم وغلاء الأسعار والمخاوف من أزمة قد تشابه أزمات القرن الماضي، وأيضاً على الصعيد الأمني تأتي أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا وانعكاساتها على العالم ككل، أمنياً واقتصادياً، والأزمة الثالثة متمثلة بوباء كورونا الذي يبدو أنه لم يفارقنا ولم نقلب صفحته بعد وسط مخاوف من أن يجدد الفيروس نفسه لينتقل إلى مرحلة جديدة، مع وجود مخاوف من ظهور أوبئة أخطر وأشد فتكاً.

وثالوث الأزمات هذا وضع جميعَ الدول في حالة من البحث عن طوق النجاة وتغيير قواعد اللعبة للخروج من عصر الأزمات بأقل الخسائر.ونحن في دولة الإمارات لطالما آمنا بلغة الحوار والانفتاح على باقي الدول، وتحقيق التواصل الفعال مع الجميع، أو ببساطة تفعيل العمل الدبلوماسي في عصر أشد ما تكون فيه الحاجة إلى التقارب مع الجيران والأصدقاء ومعظم دول العالم.

وقد ازدادَ هذا النهجُ فعاليةً في الفترة الأخيرة حيث نرى الحراك الدبلوماسي فعالاً ومستوى العلاقات مع الدول قد ارتفع وتَكثَّف. وعلى النحو نفسه تقريباً فإن

> دول المنطقة ككل يجب أن تحقق التكامل لتوفير متطلبات الشعوب

معظم دول المنطقة تتجه نحو مرحلة جديدة من التقارب، حيث نرى حراكاً إيجابياً متصاعداً بين دول الشرق الأوسط، وهو أمر مبشر حيث لا بد أن ينعكس بشكل فعال على الاقتصاد الذي بدوره سيكون محركاً أساسياً للمرحلة المقبلة.

حالياً ستصمد الدول التي تتمتع بقدرة عالية على إدارة الأزمات وخلق ثقة في قدرتها الدبلوماسية والاقتصادية على تجاوز المرحلة الحالية، لذلك لا بد من التجهز والاستعداد، وبلغة أكثر وضوحاً يتعين علينا في هذه المنطقة من العالم أن نعيد ترتيب أولوياتنا، وأن نضع جميع الخلافات جانباً لنعمل سوياً على تفعيل العمل المشترك بغية النهوض بشعوب بلداننا، وأن نواجه الأزمات الأمنية والصحية والاقتصادية بقوة وحزم، كي لا يكون الوضع لدينا هو انعكاس لما سيحدث في الدول الكبرى أو أن تصدّر تلك الدول أزماتها لمنطقتنا لتخفيف وقع الأزمات عندها.

لكل ذلك وجب أن نعيد تحالفاتنا ونبحث عن موارد جديدة، فنحن في هذه المنطقة نستطيع أن نخلق تكاملاً اقتصادياً وغذائياً وأمنياً وصحياً، فنحن نمتلك جميع الموارد، وإذا ما تحدثنا عن دول الخليج والعراق وبلاد الشام وتركيا وإسرائيل ومصر وحتى الدول المغاربية.. فكل هذه الدول تستطيع طي صفحات الماضي والعمل بشكل فعال لتحقيق نهوض شامل وتكامل في كافة المجالات، لمواجهة الأزمات الثلاث التي ذكرتها. التكامل بين دول المنطقة أصبح ضرورة وليس مجرد رفاهية أو خيارا ضمن مجموعة خيارات، فنحن بحاجة لهذه التحالفات الجديدة والابتعاد عن المشكلات والعمل على تصفيرها، لكي نعبر بأمان في عالم عاصف بالأزمات.

إن ما تعلّمناه من أزمة أوكرانيا هو ألا نكون في مهب الريح، وألا نتكل في أمننا الغذائي أو الصحي أو الأمني على جانب واحد.

وهنا عندما أقول نحن فإني أقصد دول المنطقة ككل التي يجب أن تحقق التكامل لتوفير متطلبات الشعوب، وهو ليس بالأمر الصعب أو العسير، فلدينا في هذه المنطقة القدرات المالية والبشرية لتحقيق المستحيل ومجابهة الأزمات، وكل ما هو مطلوب من الدول هو الإرادة فقط.

*صحيفة «الاتحاد» الاماراتية

جورج فريدمان:

هكذا تغير مفهوم القوى العظمى

*جيبوليتكال فيوتشرز

يُعد تطور القوة العسكرية أحد أهم التغيرات الجيوسياسية التي تحدث في العالم اليوم. وطوال القرن العشرين، كانت القوة العسكرية الحاسمة حكرا على الدول الكبيرة، حيث كانت الآلات والمعدات العسكرية تُحكم سيطرتها على ساحة المعركة، وهو ما تطلّب بالضرورة إنتاج هذه الآلات وتوفير المواد التي تغذيها والذخائر التي تستخدمها من خلال إنشاء المصانع المعقدة واستهلاك كميات هائلة من المواد الخام.

وتطلب ذلك بدوره أعدادًا كبيرة من العمال، وبالتالي توفير السكن والطعام الذي يحتاجه هؤلاء العمال. وكان وجود اقتصاد ضخم ضروريًا لإنتاج أعداد كبيرة من السفن والطائرات والدبابات وجميع أنواع العتاد في زمن الحرب. بالإضافة إلى توفير الضروريات الأساسية للحياة، والحفاظ على الروح المعنوية الوطنية، كما ينبغي أن يقوم به الاقتصاد بطبيعة الحال خارج زمن الحرب.

وكما هو معروف، فإن ساحات القتال هي الثقوب السوداء لاستهلاك الموارد.

فرغم أنه بإمكان أي دولة أن تصنع الطائرات أو الدبابات أو ترسل رجالا للقتال، إلا أن من ينتصر في الحروب هو من يمكنه صناعة أعداد هائلة من الطائرات والدبابات، حتى يستطيع استبدال تلك الطائرات

والدبابات التي دمرها العدو بأخرى جديدة واستكمال القتال، ناهيك عن القدرة على تجديد التدفق البشري للجيوش باستمرار لتعويض الخسائر في أرواح الجنود على جبهات القتال.

ولم تستطع الدول الصغيرة الدخول في حرب طاحنة وممتدة لأنها كانت تفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام بذلك. إذن، كان تعريف القوة العظمى دولة ذات تعداد سكاني كبير ونظام زراعي يضمن إمدادها بالغذاء خلال الحرب، بالإضافة إلى حيازتها للموارد المعدنية التي تمكنها من تسليح قواتها. وبالنظر إلى الوفيات والأضرار التي يمكن أن يلحقها العدو، كان مفتاح القوة العسكرية هو حجم السكان والموارد.

ومن الناحية المثالية، كان يجب أيضًا أن تكون المساحة شاسعة، بحيث لا يعني انتصار العدو في منطقة واحدة انتصارًا في جميع المناطق.

وبنفس القدر من الأهمية، كانت الدول الناجحة في زمن الحرب بحاجة إلى الخبرة الفنية، حيث كانت الحاجة إلى التخطيط وتصميم وبناء الطائرات والسفن الحربية والدبابات، وكانت تلك التصميمات بحاجة إلى تحديث مستمر، استجابة للتطورات التقنية للعدو. وهذا يعني ضرورة أن يكون لدى القوى العظمى آنذاك أعداد كبيرة من الفنيين النادرين بطبيعة الحال.

وبعد الحرب العالمية الثانية، كان لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي فقط القدرة على الدخول في حرب كقوة عظمى (انضمت إليهم الصين لاحقًا). وقبل الحرب العالمية الثانية، كان من الممكن اعتبار القوى الأصغر، مثل ألمانيا أو المملكة المتحدة أو فرنسا أو اليابان، قوى عظمى أيضًا لكن ذلك تغير تماما مع نتيجة الحرب.

وفي السنوات اللاحقة، كان هناك تطور كبير في تكنولوجيا الدفاع. كان من الضروري في يوم من الأيام إحضار دبابة تزن ٤٠ طنًا على بعد ٢٠٠٠ ميل لإيصال ٤٠ أو ٥٠ رطلاً من المتفجرات إلى موقع العدو. والجدير بالذكر أن أول هجوم لقاذفة قنابل بريطانية كان غير دقيق، لدرجة أن الألمان لم يتمكنوا من معرفة ماهية الأهداف التي كان يريد البريطانيون استهدافها.

ولم يكن بإمكان السفن أن ترى أبعد من حد الأفق، حيث يمكن أن يكون أسطول العدو متربصاً، وكان لابد من إطلاق طائرات خاصة لرؤية عمق العدو. ومن المفارقات، أنه كلما كان النظام الذي تستخدمه أكثر بدائية زادت الموارد المطلوبة للحفاظ عليه وتشغيله، وكلما زاد تطوره انخفض معدل استنزاف الموارد.

> **بفضل التقنيات الجديدة، تستطيع القوى الصغيرة من الظهور بمظهر قوى بكثير.**

على سبيل المثال، كان ظهور القمر الصناعي مفيدا في توفير معلومات مهمة عن مواقع العدو، وبالتالي تمكين أنظمة التوجيه الداخلية الآلية للذخائر من تنفيذ ضربات شديدة الدقة. وقد ظهرت أقمار صناعية تنتمي لفئات جديدة أكثر تطورا. ونتيجة لهذه الدقة، فإن القوات تحتاج إلى عدد أقل من الذخيرة. وفي نفس الوقت، ينتقل تركيز القوى البشرية من ساحة المعركة النشطة إلى إدارة الذكاء واستحداث المزيد من التقنيات بسرعة أكبر. ولم تعد الحرب تتطلب عددًا هائلاً من السكان، كما أنها لا تتطلب استهلاكًا هائلاً

للمواد الخام. وبالطبع، كان لذلك عواقب جيوسياسية كبيرة.

وأصبح بإمكان الدول الصغيرة وحتى الصغيرة جدًا أن تشن حربًا، لا سيما ضد الجيوش النظامية من الطراز القديم التي تفتقر إلى الدقة ومدى الاستهداف الواسع الذي تتمتع به الفئات الجديدة من تلك الدول.

فقد تحولت هذه الدول الصغيرة من الاعتماد على العمق إلى الاعتماد على الوقت.

وكلما زادت مساحة الدولة، زادت المناطق التي يجب أن تنتشر فيها القوات والموارد العسكرية. وفي نموذج الحرب الناشئ، كلما زاد الوقت المتاح للرد على الأخطار، زادت الفعالية.

إنه ليس تطورًا واحدًا بقدر ما هو مجموعة من التطورات، من الاستخبارات الفضائية إلى الأسلحة الموجهة ذاتيًا بعيدة المدى إلى الأنظمة الآلية المضادة للصواريخ.

ويمكننا أن نرى هذا التطور بشكل أوضح في إسرائيل.

لقد اعتمد الجيش الإسرائيلي في البداية على أسلحة فرنسية ثم أمريكية، لكنه أصبح يمتلك الآن قدرات محلية يمكنه بيعها للآخرين (وهذه من المفارقات العجيبة).

وهذه القدرات مصمَّمة باعتبار أن تعريض القوات للخطر هو أمر ممكن حدوثه، لكنه لابد أن يكون نادر الحدوث؛ خصوصاً في ظل استخدام الأدوات غير المأهولة كعنصر مهيمن في الاستراتيجية العسكرية الحديثة.

ويمكن رؤية مثل هذه الاستراتيجيات أيضاً في أماكن أخرى من العالم، مثل الإمارات وسنغافورة. ونتيجة لذلك، تمتع كل منهما بسلطة سياسية دولية تتجاوز بكثير ما كان متوقعًا خلال الحقبة السابقة.

وبفضل التقنيات الجديدة، تستطيع القوى الصغيرة من الظهور بمظهر قوى بكثير. ويعد التقنيون أهم العناصر في هذه الجيوش، حيث يحافظون على الأنظمة البرمجية ويقومون بترقيتها. ويظل هؤلاء جزءا بسيطا فقط من القوى البشرية التي يتحدث عنها التعريف القديم للقوى العظمى. بالطبع، لا تزال الجيوش المأهولة لا غنى عنها لكن التحول إلى أسلوب فكري جديد فيما يخص الاستراتيجية العسكرية يجري على قدم وساق.

> **لم يعد حجم القوات عنصرا حاسما في الحروب، بإمكان الدول الصغيرة أن تصبح قوى عظمى**

وبالرغم أن التكنولوجيا الجديدة لم يتم اختبارها على نطاق واسع وبالتالي لم يثبت فعاليتها في النزاعات الكبرى بعد، إلا أن التطور يحدث بسرعة ويعني ذلك أن تعريف القوة العظمى يجب أن يتغير.

لقد توقعت روسيا هزيمة أوكرانيا باستخدام أسلحة قديمة. لكن ذلك لم يحدث، على الأقل حتى الآن. لذلك على روسيا أن تطور جيشها، وهو الأمر الذي ينبغي أن تقوم به القوى العظمى الأخرى إذا أرادت أن تواصل هيمنتها.

باختصار، لم يعد حجم القوات عنصرا حاسما في الحروب، وبالتالي أصبح بإمكان الدول الصغيرة أن تصبح قوى عظمى، حاسمة وخطيرة.

* ترجمة و تحرير الخليج الجديد

الرئيس الامريكي وقادة مجموعة السبع يطلقون رسميا :

الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي

*بيان صادر عن البيت الابيض

أطلق رؤساء مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، الأحد، برنامجاً للاستثمار في الدول النامية بقيمة ٦٠٠ مليار دولار، خلال افتتاح قمة مجموعة السبع في جنوب ألمانيا، وذلك في مواجهة خطة «الحزام والطريق» الصينية.

وتهدف الشراكة بين دول المجموعة للاستثمار في البنية التحتية العالمية، بهدف توفير مئات المليارات للبنية التحتية، «التي يمكنها أن تصنع فارقاً في حياة الناس حول العالم»، وتوفر الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي مشاريع رائدة لسد فجوة البنية التحتية في البلدان النامية وتعزيز الاقتصاد وسلاسل التوريد على المستوى الدولي وتعزيز الأمن القومي الأمريكي.

واعلن الرئيس بايدن عن مشاريع رائدة جديدة ويحدد جهود الإدارة الشاملة لتنفيذ الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي.

أعلن الرئيس بايدن وقادة مجموعة الدول الصناعية السبع في قمة المجموعة للعام ٢٠٢١ عن عزمهم تطوير شراكة شفافة وعالية التأثير ومدفوعة بالقيم بشأن البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الهائلة في هذا المجال في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ودعم المصالح الاقتصادية ومصالح الأمن القومي الخاصة بالولايات المتحدة وحلفائها. تجول أعضاء الإدارة الأمريكية على مدار العام الماضي في مختلف أنحاء العالم للاستماع مباشرة من الدول حول كيفية تلبية احتياجاتها في مجال البنية التحتية وعمقوا تنسيقنا عبر الحكومة الأمريكية ومع مجموعة السبع وصقلوا أدوات الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بنا وأبرموا صفقات رائدة.

يطلق القادة رسميا في قمة قادة مجموعة السبع في شلوس إلماو الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار

العالمي لجمع مئات المليارات من الدولارات وتوفير بنية تحتية مستدامة عالية الجودة تحدث فارقا في حياة الناس حول العالم وتقوي وتنوع سلاسل التوريد الخاصة بنا وتخلق فرصا جديدة للعمال والشركات الأمريكية وتعزز أمننا القومي.

يعلن الرئيس بايدن أن الولايات المتحدة تهدف إلى جمع ٢٠٠ مليار دولار من أجل الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال المنح والتمويل الفيدرالي والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص. نحن والشركاء من مجموعة السبع نهدف إلى جمع ٦٠٠ مليار دولار في استثمارات البنية التحتية الدولية بحلول العام ٢٠٢٧، وهذه ليست إلا البداية. وستسعى الولايات المتحدة وشركاؤها في مجموعة السبع إلى جمع رأسمال إضافي من شركاء آخرين متشابهي التفكير وبنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية وصناديق الثروة السيادية والمزيد.

يصدر الرئيس بايدن مذكرة رئاسية لتنفيذ الشراكة عبر أربع ركائز ذات أولوية ستحدد النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين.

وتشمل هذه الركائز ما يلي:

• معالجة أزمة المناخ وتعزيز أمن الطاقة العالمي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية المقاومة لتغير المناخ وتقنيات الطاقة التحويلية وتطوير سلاسل إمداد الطاقة النظيفة عبر دورة الحياة المتكاملة الكاملة، بدءا من تعدين المعادن والمعادن الحرجة، وصولا إلى النقل منخفض الانبعاثات والبنية التحتية الصلبة والاستثمار في مواقع عالمية جديدة للتكرير والمعالجة وتصنيع البطاريات، مرورا بنشر تقنيات مجربة ومبتكرة وقابلة للتطوير في الأماكن التي لا تتوفر لها بعد إمكانية الوصول إلى الطاقة النظيفة.

• تطوير شبكات وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيعها ونشرها بغرض تعزيز النمو الاقتصادي وتسهيل المجتمعات الرقمية المفتوحة، بدءا من العمل مع البائعين الموثوق بهم لتوفير الاتصال الرقمي من الجيلين الخامس والسادس، إلى دعم الوصول إلى المنصات والخدمات التي تعتمد عليها شبكة إنترنت وجوال مفتوحة وقابلة للتشغيل المتبادل وآمنة وموثوقة مع أمن إلكتروني سليم.

• تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين، بدءا من البنية التحتية للرعاية التي تزيد من فرص المشاركة الاقتصادية للمرأة، وصولا إلى تحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي التي تعالج الفجوات بين الجنسين في العمل غير المأجور واستخدام الوقت بغية تعزيز الانتعاش الاقتصادي العالمي من خلال ضمان ألا يجبر نصف السكان على البقاء على الهامش.

• تطوير البنية التحتية للنظم الصحية وتحديثها والمساهمة في الأمن الصحي العالمي من خلال الاستثمار في الخدمات الصحية التي تركز على المريض والقوى العاملة الصحية وتصنيع اللقاحات والمنتجات الطبية الأساسية الأخرى وأنظمة مراقبة الأمراض والإنذار المبكر، بما في ذلك المعامل الآمنة والمؤمنة. إن معالجة الوباء الحالي والوقاية من أوبئة تالية والاستعداد لها أمر بالغ الأهمية للأمن الاقتصادي والوطني الأمريكي.

يعلن الرئيس بايدن عن مشاريع رائدة ضمن الشراكة، بالإضافة إلى مشاريع إضافية تم تنفيذها على مدار العام الماضي. وتوضح الشراكة كيف يمكن لملايين الدولارات أن تحشد عشرات أو مئات الملايين من الاستثمارات الأخرى، كما تستطيع لعشرات أو مئات الملايين أن تجمع مليارات أخرى.

• بدعم من وزارة التجارة الأمريكية وبنك التصدير والاستيراد الأمريكي (اكسيم)، أبرمت شركة "أفريكا غلوبل شافر" (AfricaGlobal Schaffer) الأمريكية (في واشنطن العاصمة) بالتعاون مع مطور المشاريع الأمريكي "سان أفريكا" (Sun Africa) (في ميامي في فلوريدا) عقدا مع حكومة أنغولا لتطوير مشروع للطاقة الشمسية بقيمة ملياري دولار في أربع مقاطعات في جنوب أنغولا. ويشمل المشروع شبكات صغيرة للطاقة الشمسية وكبائن للطاقة الشمسية ذات قدرات اتصالات ومجموعات طاقة منزلية. وسيساعد المشروع أنغولا على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك توليد ٧٠ بالمئة من الطاقة الخالية من الكربون بحلول العام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى دعم ما يصل إلى ١,٣ مليون دولار من الصادرات الأمريكية.

• بالتعاون مع أعضاء مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي والمنظمات متعددة الأطراف، تقدم شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية منحة مساعدات فنية بقيمة ٣,٣ مليون دولار إلى "معهد باستور دي داكار" (Institut Pasteur de Dakar) لتطوير مشروع في مرحلة مبكرة لمنشأة مرنة صناعية المستوى لتصنيع لقاحات متعددة في السنغال بقدرة سنوية محتملة لتصنيع ملايين الجرعات من لقاحات كوفيد-١٩ ولقاحات أخرى، مع احتمال أن تستخدم تقنيات الناقلات الفيروسية والحمض النووي الريبوزي المرسال. تعد منحة شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية جزءا من حزمة تمويل بالمنح بقيمة ١٤ مليون دولار تشمل أيضا ٣,٣ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية ومليوني دولار من الوكالة الفرنسية للتنمية و ٥,٢ مليون دولار من البنك الأوروبي للاستثمار. تقوم شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية مع مؤسسات تمويل تنموي أخرى بتقييم قرض لدعم توسيع "معهد باستور دي داكار" حتى يستكمل إعلان البنك الأوربي للاستثمار مؤخرا عن حزمة تمويل قرض سيادي بحوالي ٨٠ مليون دولار.

• منحت شركة الاتصالات الأمريكية "سابكوم" (SubCom) (في إيتنتاون، نيوجيرسي) عقدا بقيمة ٦٠٠ مليون دولار لبناء كابل اتصالات بحري بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا الغربية يربط سنغافورة بفرنسا عبر مصر والقرن الأفريقي. سيمتد الكابل البحري لمسافة تزيد عن ١٧ ألف كيلومتر وسيربط البلدان في مختلف أنحاء المنطقة

باتصال موثوق وعالي السرعة. وقد ساعدت الحكومة الأمريكية، بما في ذلك من خلال وزارة الخارجية الأمريكية ومركز الدفاع التجاري وبنك اكسيم والتزام الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية، بحوالى ٤ ملايين دولار لبناء القدرات الإضافية لدعم خمسة بلدان باستخدام تكنولوجيا "سابكوم"، وساهمت هذه الجهات جماعيا في تأمين الفوز بمناقصة لبناء كابل الألياف البصرية البحري ونشره لصالح "سابكوم".

• تقدم الحكومة الأمريكية مع شركة "نوسكايل باور المحدودة" (NuScale Power LLC) الأمريكية (في تيغار، أوريغون) ١٤ مليون دولار لدعم دراسة "هندسة وتصميم أمامية" لإنشاء أول مصنع من نوعه لمفاعل صغير معياري في رومانيا. وبناء على جهود الحكومة الأمريكية، بما في ذلك دعم وزارة التجارة والمساعدة الفنية من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية، يهدف هذا الاستثمار إلى تعبئة جهد بمليارات الدولارات وإبراز براعة الولايات المتحدة في القطاع النووي المتقدم وتسريع انتقال الطاقة النظيفة وخلق الآلاف من الوظائف وتعزيز أمن الطاقة الأوروبي مع الحفاظ على أعلى معايير السلامة والأمن النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

• تهدف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تخصيص ما يصل إلى ٥٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات لصندوق حوافز رعاية الطفل العالمي الجديد التابع للبنك الدولي، وهو شراكة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى معالجة الفجوة في البنية التحتية المناسبة لرعاية الأطفال وتعزيز فرص العمل للمرأة والإنتاجية والدخل والنمو الاقتصادي الأوسع وتعزيز رأس المال البشري والتعلم المبكر للأطفال. ويضم الشركاء الآخرون حكومتي كندا وأستراليا ومؤسسة بيل وملينداغيتس (Bill & Melinda Gates Foundation) ومؤسسة كونراد ن. هيلتون (Conrad N. Hilton Foundation) و"إيكيدنا جيفينغ" (Echidna Giving) ومؤسسة فورد (Ford Foundation) ومؤسسة ويليام وفلورا هيوليت (William and Flora Hewlett Foundation) ومؤسسة "ليغو" (LEGO Foundation).

• ستستثمر شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية ما يصل إلى ٢٥ مليون دولار في صندوق "أوهورو غروث" (Uhuru Growth I-A)، مما سيوفر رأس المال اللازم للنمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في غرب إفريقيا، بما في ذلك الشركات التي تقودها النساء. تواجه بعض أكبر الاقتصادات في إفريقيا، بما في ذلك نيجيريا وغانا وساحل العاج، نقصا في نمو رأس مال. التزم صندوق أوهورو باستثمار ما لا يقل عن ٣٠ بالمئة من رأس المال في الشركات المؤهلة التي تدعم مبادرة التمكين الاقتصادي للمرأة 2X الخاصة بشركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية، كما أن النساء يشكلن أكثر من ٤٠ بالمئة من أعضاء فريق صندوق أوهورو. وبالإضافة إلى الدعم الأمريكي، يقدم شركاء متشابهون في التفكير الاستثمارات، بما في ذلك ٣٥ مليون دولار من مؤسسة تمويل التنمية الألمانية و٣٠ مليون دولار من البنك الأوروبي للاستثمار و١٥ مليون دولار من شركة "بريتيش إنترناشونال إنفستمنت" (British International Investment) وشركاء آخرين. وتتوقع شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية جمع ٧٨ مليون دولار من رأس المال الخاص من خلال هذا الاستثمار.

• يستفيد برنامج الاستثمار الرقمي من ٤٥ مليون دولار من التمويل من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لجمع ما يصل إلى ٣٣٥ مليون دولار من الرأس مال الاستثماري لمزودي خدمات الإنترنت وشركات التكنولوجيا المالية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية الذين يستخدمون معدات شبكة آمنة ويعززون المنافسة والخيار في الأسواق الناشئة. وبرنامج التمويل المختلط الجديد هذا المخصص لمدراء الصناديق ومطوري المشاريع من خلال شراكة الاتصال الرقمي والأمن السيبراني يعمل على تعزيز نمو النظم الإيكولوجية الرقمية المرنة والآمنة في البلدان النامية.

• ستستثمر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٤٠ مليون دولار في برنامج الطاقة الذكية في جنوب شرق آسيا للتخلص من الكربون وتقوية نظام الطاقة في المنطقة من خلال زيادة تجارة الطاقة الإقليمية وتسريع نشر تقنيات الطاقة النظيفة وإشراك قادة القطاع الخاص وشركاء التنمية الرئيسيين في الأولويات المشتركة بشكل نشط. ومن المتوقع أن يقوم البرنامج بجمع ملياري دولار من التمويل نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية وزيادة تجارة الطاقة الإقليمية بنسبة خمسة بالمئة، مما سيؤدي إلى نشر ٢ جيجاوات من أنظمة الطاقة المتقدمة.

• ستستثمر شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية ما يصل إلى ٣٠ مليون دولار في صندوق (Omnivore Agritech and Climate Sustainability Fund ٣)، وهو صندوق رأس مال استثماري مؤثر يستثمر في رواد الأعمال لبناء مستقبل الزراعة وأنظمة الغذاء والمناخ والاقتصاد الريفي في الهند. ويسعى الصندوق إلى الاستثمار في الشركات التي تزيد من الأمن الغذائي وتعزز القدرة على التكيف مع المناخ والمرونة في الهند، فضلا عن تحسين الربحية والإنتاجية الزراعية لمزارع أصحاب الحيازات الصغيرة. ويستهدف الصندوق إغلاقا أول بقيمة ٦٥ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ وإغلاقا نهائيا في العام ٢٠٢٣ لبلوغ رأس المال المستهدف البالغ ١٣٠ مليون دولار. وتتوقع شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية جمع ٣٠ مليون دولار من رأس المال الخاص من خلال هذا الاستثمار.

• تم منح مجموعة "آي بي دي" (ABD) (في فيلادلفيا، بنسلفانيا)، وهي شركة لتطوير المشاريع، مشروع بنية تحتية للرعاية الصحية بقيمة ٣٢٠ مليون دولار أمريكي لتجديد أو بناء أكثر من ١٠٠ مستشفى وعيادة في مختلف أنحاء ساحل العاج، وقد بدأت بالفعل بالعمل في ١٠ مواقع. تنسب مجموعة "آي بي دي" الفضل إلى مذكرة التفاهم الخاصة بالتعاون التجاري الموقعة بين حكومتي الولايات المتحدة وساحل العاج في توفير الأساس اللازم للشراكة من أجل إبرام هذه الصفقة. وسبق أن تلقى المشروع بدعم من وزارة التجارة ١٦٠ مليون دولار كتمويل مغلق مع ١٦٠ مليون دولار إضافي عند اقتراب إكمال المشروع.

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk